جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 2001 - 2019

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علــوم
تخصص: التحليل الاقتصادي

إعداد:
جمات وسيلة

إشراف:
د. رزاق لبزة محمد صالح

لجنة المناقشة

الأستاذة قصاب سعدية	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسة
الأستاذ رزاق لبزة محمد صالح	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	مقررا
الدكتورة تباني أمال	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 3	عضوة مناقشة
الدكتور عية عبد الرحمن	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
الأستاذ الخير قدور	أستاذ التعليم العالي	المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء	عضوا مناقشا
الدكتور محفوظي فؤاد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022 - 2023

الشكر والتقدير

بادئ ذي بدء أحمد الله العلي القدير الذي قدرني على إتمام هذا العمل،

كما أتقدم بالشكر الجزيل

للأستاذ المشرف الدكتور: رزاق لبزة محمد صالح

الذي أفادنا بنصائحه، ملاحظاته وتوجيهاته القيمة،

كما لا تفوتني الفرصة أن أشكر كذلك كل من ساهم

من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الأطروحة

كما لا أنسى الأستاذة بن حمود سكينة

تقبلوا مني كل الشكر والتقدير

وسيلة

الإهداء

إلى أبـــي و أمـــي

رحمهما الله

إلى كل من ساعدني في إنجاز

هذا العمل دون ذكر أسماء

شكرا جزيلا

وجزاكم الله خيرا

الملخص:

شرعت الجزائر منذ عام 2001 في تطبيق سلسلة من البرامج التنموية الضخمة، الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لدمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي؛ وذلك عن طريق الدمج التدريجي لأهداف التنمية المستدامة في السياسة العامة الوطنية. من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)؛ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)، البرنامج الخماسي (2010 – 2014)؛ والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019) والذي يدعم تبني أهداف التنمية المستدامة عن طريق نموذج النمو الجديد.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 – 2019) الأهداف المنشودة في ظل مساعي تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث انتهجت الجزائر من أجل تجسيد أهداف البرامج سياسة ميزانية (مالية) توسعية (كينزية)، حيث خصصت موارد مالية كبيرة في ظل اعتماد الجزائر على مداخيل خارجية ناتجة عن تحسن أسعار النفط (2001 إلى منتصف 2014)؛ ثم بعد انخفاض أسعار النفط لجأت إلى سياسة التقشف وتجميد للكثير من المشاريع.

ومن بين ما سجلناه من خلال هذه الدراسة هو ضآلة الإنجازات المحققة مقارنة بضخامة المبالغ المالية المنفقة على هذه البرامج ومع ذلك فإن الجزائر تواصل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج النمو الجديد الذي تصبو من خلاله إلى تدارك مختلف النقائص المسجلة ضمن البرامج المتعاقبة في ظل مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: إنعاش اقتصادي، اقتصاد جزائري، أهداف التنمية المستدامة.

Abstract:

Since 2001, Algeria has embarked on the implementation of a series of development programs aimed at reviving the economy, overcoming the obstacles and shortages recorded in the basic structures and the investment environment, to strengthen integration between the different sectors of the economy and to create favorable conditions for the integration of the national economy into the world economy. This is done by progressively integrating the Sustainable Development Goals into national public policy.

Through economic recovery programs, represented by the Economic Recovery Support Program (2001-2004), the Additional Economic Growth Support Program (2005-2009), the Five-Year Program (2010-2014) and the Economic Growth Consolidation Program (2015-2019), which supports the adoption of the Sustainable Development Goals using the new growth model.

This study aims to examine the extent to which the economic recovery programs for the period 2001-2019 achieve the desired objectives in the light of sustainable development efforts in Algeria. In order to embody the objectives of the programs, Algeria adopted an expansionary fiscal policy (Keynesian), where significant financial resources were allocated in view of Algeria's dependence on external revenues resulting from the improvement in oil prices (2001 to mid-2014), and then "after the fall in oil prices, it resorted to the austerity policy and the freezing of many projects

Among what we have recorded through this study is the few achievements obtained compared to the huge sums spent on these programs. However, Algeria continues to implement economic recovery programs through the new growth program through which it aspires to remedy the various shortcomings recorded in successive programs with regard to its efforts to achieve sustainable development objectives.

Key words : economic recovery, Algerian economy, sustainable development goals

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول والأشكال	VIII
قائمة الملاحق	>XI
مقدمة	أ – ح
الباب الأول: **الانتقال من برامج النمو والتنمية إلى برامج الإنعاش الاقتصادي** **لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**	
تمهيد الباب الأول	2
الفصل الأول: **الإطار النظري للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة**	
تمهيد الفصل الأول	4
المبحث الأول: من النمو والتنمية إلى التنمية المستدامة	5
المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية المستدامة في النظرية الاقتصادية	5
المطلب الثاني: التحول في مفهوم النمو والتنمية	12
المطلب الثالث: تبني مفهوم التنمية المستدامة وإعلان الحق في التنمية	13
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة كمعيار لقياس تحقيق التنمية	22
المطلب الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	22
المطلب الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	25
المطلب الثالث: البعد البيئي للتنمية المستدامة	26
المبحث الثالث: الإنعاش الاقتصادي في ظل أبعاد التنمية المستدامة	27
المطلب الأول:مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	27
المطلب الثاني: مبررات سياسة الإنعاش الاقتصادي	30

المطلب الثالث: تطبيقات سياسة الإنعاش الاقتصادي	37
المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لسياسة الإنعاش الاقتصادي	39
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني **مبررات الانتقال إلى برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**	
تمهيد الفصل الثاني	44
المبحث الأول: مرحلة إثبات الذات والمخططات الاقتصادية (1967- 1977)	45
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال	45
المطلب الثاني: مرحلة بناء القاعدة الصناعية	46
المطلب الثالث: النتائج والتقييم	47
المبحث الثاني: برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي	51
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية والمخططين الخماسيين (1980- 1984) و(1985-1987)	51
المطلب الثاني: الانفتاح الاقتصادي وبرامج التعديل الهيكلي والاستقرار الاقتصادي	54
المطلب الثالث: النتائج والتقييم	58
المبحث الثالث: مبررات اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	61
المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في التسعينات من القرن العشرين	61
المطلب الثاني: المبررات السياسية والاقتصادية لاعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	65
المطلب الثالث: المبررات الاجتماعية لاعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	68
خلاصة الفصل الثاني	71
خلاصة الباب الأول	72
الباب الثاني **عرض وتقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**	
تمهيد الباب الثاني	74
الفصل الثالث **برامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2014)**	
تمهيد الفصل الثالث	76

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)	77
المطلب الأول: محتوى البرنامج والأهداف المسطرة	77
المطلب الثاني: السياسات المتبعة	79
المطلب الثالث: النتائج والتقييم	82
المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005– 2009)	90
المطلب الأول: محتوى البرنامج والأهداف	90
المطلب الثاني: أهداف البرنامج	91
المطلب الثالث: السياسات المتبعة	92
المطلب الرابع: النتائج والتقييم	96
المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو المخطط الخماسي الثاني (2010–2014)	100
المطلب الأول: محتوى البرنامج والأهداف	100
المطلب الثاني: السياسات المتبعة	102
المطلب الثالث: النتائج والتقييم	106
خلاصة الفصل الثالث	112
الفصل الرابع **برامج الإنعاش الاقتصادي في ظل أهداف التنمية المستدامة**	
تمهيد الفصل الرابع	114
المبحث الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019)	115
المطلب الأول: مضمون وأهداف البرنامج	115
المطلب الثاني: النتائج والتقييم	117
المطلب الثالث: أهم إنجازات التنمية المستدامة في تلك الفترة والتقييم	122
المبحث الثاني: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 – 2030) وخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020 – 2024)	130
المطلب الأول: مضمون ومراحل النموذج الاقتصادي للنمو (2016 – 2030).	130
المطلب الثاني: الخطوط التوجيهية للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو	131
المطلب الثالث: خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020 – 2024) مضمونها وأهدافها	132
المبحث الثالث: تحديات برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	137
المطلب الأول: جائحة كوفيد كأزمة متعددة الأبعاد	137

المطلب الثاني: تحديات الإنعاش الاقتصادي على الصعيد الاقتصادي	143
المطلب الثالث: تحديات الإنعاش الاقتصادي على الصعيد الاجتماعي	149
المطلب الرابع: تحديات الإنعاش الاقتصادي على الصعيد البيئي	152
خلاصة الفصل الرابع	158
خلاصة الباب الثاني	159
خاتمة	161
قائمة المراجع	170
الملاحق	181

قائمة الجداول والأشكال

1-قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	10
(2)	أهداف التنمية المستدامة 2030	18
(3)	محتوى المخططات الاقتصادية (1967 – 1977)	47
(4)	أهم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية (1967 – 1977)	48
(5)	محتوى المخططين الخماسيين (1980 – 1989)	51
(6)	الناتج المحلي ومعدل نصيب الفرد من الناتج (1990 – 2000)	62
(7)	التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة (1995 – 1999)	63
(8)	معدل البطالة خلال الفترة (1990 – 2000)	63
(9)	محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)	77
(10)	أهم البيانات المصاحبة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2001 – 2004)	79
(11)	تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2001 – 2004)	80
(12)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004)	81
(13)	رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2001 – 2004)	82
(14)	بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001 – 2004)	83
(15)	أهم الإنجازات في مجال الأنشطة الإنتاجية (2001 – 2004)	84
(16)	القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001 – 2004)	85
(17)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)	90
(18)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)	92
(19)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)	93

(20)	رصد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال (2005 – 2009)	95
(21)	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005 – 2009)	96
(22)	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2005 – 2009)	97
(23)	الاعتمادات المالية لبرنامج التنمية (2010 – 2014) على القطاعات الاقتصادية	100
(24)	الإنفاق العام في الجزائر خلال (2010 – 2014)	102
(25)	الإيرادات العامة في الجزائر خلال (2010 – 2014)	104
(26)	رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال (2010 – 2014)	105
(27)	تطورات الناتج المحلي الإجمالي والمالي العام خلال الفترة (2010 – 2014)	107
(28)	القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010 – 2014)	108
(29)	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية والنسب المئوية للفترة بين (2014 – 2019)	117
(30)	الميزانية العامة للفترة (2014 – 2019)	119
(31)	التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2014 – 2019)	120
(32)	تغيرات أسعار الاستهلاك بالمتوسط السنوي	121
(33)	أهم إنجازات التنمية المستدامة (2015 – 2019)	122
(34)	المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي (2020 – 2024)	133
(35)	معدل النمو والانكماش في بعض الاقتصاديات الكبرى مع بداية أزمة كوفيد 2019	142
(36)	تطور معدل النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2018 – 2021)	143
(37)	أهم المشاريع المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر	156

2-قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1)	العناصر الأساسية التي يشملها مفهوم التنمية	10
(2)	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	21
(3)	أثر زيادة الإنفاق العام على الجهاز الإنتاجي	33
(4)	نسبة الإيرادات والجباية البترولية لإيرادات الطاقة خلال (2005 – 2009)	94

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
(1)	أهم نظريات النمو والتنمية والانتقادات الموجهة لها
(2)	مؤشرات التنمية المستدامة
(3)	أهم المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في الجزائر(2020 – 2021)

مقدمة

مقدمة:

شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحولات اقتصادية عديدة حيث انتهجت سياسة اقتصادية مبنية على أسس النظام الاشتراكي. لكن مع التطورات السياسية والاقتصادية أصبحت تلك السياسة لا تلبي متطلبات الواقع المعاش خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لـ1986 التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تطلبت القيام بإصلاحات اقتصادية باشرتها الدولة منذ 1988 أين تمت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وفتح الطريق أمام استقلالية هذه المؤسسات، بعد ذلك جاء التعديل الهيكلي منذ أفريل 1994 إلى مارس 1998.

ومع نهاية التسعينات من القرن العشرين وتحسن الأوضاع الأمنية في البلاد، وهو ما جعل القائمين على القرار في البلاد يعملون على الاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية التي تميزت باتساع النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع الطلب على مصادر الطاقة حيث ارتفعت أسعار البترول من 17.97 دولار سنة 2001 إلى 38.27 دولار عام 2004 لتصل إلى 100 دولار للبرميل سنة 2008،وهذا ما أدى إلى ارتفاع حجم المداخيل الريعية مما شجّع على انتهاج سياسة مالية تنموية توسعية تجلت في زيادة الإنفاق في إطار مخططات دعم الإنعاش الاقتصادي لما يمكن أن تحققه هذه البرامج من أهداف تنموية، حيث تضمن البرنامج الخاص لدعم النمو وما بعده ضرورة تحسين ظروف معيشة المواطن وتخفيض نسبة البطالة والحد من أزمة السكن وأزمة مياه الشرب، كما كان يسعى لتحقيق نسبة نمو تتراوح من 4,5% إلى 6% بحيث يسمح هذا المعدل من امتصاص البطالة التي تجاوزت نسبة 30% من السكان النشطين.

ومع تراجع أسعار النفط نهاية 2014 تراجعت المؤشرات الاقتصادية الكلية والقدرة على تمويل المشاريع التنموية، والذي انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ممَّا أدى إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال طباعة ما يعادل 11 مليار دولار سنويا على مدار خمسة سنوات متعاقبة يقرضها البنك المركزي للخزينة العمومية على أن تسدد الديون مستقبلا عند ارتفاع أسعار النفط، كما واصلت احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر تهاويها من 97,33 مليار دولار نهاية 2017 إلى 82,12 مليار دولار نهاية 2018، كما فقد الدينار الجزائري 34% من قيمته حيث أصبح سعر الدولار الواحد يساوي 114 دج بعدما كان لا يتعدى 105 دينار.

في ظل اعتماد الجزائر على برامج التنمية منذ 2001 والتي رصدت لها أموال تجاوزت ما قيمته 600 مليار دولار، يطرح عدة تساؤلات حول نمط التنمية المنتهج ومدى فعاليته، في ظل بيئة قانونية ومالية ملائمة لتحقيق أهداف التنمية.

طرح الإشكالية:

بناءا على المعطيات السابقة وغيرها تبلورت لدينا إشكالية هذه الدراسة والمرتبطة بأهمية تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 من خلال أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمعرفة مدى استجابتها لتطلعات المجتمع الجزائري والانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مراحل متقدمة من النمو التنمية.

وعليه نطرح إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

" **ما مدى تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2019 للأهداف المسطرة لاسيما المتعلقة بالنمو والتنمية المستدامة؟** "

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيمها لسؤالين رئيسين هما:

السؤال الأول: ما هي مبررات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ظل مساعي تحقيق التنمية المستدامة؟

السؤال الثاني: هل تأثرت برامج الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر للفترة 2001 – 2019 بانخفاض أسعار البترول؟

طرح الفرضيات:

للإجابة على السؤالين الرئيسين وغيرها من التساؤلات استندنا على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: انتهجت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: يعتمد الاقتصاد الجزائري في تمويل مخططات وبرامج النمو والتنمية على مداخيل البترول التي تشهد تقلبات تؤثر بشكل مباشر على حجم المداخيل وبالتالي على تمويل هذه البرامج.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من:

- أهمية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق النمو والتنمية في الجزائر.
- أهمية المبالغ الكبيرة التي رصدت من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- أهمية تحقيق التنمية لهذا البلد القارة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- معرفة مدى التقدم في تحقيق المشاريع التنموية التي تبنتها الجزائر
- معرفة مدى قدرة الجزائر على بناء نموذج تنموي متميز يأخذ بالحسبان تطلعات المجتمع من جهة وخصوصيته من جهة أخرى.
- معرفة مدى نجاعة سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في بعث النشاط الاقتصادي في الجزائر.

-مبررات اختيار الموضوع:

حاولنا التمييز بين مبررات اختيار الموضوع على النحو التالي:

أ. **مبررات موضوعية:** نذكرها منها ما يلي:

- موضوع التنمية في الجزائر من المواضيع ذات الأولوية الإستراتيجية.
- تراجع مداخيل الخزينة العمومية التي تعدّ مصدر تمويل برامج النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

ب. **مبررات ذاتية:** نلخصها في:

- الاهتمام بموضوع النمو والتنمية وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري؛
- الرغبة في معرفة مخرجات برامج الإنعاش الاقتصادي وما بعدها بالنظر إلى المبالغ المالية التي جندت لذلك.

حدود الدراسة:

ضمن محاولة تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2019 حاولنا الالتزام بحدود الدراسة كما يلي:

أ. **الحدود الزمنية:** التركيز على الظرف الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2019 ، كما أننا لم نغفل الخلفية التاريخية لهذه الفترة وكذلك ما استجد من أوضاع قبيل الانتهاء من تحرير هذه الدراسة.

ب. **الحدود المكانية:** الجزائر.

المنهج المستخدم:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي نعتقد أنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة.

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعنا فإن الكثير من بحوث قد تناولت برامج الإنعاش الاقتصادي من حيث النتائج المحققة للأهداف المعلنة، بيد أننا نعتقد أن الدراسات التالية قد شكلت لبنة أساسية في محاولة الإجابة على إشكالية بحثنا.

– دراسة جحنين كريمة "نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (2019 – 2020).

تناولت الباحثة في هذه الدراسة السياسات الاقتصادية البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري فارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات الخاضع لتأثيرات خارجية، يبين هشاشته، لأن حدوث أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى انعكاسات سلبية مباشرة على قطاع المحروقات وبالتالي على الاقتصاد الوطني. مما جعل الجزائر تعتمد على سياسة مالية توسعية على شكل برامج تنموية، تهدف إلى إنعاش الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع النفط وتنويع الاقتصاد إلا أنه بعد انخفاض أسعار النفط 2014، لجأت الجزائر لوضع استراتيجيات وسياسات بديلة لتنوع الاقتصاد، وعلى رغم من أن البرامج التنموية المنتهجة سجلت تحسنا في بعض المؤشرات الاجتماعية خاصة، لكن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه، مقارنة بحجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج.

ورغم محاولات الجزائر للتوجه نحو القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، الزراعة، والصناعة، ووضع سياسات بديلة للنهوض بها من أجل اقتصاد قوي ومتنوع، لكن الجزائر لا تزال لحد الآن تعتمد على النفط ولم تحقق ما تطمح إليه.

– دراسة داودية وهيبة، "التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016 – 2030)"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، عدد 2022.

تناولت الدراسة تحليل مؤشرات التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري قبل وبعد وضع الجزائر لبرنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016 – 2030)، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا البرنامج (2016 – 2030) يواجه العديد من التحديات ومن أهمها عدم قدرة الدولة على الحفاظ على النمو بواسطة الاستثمارات العامة ونوعية مؤسساتها ونتج عن ذلك بطء التحول الهيكلي للاقتصاد، كما توصلت الدراسة إلى أن قطاع المحروقات يعد الدعامة الرئيسية للنمو الاقتصادي حيث تمثل الصناعة خارج قطاع المحروقات 15% من القيمة المضافة للاقتصاد والإنتاجية عموما لم تتحسن بالشكل المطلوب، حيث بلغ متوسط نمو الإنتاجية الإجمالي 1,1% فقط خلال (1990 – 2018)، مما يتطلب تسريع وتيرة التنويع، وتوجيه السياسة الصناعية نحو نمو المنتجات الأكثر ديناميكية وعالية القيمة المضافة والكثافة من التكنولوجيا وتنمية القطاع الخاص.

– دراسة عطية خمخام، محمد علي الجودي، "خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي رؤية الجزائر 2030 وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19 "، الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07 العدد 02، 2021.

تناولت الدراسة خطة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر من أجل التنمية وتطوير الاقتصاد بعد تبعات تراجع أسعار النفط والأزمة الوبائية. كما وضحت الدراسة أهم مراحل وخطوات تحقيق الإقلاع الاقتصادي المندرج ضمن رؤية الجزائر 2030.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي مازالت في طور التطوير كما جاءت في فترة استعجالية كما أنها لم تضبط زمنيا لأنها مرتبطة حسب الأولويات والتكلفة والمكاسب المحققة.

– دراسة مخالدي يحي، "برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر"، Revue algérienne d'économie et gestion, vol. 16, n° 01, 2022.

تناولت الدراسة مدى مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2019) في الحد من ظاهرة الفقر وتقليص مناطق الظل عبر أنحاء التراب الوطني.

هذه البرامج الذي اعتمدت في سياستها العامة على النموذج الكينزي القائم على الطلب الكلي الفعال. وأدى تطبيقها إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، غير أن المبالغة في الإنفاق العام نتج عنها إحداث علاقة عكسية بين نمو"الناتج المحلي الإجمالي وحجم تلك النفقات وبالرغم من استقرار في معدلات النمو الاقتصادي الذي كان راجع للزيادة النسبية في عنصري رأس المال والعمل الناتجة عن زيادة إيرادات الدولة من ارتفاع أسعار المحروقات، غير أن هذا النمو كان توسعيا باتجاه القطاعات غير المنتجة مما انعكس سلبا على هدف تنويع الاقتصاد الوطني، وعليه فإن الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة بدلا من أن تعجل في تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني زادت من اختلالاته ومن تعميق ارتباطه بتغيير أسعار البترول في السوق الدولية، وهو ما بين أن معدلات النمو المسجلة في تلك الفترة هي ظرفية وغير مستقرة.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم هذه الدراسة إلى بابين أساسيين:

الباب الأول عنوانه الانتقال من برامج النمو والتنمية الاقتصادية إلى برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ويشمل فصلين:

الفصل الأول عنوانه "الإطار النظري للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة".

في هذا الفصل تم التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة والإنعاش الاقتصادي وكذا الإشارة إلى العلاقة بينهما مع ذكر أهم أهداف التنمية المستدامة وضرورة الاهتمام بها من أجل تحقيق التطور الاقتصادي ومواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

مع الإشارة إلى اختلاف الآراء حول ما إذا كانت السياسة الكينزية التوسعية والتي تعتمد على تحفيز الطلب مناسبة في حالة الدول النامية (المتخلفة) أم لا، فهناك من يعتبرها مناسبة وهناك من يرى أنها غير مناسبة وسوف يؤدي اعتمادها في المدى الطويل إلى اختلال في التوازن الاقتصادي وانهيار الاقتصاد وهذا بشهادة كينز نفسه ضف إلى ذلك أنه يجب أن تتوفر في الاقتصاد العديد من الشروط لتبني مثل هذه السياسة.

أما الفصل الثاني من الباب الأول فعنوانه "مبررات الانتقال إلى برامج الإنعاش الاقتصادي".

وتم التذكير فيه بأهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري بداية من الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة بعد استقلال الجزائر وأثناء فترة تسعينات القرن الماضي والظروف أو المبررات التي أدت إلى اعتماد وتبني برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2019).

أما الباب الثاني عنوانه: "برامج الإنعاش الاقتصادي"، والذي يشمل كذلك فصلين:

الفصل الثالث عنوانه "برامج الإنعاش الاقتصادي ضمن أهداف الألفية (2001 – 2014)"

والذي اهتم بدراسة برامج الإنعاش الاقتصادي (من 2001 إلى 2014) مع تقييم النتائج المتوصل إليها من خلال تلك البرامج والتي شملت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)، البرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010 – 2014) وبالرغم من تحقيقها لبعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية في مراحلها الأولى كمعدل نمو مقبول ومستقر، بالإضافة إلى تسديد الديون الخارجية قبل تاريخ استحقاقها، إلا أنها لن تحسن استغلالها للعوائد المالية المتأتية من أسعار البترول في تحقيق نقلة نوعية للاقتصاد الجزائري والخروج من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد فقط على النفط وهذا ما أظهرته الأزمة المالية 2008 والأزمة الاقتصادية في انهيار أسعار المحروقات سنة 2014.

أما الفصل الرابع من نفس الباب فكان عنوانه "برامج الإنعاش الاقتصادي في ظل أهداف التنمية المستدامة"

وتناول برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019) وأهم نتائجه وإنجازاته في ما يخص التنمية المستدامة مع التقييم وما هو ملاحظ في هذه الفترة تسجيل عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والذي بلغ 8 مليار دينار جزائري والذي أدى إلى تطبيق سياسة التقشف وذلك كما ورد في قانون المالية 2016 حيث تتم زيادة كبيرة في الضرائب ونقص في التشغيل، تقليص في ميزانية التسيير وتجميد المشاريع الكبرى وهذا ما وضح فعلا تأثر سياسة التنمية والإنعاش إلى حد كبير بإيرادات قطاع المحروقات بالإضافة إلى سوء التسيير.

وهو ما جعل الدولة تضع برنامجا اقتصاديا للفترة (2016 – 2030) وهو برنامج النمو الجديد والذي يهدف إلى تحقيق تحولا هيكليا للاقتصاد خاصة وأنه يركز ويدمج العديد من أهداف التنمية المستدامة كما أنه يركز على ضرورة تنويع الاقتصاد.

إلا أنه نظرا للعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية تم تبني برنامج آخر وهو خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020 – 2024) والتي تهدف بالأساس إلى بعث الاقتصاد من جديد وتنويعه مع تشجيع الاستثمار وتوفير فرص عمل والقضاء على الفقر، والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وهذا ما يشكل تحديا كبيرا في تحقيق هذه الأهداف بما فيها كذلك الجانب البيئي.

الباب الأول

الانتقال من برامج النمو والتنمية إلى برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد الباب الأول:

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول في تحقيقها وخاصة الدول المتخلفة أو النامية وتعتبر الجزائر واحدة من تلك الدول التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية.

حيث مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالعديد من التحولات والتغيرات، وحاولت الجزائر خلال كل مرحلة من تلك التغيرات وضع سياسات وإصلاحات للتكيف مع معطيات التغييرات بهدف رفع نجاعة المؤسسات الاقتصادية والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، إلا أن تلك الإصلاحات وحتى التي اعتبرت هيكلية لم تثبت كفاءتها ونجاحها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية ورهاناتها.

فسياسة التخطيط المركزي (الاشتراكية) والإصلاحات المالية للسبعينات للقرن الماضي ساهمت في إنشاء نسيج صناعي أو اقتصادي،إلا أنها أخفقت في تحقيق النجاعة الاقتصادية، ولم تتمكن الإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة واللامركزية في تسيير بمنح الاستقلالية لمؤسسات القطاع العام من الوقوف أمام أزمة المديونية وتردي الظروف المعيشية، وهو الأمر الذي أكد ضرورة التخلي عن تموقع الاقتصاد المخطط والانتقال نحو اقتصاد السوق مع مشارف عشرية تسعينات القرن الماضي وتجسد ذلك من خلال برنامج التعديل الهيكلي والشروع في خوصصة المؤسسات الكبرى في منتصف تلك العشرية مع محاولة التخفيف من آثار الانتقال على المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

ومع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي تبنت الجزائر سلسلة من برامج الإنعاش الاقتصادي ليس بغرض تنمية اقتصادية فحسب بل تنمية مستدامة لتواكب التطور الاقتصادي العالي.

ومنه سوف يتم تقسيم هذا الباب إلى فصلين أساسيين وهما:

الفصل الأول: الإطار النظري للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الفصل الثاني: مبررات الانتقال إلى برامج الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار النظري للإنعاش الاقتصادي و التنمية المستدامة

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر التنمية بصفة عامة حق من حقوق الإنسان والتي تسعى مختلف الدول لتحقيقها وخاصة دول العالم الثالث.

أصبح الأمر لا يتطلب مجرد تنمية وفقط وإنما التركيز والحرص على الاهتمام أكثر بالبعد البيئي والبشري، لضمان الحفاظ على الموارد الاقتصادية المختلفة، وكذلك ضمان نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد وحقها في العيش (الحياة) أي تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

فالنهوض بالاقتصاد يتطلب إعداد برامج تأخذ بعين الاعتبار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك برامج الإنعاش الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق التطور الاقتصادي المنشود.

ولذلك سوف يتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: من النمو والتنمية إلى التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة كمعيار لقياس التنمية.

المبحث الثالث: الإنعاش الاقتصادي في ظل أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: من النمو والتنمية إلى التنمية المستدامة

يعتبر النمو والتنمية من العمليات الاقتصادية الضرورية لتحقيق التقدم(*) والتطور(**) الاقتصادي، إلا أنه للنمو والتنمية حدود لا يمكن تخطيها، وذلك للحفاظ على الموارد الاقتصادية المختلفة وضمان حق الأجيال القادمة في الحياة والعيش الكريم، وهذا ما يدعو إلى ضرورة التحول من مجرد تحقيق نمو وتنمية إلى تحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

إن جوهر المعنى الاقتصادي للنمو والتنمية يتضمنان التغيير والتحسن، وهما ناجمان أساسا بفعل النشاط والعمل الإنساني كفرد أو كمجموعة بصورة واعية وهادفة، إلا أن الكثيرين لا يفرقون بين المفهومين، وفي ما يلي سيتم عرض أهم مفاهيم النمو والتنمية وتوضيح الفرق بينهما.

1. النمو لغة واصطلاحا:

- **النمو لغة**[1]: نما ، ينمو، انمُ، نماءً ونموا ، فهو نام ، والمفعول منمو (للمتعدي).

نما الزرع والمال: "كثر وزاد" نمو طبيعي – تسعى البلدان النامية إلى تحسين اقتصادها – ترتفع معدلات النمو في البلدان الصناعية"

- **النمو الاقتصادي**: ويقصد به الزيادة النوعية في زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي(***) أو المحلي الاجتماعي(****).

(*)**التقدم**: التقدم بصفة عامة يقصد به التحسن الذي يطرأ على المجتمع والإنسان في انتقاله من الحالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم ،أما "التقدم الاقتصادي فيقصد به مجموعة التحسينات التي تحدث في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في المرافقة للنمو".

(**)**التطور**: ويقصد به ذلك التغيير التدريجي ببطء من حالة إلى حالة أخرى وذلك لفترات طويلة وهو مرتبط بالظواهر الاجتماعية، الكونية والعضوية.

(1) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، مصر،2008،المجلد 3، ص 2288.

(***)الناتج القومي الإجمالي (GNP): يقصد به قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة،عادة ما تكون سنة،من قبل المواطنين سواء كانوا داخل البلد أو خارجه، بعد ما يتم استبعاد ما يتم إنتاجه بواسطة العناصر الغير وطنية (الأجانب).

(****)الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : يقصد به قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة،عادة ما تكون سنة،داخل حدود الدولة، سواء تم إنتاج هذه السلع والخدمات بواسطة العناصر الوطنية أو غيرها الأجانب.

- **النمو اصطلاحا**[1]: يقصد به حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) أو إجمالي الناتج القومي (GNP) بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

$$\text{معدل الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي (GNP)}}{\text{عدد السكان(P)}} \times 100$$

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الناتج المحلي لهذا العام} - \text{الناتج المحلي للعام الماضي}}{\text{الناتج المحلي للعام الماضي}} \times 100$$

وبالتعمق في المفهوم المذكور سابقا للنمو يتعين التأكيد على أن[2]:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وعليه فإن **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.**
- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية.
- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

2. التنمية لغة واصطلاحا:

التنمية لغة[3]: نمى، ينمو، تنمية، فهو منمٍّ، والمفعول منميً، نمى إنتاجه، زاده وكثره، رفع معدله.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، علي عبد الوهاب نجار، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص (72 – 73).

[2] عمر ومحي الدين، "التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1975، ص 210.

[3] أحمد مختار عمر، "معجم اللغة العربية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص 2289.

أما اصطلاحا فلقد عرفت التنمية الاقتصادية في البداية على أنها تلك الزيادة الحقيقية في معدل الدخل الفردي عبر الزمن، تم أصبحت تعرف على أنها تلك الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي أو الوطني قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج الوطني، الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و7%[1].

أ. أهم التعاريف حول التنمية:

"بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، ويرتكز هذا التعريف على ارتفاع الدخل القومي الحقيقي خلال فترة طويلة من الزمن وذلك بصفة مستمرة نوعا ما ".

"العملية التي تتم في نطاق عرض العناصر الإنتاجية الأساسية وفي نطاق تركيب أو تكوين الطلب على المنتجات بغية تحقيق زيادة الدخل القومي الحقيقي كحجم وكمعدل خلال فترة طويلة من الزمن".

وتعرف كذلك: "بأنها العملية التي تتضمن معنى الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوبة فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي، بين فترات زمنية، أو دولية تتعلق بنفس الفترة الزمنية الواحدة، كذلك قد تتضمن الموازنة بين النظم والأشخاص".

وهذا التعريف يؤكد على أن التنمية تعني أيضا إجراء تغيير حقيقي في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي، بما يساهم في تقليل التفاوت بين الأفراد في إطار المجتمع البشري.

"التنمية هي بصورة أساسية، زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية، أي زيادة في كميات السلع والخدمات الجاهزة، وفي وحدة زمنية، ولدى جماعة معطاة. يتعلق الآمر بمفهوم يرتبط بعناصر قابلة للحساب الكمي، إذن التنمية حسب هذا التعريف هي عملية إدارية تهدف إلى زيادة الدخل القومي والحقيقي العام والفرد لفترة زمنية طويلة المدى والزيادات التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات وذلك تماشيا مع توفر تغييرات تكنولوجية فنية، وتنظيمية داخل المؤسسات المعنية بذلك.

وتعرف كذلك حسب المفكرين العرب[2]: "على أنها عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، إنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغيرات كلية في المجتمع.

---

[1] جمال داود سليمان الدليمي، "التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحث ودراسات، سلطة عمان، 2015، ص ص (9 – 12).

[2] عبد الرحيم بودافجي، "التنمية الاقتصادية"، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1977، ص ص (12 – 19).

" التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[1].

"التنمية هي عملية تنطوي على جانبين عام وخاص، أما الجانب العام فهو حتمية جريان العمليات الموضوعية التي تشمل جوهر النمو التاريخي، وهي حتمية التركيز على تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي تضيع تحت حافز التراكم الرأسمالي، ومن ثم حتمية تحول الإنتاج الطبيعي والسلعي إلى إنتاج سلع تتحقق له السيادة، وأخيرا حتمية تكوين سوق داخلية تجعل جميع المنتجات أسواقا وتكون هي سوقا قومية لها. أما الجانب الخاص تحرير التقدم الاقتصادي الشامل من فعل القوانين الصارمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي وإخضاعه لمهمات أكثر وعيا وترشيدا ولذلك فان التنمية الاقتصادية المعاصرة لابد أن تنطوي على إطلاق عملية التقسيم الاجتماعي للعمل حتى تتم سيادة الإنتاج السلعي وتتكون السوق القومية من:

"التنمية الاقتصادية الشاملة عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل، من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تكنيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحسن وأكثر كفاءة مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية".

"التنمية في الدول المختلفة هي عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد والتي تتمثل في التركيز على التصنيع وزيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية والقومية"[2].

" التنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شانها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية"[3].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 17.

[2] فؤاد مرسي، "المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية"، منشورات مجلة النفط والتنمية، بغداد، العراق،1977، ص15.

[3] إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراتها "، دار الشروق القاهرة ، مصر،ط 2، 2001، ص ص (17 – 18).

ب. مفهوم التنمية حسب أهم المنظمات الإقليمية والدولية:

" تعرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التنمية بأنها الأهداف التي تسعى لتحقيقها منذ تأسيسها عام 1978، حيث جاءت لأجل المساهمة في تنمية وتطوير قطاع الصناعة في الدول العربية على المستوين القطري والقومي، والتنسيق فيما بينهم، من خلال إستراتجية اقتصادية مشتركة من جهة، ومن جهة ثانية التعاون مع الدول النامية والدول الصناعية من أجل الاستفادة من تجاربهم التنموية، وتنمية كافة قطاعات النشاط الاقتصادي"[1].

أما الأمم المتحدة فتعرفها "على أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اجتماعيا واقتصاديا، وتعتمد على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه."

وتعرفها إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة بأنها عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية، من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين بأن التعريف الحديث للتنمية يشير إلى أن تغيرات العميقة التي تحدث في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي والتي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي[*] عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة توسيع قدرة البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية.

فالتنمية تعني زيادة حقيقية في الناتج خلال فترة زمنية.

---

[1] محمد حسن دخيل، "إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة،دراسة مقارنة"، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 106.

[2] نفس المرجع السابق،ص (92–103).

[*] الدخل الحقيقي = الدخل الوطني أو القومي /المستوى العام للأسعار Real Income = YIP.

ومن هنا فإن مفهوم التنمية يشمل العناصر الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): العناصر الأساسية التي يشملها مفهوم التنمية

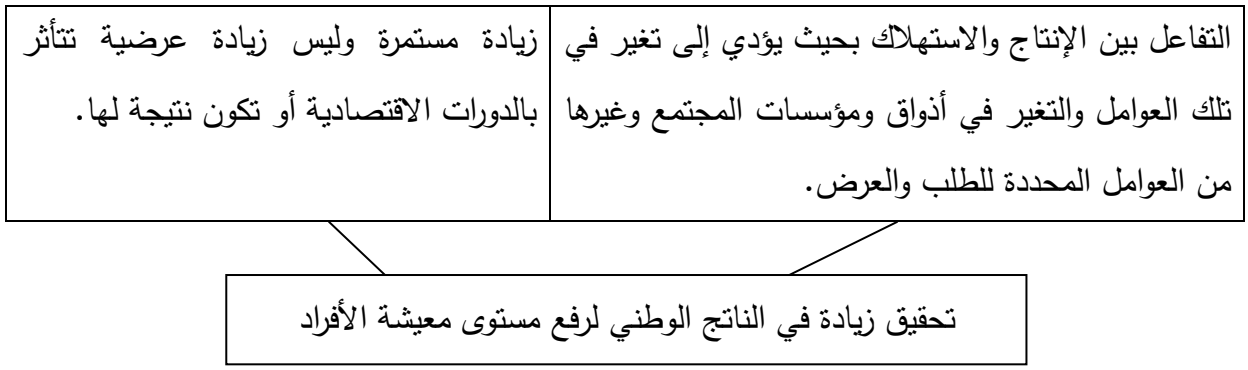

المصدر: جمال داود سلمان الديليمي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ومن الشكل يتبين أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ويأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي (معدل نمو الدخل الفردي) بينما التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج ومنه فإن التنمية هي عبارة عن:

- إحداث تغير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- استمرارية النمو من خلال استمرار تدفق الفائض الاقتصادي أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

ج–الفرق بين مفهوم النمو والتنمية:

ولكي يتم توضيح الأمر أكثر فان هناك فرق أو العديد من الفروق بين المفهوم النمو والتنمية وهذا ما يشير إليه الجدول التالي:

<u>الجدول رقم (01)</u>: الفرق بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
01	يعني زيادة الإنتاج والناتج الوطني الإجمالي خلال فترة طويلة بحيث يتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج زيادة في الطاقة الإنتاجية أيضا، وبالتالي فان معدلات النمو تكون تبعا لذلك عالة أو منخفضة بحسب الظروف التي يمر بها البلد.	تغير حالة المجتمع وليس مجرد تحقيق نمو في الناتج، فالتنمية الاقتصادية هي مجموعة التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن.

02	النمو الاقتصادي هدفه زيادة الإنتاج دون إحداث تغيرات سريعة وجذرية في هيكل الاقتصاد الوطني، كما تكون معدلات النمو غير محددة وتتذبذب وفقا لتغير الشروط المحيطة وغالبا ما تكون متحفظة في الفترة الطويلة.	أما التنمية الاقتصادية فهدفها زيادة قصدية إرادية في الإنتاج، تحدث بنتيجة تدخل الدولة، كما أن التنمية تؤدي إلى إعادة بناء القاعدة الاقتصادية القائمة بصورة واعية بشكل يتضمن تحقيق استمرارية النمو المدعم ذاتيا.
03	إن رفع معدلات النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال عدة وسائل أهمها: أ. زيادة الصادرات غير السلعية وتعزيز التبادل التجاري وتحقيق اندماجات اقتصادية مع الدول الأخرى. ب. تامين بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. ج. المشاركة في عملية اتخاذ القرار. د. تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتذليل العقبات التي تعترضها كتوفير التمويل اللازم وتسهيل الحصول على التراخيص وضمان تصريف المنتجات وغيرها مع التركيز على جانب التأهيل والتدريب الذي يعد اللبنة الأساسية في تحقيق أي نمو منشود والاهتمام بإقامة المشاريع المدرة للدخل لشرائح المجتمع المختلفة. هـ. تخفيف الفقر والحد من البطالة وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتنمية المناطق الريفية. و. رفع كفاءة عمل كل من السياستين النقدية والمالية.	أن التنمية تحقق معدلات مخططة ومستقرة وغالبا ما تكون مرتفعة وبالمحصلة فان التنمية تهدف إلى تحقيق مطلب إنساني ألا وهو أن يجد الإنسان ما يكفيه ليعيش حياة كريمة ويؤدي دوره في المجتمع بما يتفق وقدراته وإمكانياته. فضلا عن تنمية هذه القدرات حتى يتمكن من استثمار موارد المجتمع الذي يعيش فيه، فأي تنمية لا بد أن تهدف إلى زيادة الدخل الوطني، فالتقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التنمية.

المصدر: جمال داود وسليمان الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ومن الجدول السابق يتبين أن هناك فروقات كبيرة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية أكثر شمولا واتساعا من النمو الاقتصادي فقد اشتملت على كل عناصر النمو الاقتصادي وزادت عليه بعدة مميزات جعلتها تحل محله بجدارة، وتحتويه، كما تعتبر نتائج التنمية الاقتصادية الناجحة جميعها في مصلحة الفرد في المجتمع وفي كل المجالات اجتماعية، بيئية وسياسية كالتالي:

- زيادة الدخل الحقيقي للفرد، مما يعمل على رفع مستوى معيشته.
- توفير السلع والخدمات للمواطنين، وتوفير فرص عمل جديدة للأفراد.

- تقديم خدمات عامة واجتماعية (أمن، صحة، تعليم وغيرها) وذلك بطرق جيدة.
- تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع.
- زيادة الصادرات وتقليل الواردات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.
- حماية الأمن القومي.

وغير ذلك من الأهداف الأخرى التي تساعد في الوصول إلى مجتمع الرفاه الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: التحول في مفهوم النمو والتنمية

هناك العديد من النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع النمو والتنمية الاقتصادية[2]وأهم استراتيجياتها، وكل هذه النظريات والاستراتيجيات ركزت على ضرورة تحقيق نمو اقتصادي سريع وزيادة كبيرة في المداخيل الاقتصادية، وذلك كاستجابة لرغبات الشعوب في تحسين أوضاعها المادية ونتيجة كانت[3]:

- **نمو اقتصادي دون توفير فرص العمل:** وذلك بالرغم من تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل الوطني مقابل ارتفاع كبير في معدل البطالة.
- **نمو اقتصادي بلا عدالة اجتماعية:** خاصة في ظل العولمة[4] وما نتج عنها من سوء في توزيع المداخيل، انعدام العدالة في توزيع المداخيل (دول غنية ودول فقيرة) بالإضافة إلى ظهور الطبقية في المجتمعات طبقة غنية وأخرى فقيرة.
- **نمو اقتصادي آني:** وفيه تستهلك الثروات الطبيعية وتتحول الأراضي الزراعية إلى مناطق سكانية وصناعية والهدف من ذلك تحقيق الربح المادي السريع والفوري والكبير.

وفي الحقيقة أن هذه النتائج كانت بسبب الاعتقادات التي كانت سائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى في أواخر سبعينات القرن الماضي.

---

[1]حامد أحمد الريفي، "التنمية المستدامة العربية، رؤية للتكامل الإقليمي إدارة التغيير والتجديد – الآفاق – النتائج"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص ص(61 – 65).

[2]أنظر الملحق رقم (11).

[3]شايب يمينة، "دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2014 – 2015، ص 44.

[4]محمد صفوت قابل، النظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2008، ص 371.

وتمثلت في[1]:

- الاعتقاد بلا محدودية الموارد الطبيعية.
- الاعتقاد بأن الموارد الطبيعية هي بضائع حرة بدون تكاليف، استغلال واستهلاك.
- الاعتقاد باستمرارية النمو الاقتصادي إلى مستويات أعلى.
- الاعتقاد بأنه كلما حققت الشركات معدلات أرباح في ارتفاع مستمر وحققت الدولة نموا اقتصاديا متزايدا وإيجابيا وصفت الأوضاع بالجيدة والتحسن المستمر.

وهذا ما لم يحدث بدليل واقع العالم اليوم الذي يشهد العديد من المشاكل البيئية، ندرة وزوال الموارد الاقتصادية، الاحتباس الحراري، الجفاف، زيادة نسبة الفقر المدقع في العالم... إلخ.

ومما سبق يتبين أن للتنمية جوانب إيجابية وأخرى سلبية[2]:

أما الإيجابية فتمثلت في: التقدم المادي الكبير التحسن في مستوى المعيشة، إحداث التقدم التقني والتكنولوجي، التخصص وتقسيم العمل، الترابط بين مختلف أنحاء العالم بفضل ثورة المعلومات والاتصال... إلخ.

وبالمقابل هناك الجانب السلبي للتنمية والذي يتمثل في: عدم الاستقرار عند مستوى معين من النمو وزيادة الحاجات، سرعة التطور في مجال التكنولوجيا والتقنيات المتطورة مما يؤدي إلى عدم لحاق بعض الدول يركب التطور ازدياد درجة التبعية لبعض المجتمعات وتفاقم حجم الفجوة التقنية.

نضيف كذلك اضمحلال الروابط الاجتماعية والتكافل الاجتماعي والتلوث البيئي الخطير والذي يحد من إمكانية استمرار التنمية.

المطلب الثالث: تبني مفهوم التنمية المستدامة وإعلان الحق في التنمية

في نهاية القرن الماضي بدأ الاهتمام بنوع آخر من التنمية والذي أطلق عليه اسم التنمية المستدامة، هذا النوع من التنمية يهتم بالجانب البشري والبيئي أكثر وهدفه ليس تحسين الأوضاع المادية وتحقيق الكسب السريع وإنما ضمان حق التنمية لجميع الشعوب وكذا حق الأجيال القادمة في التنمية.

---

[1] شايب يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

1. نشأة نظرية التنمية المستدامة:

نشأت نظرية التنمية المستدامة من نتائج جهد فكري عبر العقود الأخيرة من القرن العشرين، بدأت بفكرة التنمية البيئية في إطار إستراتيجيات الاعتماد على الذات، حتى وصلت إلى المفهوم الحالي للتنمية المستدامة[1]، فكانت هي رد الفعل الطبيعي على نظرية حدود النمو[*].

وتبدأ نظرية التنمية المستدامة بمحاولة دمج بين البيئة والاقتصاد من خلال التحول عن بعض المفاهيم الاقتصادية مثل: السعي لتحقيق أقصى إشباع للمستهلك، وتحقيق أقصى ربح للمنتج، والنذرة، والثمن، والنفقة والعائد، ومواجهتها بمفاهيم محاربة الفرد، وسوء توزيع الدخل، ومحاولة تفادي الأزمات الدورية أو الطارئة من البطالة والكساد، وأزمة الطاقة، ونقص الغداء وغيرها.

أنشأت الأمم المتحدة في عام 1983 مفوضية العالم للبيئة والتنمية والتي أصدرت في عام (1986 – 1987) تقريرا بعنوان (مستقبلنا المشترك) الذي يعد بمثابة الدستور لعملية التنمية المستدامة، والذي يركز على تبني عهد جديد من التنمية الاقتصادية المقبولة بيئيا وأطلق عليه اسم التنمية المستدامة والتي تعني بتلبية احتياجات البشر ورغباتهم المقبولة ولكن على أن يتم النمو في حدود القدرة البيئية للأرض.

وقد وافق مؤتمر ريو للأمم المتحدة عام 1992 على خطة عمل القرن (21) (أجندة 21) للتطبيق العالمي للتنمية المستدامة، وتتضمن السبل اللازمة لجعل التنمية مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. وتم تقدير التكاليف السنوية اللازمة لتطبيق خطة عمل القرن (21) نحو التنمية المستدامة في الدول النامية بمبلغ 561,5 مليار دولار، على أن يتم تمويل ثلثي هذا المبلغ من قبل الدول نفسها، أما الباقي فيتم من خلال المساعدات المالية المباشرة من قبل الدول الصناعية بمبلغ قدره 141,9 مليار دولار بواقع 0,7% في السنة من الدخل القومي الإجمالي لتلك الدول في صورة مساعدات تنمية للدول النامية، إلا أن ذلك لم يتم إلى يومنا هذا وذلك بسبب عجز الدول النامية عن تلبية متطلبات التنمية المستدامة، من جهة ومن جهة أخرى عدم إيفاء الدول الصناعية الكبرى بتعداتها، ويجب الإشارة إلى أنه أكثر من 1,2 مليار نسمة

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 158.

[*] ظهرت نظرة حدود النمو (Limit of Growth) في أكاديمية (دي لينشي) بروما عام 1968 على يد (لين سميث) الذي تحدث فيها عن أساسيات علم السكان، وانتهى إلى حتمية وضع حدود للنمو في السكان وإنتاج الغداء والتصنيع واستنفاذ الموارد الطبيعية، لأنه يقرر أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في تلك العناصر فسيتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو في وقت ما، في خلال مائة عام على الأكثر، حيث يحدث نقص مفاجئ في قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات التقدم واستيعاب نتائجه، وبالتالي انهيار كل مقومات التقدم. ولقد تعرضت تلك النظرية لانتقادات شديدة لما تضمنته من تشاؤم مفرط، ومن هنا ظهرت نظرية التنمية المستدامة.

يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، كما تعاني الدول الفقيرة من أزمة الديون وسياسة غير عادلة في التجارة الدولية[1].

ويعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987 المعروف باسم تقرير برنتلاند مستقبلنا المشترك نقطة تحول، لأنه طالب بتطبيق مجموعة من التوصيات في إطار الأمم المتحدة من أجل تنمية مستمرة، كما دعا إلى عقد مؤتمر عالمي لتحديد التنمية المستدامة. وكان مفهوم الاستدامة هو المبدأ الأساسي للجنة برنتلاند[*].

عقد أضخم مؤتمر قمة في القرن العشرين بريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 للبيئة والتنمية وهو مؤتمر الأمم المتحدة المسمى بقمة الأرض وشارك فيه أكثر من 178 من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من 300 من علماء البيئة وممثلي المنظمات والنقابات المهتمة بالبيئة، والتزمت فيه 160 حكومة بتبني أربعة مقاييس.

- أجندة أعمال القرن 21 وهو برنامج شامل للتنمية والتطور في القرن الماضي.
- اتفاقية تغيير المناخ للعمل على خفض أخطار ارتفاع درجة حرارة الكون.
- اتفاقية حماية التنوع البيئي العالمي.
- تصريح المبادئ لحماية التطور المستدام في كل العالم.

2. إعلان الحق في التنمية:

كما دعت جميع تقارير الأمم المتحدة على الحق في التنمية للجميع، فقد اعتمدت الجمعية العامة في قرارها 128/41 المؤرخ في 04 ديسمبر 1986[2] والذي أكد على أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان وأن الفرد هو محور الاهتمام في التنمية والمستفيد الرئيسي منها.

وهو ما تضمنه أيضا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993 والذي اعتبر هو أيضا أن الحق في التنمية حق عالي غير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.

---

[1] جيفري ساكس، "نهاية الفقر الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحاضر"، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، 2008، ص 324.

[*] وهذا المبدأ يركز على النمو الاقتصادي عن طريق إدارة المصادر الطبيعية بحيث يحافظ على نفس نوعية الحياة للأجيال المستقبلية ويصحبه تقدم اجتماعي وسياسي دون المساومة على احتياجات الأجيال المستقبلية.

[2] https://www.ohchr.org/documents/Events/OHCHR20/VDPA_booklet_ar.pdf
إعلان فيينا، تاريخ الإطلاع 2021/02/24، ص 05.

كما تضمن القرار 128/41 في مادته الأولى أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه فعلى الإنسان وجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية للتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما. وأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية ويتبقى أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منها[1].

وحسب المادة (2) ن من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[2]. وتتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.

ونصت المادة 03[3] كذلك أنه من واجب الدول أن تتعاون مع بعضها البعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية وهو أيضا ما تضمنته المادة (08) حيث يتبقى على الدول أن تتخذ على الصعيد الوطني جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن تكافؤ الفرص للجميع في إمكانه وصولهم إلى الموارد الأساسية كالتعليم والخدمات الصحية والغذاء والسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية كما ينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة قصد استئصال كل المظالم الاجتماعية ويجب على الدول كذلك أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية والإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

وضمن نفس السياق نصت المادة رقم (05) على أن تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاك الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأطفال المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبي والعدوان والتدخل الأجنبي والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية، السلامة الإقليمية والتهديدات بالحرب ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير.

---

[1] مرجع سابق، ص 11 ,https://www.ohchr.org/documents/Events/OHCHR20/VDPA_booklet_ar.pdf

[2] المرجع نفسه، ص 13.

[3] المرجع نفسه، ص ص (15 – 25).

وتؤكد المادة (10) على ضرورة اتخاذ جميع الخطوات السابقة لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزها التدريبي بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ التدابير على صعيد السياسات والتدابير التشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين.

وكانت أهداف التنمية قد شهدت تحولا ملحوظا، حيث ركزت على الفرد أو الجانب البشري كما تم الإشارة له[*].

وشملت 8 أهداف رئيسية مركزة على مكافحة الفقر والجوع، الأمراض، الأمية والتمييز ضد المرأة[1] ثم تطورت هذه الأهداف لتشمل البيئة وضرورة المحافظة عليها كعنصر أساسي في عملية التنمية المستدامة.

3. الحق في التنمية ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030:

أتاحت الذكرى الثلاثين لإعلان الحق في التنمية للمجتمع الدولي فرصة إظهار وتحديد التزامه السياسي بإعمال الحق في التنمية وإحقاقه مما يولي الاهتمام الكبير الذي يستحقه في ظل تنامي الآثار السلبية للفقر وعدم الإنصاف مما يتطلب إدماج الشعوب بشكل كامل وفعال في برامج التنمية والقضاء على الفقر باعتبار أن الفقر المدقع أحد العناصر الحاسمة في تعزيز الحق في التنمية وإعماله لأن التحديات التي تواجهها الدول باختلاف مستوياتها تجعل من التنمية المستدامة ضرورة لابد منها يجب تحقيقها والالتزام بها وبأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو متوازن ومتكامل وهذا ما يتطلب وضع سياسات وطنية واتخاذ التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية باعتباره جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتسعى خطة التنمية المستدامة 2030 إلى بناء الأهداف الإنمائية للألفية من أجل النهوض بالحق في التنمية على النحو المحدد في الفقرتين 5 و10[2] من إعلان وبرنامج عمل فيينا.

ويشير التقرير بل يؤكد على أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التزام جميع الجهات ذات المصلحة بوسائل التنفيذ مع نحو يشمل المصداقية والفعالية والطابع العالمي.

---

[*] أنظر الملحق رقم (1).

[1] https://www.unescwa.org/sitesdefault/Files/event/materials/2-egy.p5-arabic أهداف التنمية، تاريخ الاطلاع 2021/05/24.

[2] إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، 25 جوان متوفر على الموقع: Ohchr.org/sites/default/files/documents/events/OHCHR20/UDDA-bokkcet-ar.pdf تاريخ الإطلاع 2021/05/04.

والجدول التالي يبين أهم أهداف التنمية المستدامة 2030

الجدول رقم (2): أهداف التنمية المستدامة آفاق2030

الهدف (1)	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
الهدف (2)	القضاء على الجوع وتوفير الآمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
الهدف (3)	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
الهدف (4)	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
الهدف (5)	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
الهدف (6)	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
الهدف (7)	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوق منها والمستدامة.
الهدف (8)	تعزيز النمو الاقتصادي المفرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
الهدف (9)	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
الهدف (10)	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
الهدف (11)	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
الهدف (12)	ضمان وجود أنماط واستهلاك وإنتاج مستدامة.
الهدف (13)	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وأثاره.
الهدف (14)	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
الهدف (15)	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
الهدف (16)	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
الهدف (17)	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المصدر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 متوفر على الموقع:
https://www.unescwtl.org/sites/default/files/event/materials/2-egypt-arabic

تاريخ الإطلاع: 2021/05/24.

ومن خلال الجدول يتضح أن هناك تحول في مفهوم التنمية وذلك بالتركيز على المورد البشري كما تم ذكره في السابق.

والتركيز على ضرورة الاهتمام بالبيئة والمناخ والإنسان مع ضمان الاستمرارية وحق الأجيال القادمة في استغلال الموارد الاقتصادية وتوفير حاجياتها اللازمة، يعني حقها في الحياة.

بالإضافة إلى ربط التنمية المستدامة بـ:

4. التنمية المستدامة والبيئة والقانون:

فالمفهوم السائد حول التنمية المستدامة يؤكد على العلاقة السببية القائمة ما بين نوعية البيئة وخير وصلاح الأجيال الحالية وتلك المقبلة للجنس البشري، ولموارد البيئة واستمرارها.

هناك علاقة خاصة قائمة مابين البيئة والمستوى الصحي، وقد ثبت ذلك، كما أن هناك علاقات قائمة ما بين البيئة والمستوى الصحي، كما أن هناك علاقات قائمة ما بين إزالة الفقر والعور وتقدم نوعية البيئة.

إن الاهتمام بالتنمية المستدامة يملي ضرورة اعتماد المبادئ القانونية ونظمها والتي تساعد على الحفاظ على البيئة والحد من التلوث والحث على المحافظة على المواد وإعادة استعمالها.

ومن أجل تخفيف حدة مشاكل العمل المتراكمة، فإن التنمية المستدامة تتبنى اعتماد المؤسسات القانونية التي تؤكد على أن مصالح كل شرائح المجتمع وفئاته وطبقاته هي مؤمنة ومصانة، خاصة في ما يتعلق بسلامة البيئة وحماية مواردها.

ولذلك وفي مثل هذه الظروف يجب أن يعطى لأراء الناس، وأفكارهم ووجهاتهم نظرهم، خاصة وأن خبرتهم ورفاههم مرتبط تماما بنظام البيئة وسلامتها[1].

وبالنتيجة[2]، فإن التنمية المستدامة لها الانعكاسات الهامة على القانون الدولي العام وعلى القانون الدستوري، وعلى القانون الإداري، وعلى الإجراءات المدنية وعلى قانون المالية، خاصة وأن تلك القوانين في أشكالها التقليدية، يمكن أن تعطي القوة بالتصرف وأخذ المبادرة ويمكن أن لا يكون لها أي مفعول والتي إذا ارتبطت القوانين بالتنمية المستدامة، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من النمو الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، وأصبحت الأساس في التنمية البشرية، والتربوية، وحقوق النساء، فإن أثرها يكون فعالا، ويصبح أمر تنفيذها قوة فاعلة في سبيل البناء والتنظيم الاجتماعي للدولة.

---

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية"، الكتاب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 220.

[2] المرجع نفسه، ص 221.

5. التنمية المستدامة والاستقرار السياسي:

إن العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة علاقة وطيدة، حيث أن تنامي ظاهرة العنف السياسي في المجتمعات المعاصرة يتطلب نمطا من التفكير وأسلوبا جديدا لرصد نقط التقاطع بينهما وبين كل من الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة. ولا شك أن تجاهل الارتباط والتداخل بين المتغيرات الأربع وبين العنف السياسي واللجوء للمعالجة الأمنية لهذه الظاهرة إنما يعكس قصورا في الرؤية والمنهج والأدوات لفهم الأسباب والمعالجة التحتية للظاهرة ذاتها.

إن فهم الظاهرة لا يتحقق بمعزل عن دور المكون الاقتصادي والاجتماعي لها، وتشير أدلة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي إلى أن تنامي الظاهرة في العقود الثلاثة الأخيرة ناتج عن تراجع دور الدولة اقتصاديا تحت شعارات الحرية الاقتصادية والانفتاح[1].

إن التراجع المشار إليه أفرز نخبا في السياسة والاقتصاد بعيدة عن المسرح الشعبي وتهميش طبقات اجتماعية، وتنامي المحسوبيات وأصبح المنتج الرئيسي لهذا التراجع هو **الفساد**، وميل الطبقات المهمشة إلى الانتقام والتقاعس أو ركوب مراكب العنف. ولذلك تطلب الأمر لحل كل هذه المشكلات عن طريق التنمية ولكن ليست أي تنمية وإنما التنمية التي تحقق طموحات الشعوب في حياة طيبة للجيل الحاضر والأجيال القادمة، التنمية بمفهومها الشامل وتوجهها المستدام[2].

6. مفهوم التنمية المستدامة:

هناك العديد من التعاريف للتنمية المستدامة نذكر منها:

" التنمية المستدامة هي وسيلة لتحقيق التوازن بين قدرة الوحدة الإنتاجية على العطاء وما يأخذه الإنسان من خلال التوازن بين المحيط الحيوي (الطبيعي)، والمحيط المصنوع (التكنولوجي)، والمحيط الاجتماعي الذي هو سبيل الإصلاح عند حدوث مشكلة"[3].

أما الجنة العالمية للبيئة والتنمية " عرفت التنمية المستدامة على أنها في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجيات الإنسانية".

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، دار الجامعة الحديدة، الإسكندرية، مصر، 2011.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، المرجع السابق، ص 165.

[3] المرجع نفسه، ص 163.

واتفقت معظم التعريفات للتنمية المستدامة بأنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض إمكانية الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها إلى خطر.

" كما ركزت بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

وتوسع البعض في تعريف التنمية المستدامة " على أنها تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان والنشاط الاقتصادي".

ويوضح الشكل التالي الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم (2): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

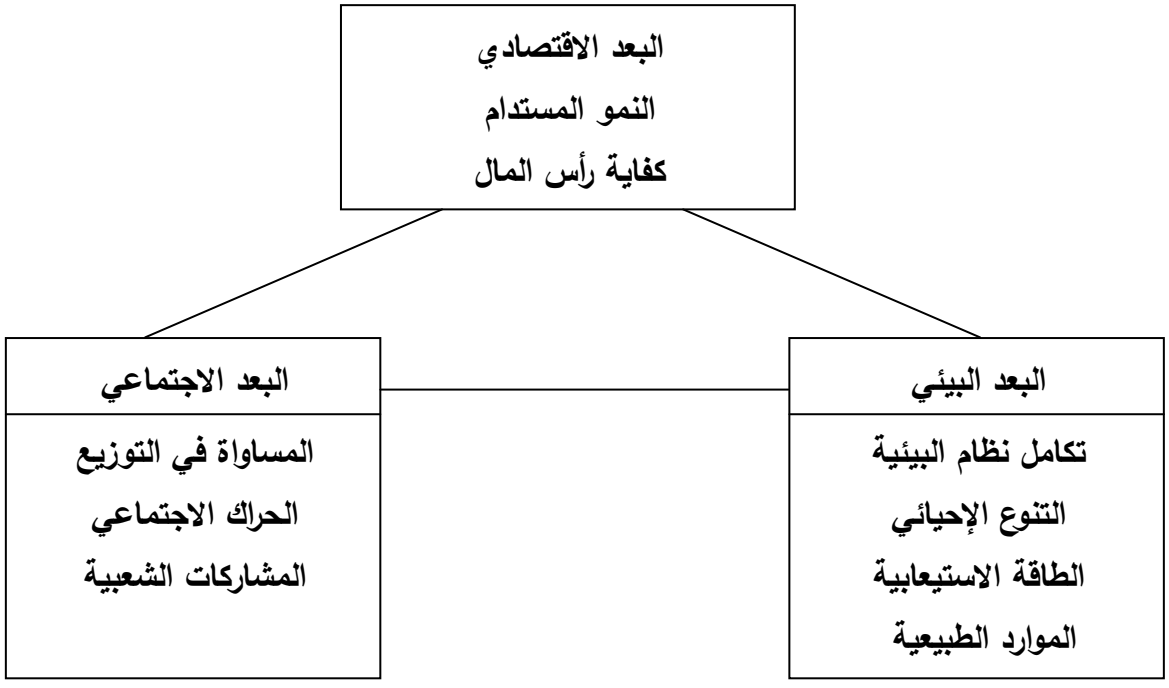

المصدر: عثمان غنيم وماجدة أبو زنط، "التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 1، 2006، ص 161.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أو دعائم أساسية تمثلت في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي سوف يتم شرحها باختصار كالتالي:

المطلب الأول: البعد الاقتصادي

من الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد هو محاولته لعلاج المشكلة الاقتصادية والتي تتمثل في زيادة الحاجات اللانهائية والمتزايدة للأعوان الاقتصاديين أو (الأفراد) أمام الموارد الاقتصادية النادرة نسبيا، فمحاولة التوفيق بين (الموارد والحاجيات) هو صلب العملية الاقتصادية.

ولذلك يستند هذا البعد إلى مبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بطريقة سليمة، حتى لا تفني هذه الموارد وتبقى للأجيال القادمة.

ومنه وجب تبني أنماط إنتاج، توزيع واستهلاك صديقة للبيئة خاصة إذا علمنا بالوضعية الحرجة التي يعيشها الإنسان على وجه المعمورة وعلى سبيل المثال[1]:

- يعمر الأرض ما يزيد 6 ملايير شخص مما يمثل زيادة بنسبة 140 في المائة خلال الخمسين سنة الماضية. وبحلول 2050، يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم 9 ملايير نسمة.
- خمس سكان العالم مضطرون إلى العيش على أقل من دولار واحد في اليوم.
- حوالي 1,1 مليار شخص لا تتوافر لهم مياه الشرب الصالحة، حيث تتسبب مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء في 10% من جميع الأمراض في البلدان النامية.
- معدل وفيات الرضع في البلدان يفوق عشرة أمثال هذا المعدل في البلدان المتقدمة النمو.

وعموما في نفس السياق ما يلي:

♦ **ترشيد استخدام الموارد:**

إن حوالي 20% من سكان العالم يستهلكون 80% من مواردها وأنه خلال (40) سنة الماضية انتقل العام المتقدم إلى نمط إنتاجي واستهلاكي مبني على التوسع في استهلاك الطاقة والموارد عموما متجددة كانت أم لا.

---

[1] قطوش بشرى، "حوكمة السياسة المالية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، 2018 – 2019، ص 75.

حيث بلغ استهلاك البترول مثلا الطاقة غير المتجددة أضعاف مضاعفة من طرف الدول المتقدمة، وهو ما يخلف كم هائل من النفايات (4 ملايير طن من طرف بلدان OCFE)[1] تتضاعف بسرعة تفوق القدرة على إعادة رسكلتها بالكامل وهذا ما يدفع البلدان الغنية إلى إبرام صفقات لا إنسانية من البلدان الفقيرة لتصدير نفاياتها مقابل امتياز أو ربما دون ذلك. أما من ناحية التوزيع وخاصة بعد انفتاح الأسواق واندماجها مع بعض فإن حوالي 1000 منتوج جديد يسوق للاستهلاك البشري دون تجربته بصفة كافية للتأكيد من سلامته وعدم تعريض حياة البشر للخطر.

♦ تقليص تبعية البلدان النامية والقضاء على الفقر:

في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول المتقدمة قدرتها الاقتصادية والتحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية، مما يحرم هذه الأخيرة من إيرادات تحتاج إليها. ولكن تم التقليص من نسبة الفقراء[*] وتحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه البلدان النامية وذلك بالتعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان يؤدي ذلك إلى:

- توفير استثمارات ضخمة في رأس المال البشري،
- التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة الغير ضارة[**].

♦ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته:

باعتبار أن الدول المتقدمة (الصناعية) هي المتسببة بشكل كبير في مشكلات التلوث العالمي وذلك كنتيجة لاستهلاكها المتراكم من الموارد الطبيعية (الطاقة مثل المحروقات) مما تسبب في تلوث البيئة بشكل كبير والعديد من الآثار الكارثية على البيئة. مع العلم أن هذه الدول نفسها تملك الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بحل هذه المشاكل وذلك من خلال:

استخدام تكنولوجيا أنضف وصديقة للبيئة، استغلال أمثل للموارد وكثافة أقل وحماية النظام للطبيعة، وتوفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك هو الاستثمار المستقبلي للعالم.

---

[1] قطوش بشرى، المرجع السابق، ص 76.

[*] لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن المشاريع الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، لأنه من الصعب تصور بأن الفقراء يفكرون في مستقبل الكرة الأرضية وهم على مشارف الهلاك.

[**] بعض التكنولوجيات تتسبب في أضرار وخيمة على صحة الفرد وكذا البيئة، فمثلا: المحاصيل المعدلة جينيا.

♦ **المساواة في توزيع الموارد:**

هناك فرص غير متساوية في الحصول على التعليم، الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار مما يعيق العملية التنموية وهذا ما يدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة في توزيع الموارد والرأفة بالبيئة من وجهة نظر اقتصادية.

ولا يحدث هذا إلا إذا كان هناك تعاون من طرف الدول الغنية والفقيرة من أجل تحسين من مستوى المعيشة، مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي[1].

♦ **الحد من التفاوت في مستوى الدخل:**

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي الحصول على الرعاية الصحية في كل البلدان المتقدمة والنامية مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما.

وهذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول ولكن في تنفيذها. ومن هذه الحلول: تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية، عملية التكامل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة، وتقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير رسمية وإكسابها الشرعية.

♦ **تقليص الإنفاق العسكري:**

يجب التقليص من الإنفاق على الأغراض العسكرية ولو بجزء صغير وتخصيصه للتنمية المستدامة وذلك بالنسبة لجميع البلدان، غنية كانت أم فقيرة.

وخلاصة القول أن البعد الاقتصادي يهتم بكل ما يحقق استدامة النمو دون المساس بسلامة البيئة ومواردها مع توفير المزيد من فرص العمل والتشغيل، بما لا يؤدي إلى تركيز الثروة في يد أقلية وإفقار غالبية شرائح المجتمع، كما أن البعد الاقتصادي هو تغيير للتكوين الاقتصادي للوصول إلى موارد طبيعية جديدة وتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد حيث تتضح التنمية لأي مجتمع من خلال رؤية تقدم مجتمع اقتصاديا من خلال الموارد الطبيعية، المياه، الاستثمار والإدخار، أي أن التنمية هي حقيقة اقتصادية في المقام الأول إلا أن أداءها الوظيفي لا يتم إلا عن طريق ثقافة المجتمع ونظامه، وأهم مؤشرات البعد الاقتصادي توجد في الملحق رقم (2)[*].

---

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 30.

[*] الملحق رقم (2) يشمل أهم مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي

بما أن علم الاقتصاد ما هو إلا أحد فروع العلوم الاجتماعية حيث يهتم بالاقتصاد ويهتم بالإنسان.

وكون التنمية المستدامة تعني بالجانبين معا في آن واحد بصحبة الجانب البيئي فترقية وتدعيم هذا البعد يمنح المعني الحقيق للتنمية المستدامة كونها جاءت لخدمة الإنسان أساسا ويعتمد هذا البعد على:

– **تثبيت النمو السكاني:** إن النمو المستمر لفترة طويلة وبمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمرا مكلفا، فهو يحدث ضغطا على الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ويحد من التنمية ويقلص من الموارد الطبيعية المتاحة، لذا يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في تثبيت نمو السكان.

– **أهمية توزيع السكان:**يؤدي عنصر توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. ولذا تعمل التنمية المستدامة على التقليل من خطورة هذه النسبة بتقليص المناطق الحضرية حيث أن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية عن الصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة بها. ومنه فإن التنمية الريفية ضرورية لنجاح التنمية المستدامة واعتماد التكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار البيئية.

– **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:** وذلك بإعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة، والتنمية المستدامة تهتم كذلك بحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأي المال البشري.

– **دور المرأة:** للمرأة دورا في هذا الجانب ذلك لأن البلدان النامية تعتمد على النساء والأطفال في الصناعات الصغيرة والزراعة والاعتناء بالبيئة المنزلية والاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

– **الصحة والتعليم:** إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فمثلا هناك ارتباط قوي بين الصحة والتنمية المستدامة، كالحصول على مياه نظيفة، غداء صحي ورعاية صحية. كما أن التعليم يعتبر من أهم المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التعليم مهم للأفراد لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك علاقة مباشرة ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي.

– **الأسلوب الديمقراطي في الحكم:** تعد الحوكمة على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتقى إلى مستوى السياسة فتعالج مسألة الحكم والعلاقة، بين الناس

والإدارة الحاكمة، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها من مكونات الحكم الراشد.

فالتنمية المستدامة التي لا تشارك معها الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي وهي أساس الديمقراطية.

والملحق رقم (2) يشير إلى أهم مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: البعد البيئي

ويتعلق الأمر بالحفاظ على البيئة الاقتصادية والبيئة بصفة عامة أي الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

– **قاعدة مخرجات:** وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

– **قاعدة مدخلات:** مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء ومصادر غير متجددة مثل المحروقات.

ويمكن الحفاظ على المصادر المتجددة بطرق عديدة مثل:

➢ حماية الموارد الطبيعية: وذلك باستخدام وتبني ممارسات تكنولوجية زراعية تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات من أجل المحافظة على الحياة البرية والمائية.

➢ الحفاظ على المحيط المائي: بالمحافظة على المياه والحد من الإسراف في استعمال المياه، وتحسين كفاءة شبكات المياه، وتحسين نوعية المياه، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الأيكولوجية التي تعتمد على هذه الحياة، والمحافظة على استخدام المياه الجوفية على معدل تجددها.

➢ التنوع الحيوي: يعتبر التنوع الحيوي من أهم عناصر التنمية المستدامة في هذا المجال، والتنمية المستدامة تعني أن يتم صيانة تراه هذه الأراضي في التنوع البيولوجي للأجيال بدرجة كبيرة.

➢ حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إن الاستخدام الكثيف للمحروقات أصبح مصدرا رئيسيا ملوثا للهواء في المناطق العمرانية، والاحتباس الحراري، وثقب طبقة الأوزون الذي يهدد بتغيير المناخ، ويؤدي ذلك إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة.

وأهم مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة موجود في الملحق رقم (2).

المبحث الثالث: الإنعاش الاقتصادي في ظل أبعاد التنمية المستدامة

يمكن للدولة استخدام سياسة الميزانية لتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد للخروج من حالة الركود، وتعتبر هذه الآلية من المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب.

نحاول من خلال عناصر هذا المبحث عرض مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في المطلب الأول ومبررات سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجنها وتنتهجها الكثير من الدول للانتقال باقتصادياتها إلى مراحل متقدمة حيث سنتناول مبررات سياسة الإنعاش الاقتصادي في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث دوافع ومتطلبات الإنعاش الاقتصاد، لنتطرق إلى علاقة الإنعاش الاقتصادي بالتنمية المستدامة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

لم تعد الدولة تلتزم فقط بالدور الإرشادي والتوجيهي فقد تعدت ذلك وباتت تؤدي أدوارا تتماشى مع متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتقوم الدولة من خلال سياساتها بتجسيد دورها بوضع إجراءات وتدابير توجيه الأنشطة في مجال معين دون غيره استجابة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي– من خلال وضع أدوات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها من السياسات– قصد تعديل المسار الاقتصادي للمجتمع كلما عجزت قوى السوق عن تحقيق الاستغلال الأمثل والجيد للموارد. وما يميز هذه السياسات هو أنها خيارات مدروسة هدفها تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لأفراد المجتمع.

لقد أدى تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتعاقب عدة أزمات اقتصادية عالمية إلى تغيير وتطوير السياسات الاقتصادية من أجل ملاءمتها مع الأوضاع الراهنة. ويعود الفضل في ذلك إلى الاقتصاديين الذي بحثوا في معالجة الاختلالات وعملوا على إيجاد آليات وأساليب لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

أولا: تدخل الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية

إن ظهور مفهوم العولمة قد أدى إلى نشأة وضع جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية، أين أعيد تحديد مكانة الدولة القومية وانتقال مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية مع زيادة الاندماج بين

المؤسسات الكبرى. وقد أدى مثل هذا الوضع إلى تحول وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف واستحداث أخرى جديدة من بين أهمها:

- محاربة الفقر والتخفيف من حدته،
- محاربة الفساد الاقتصادي،
- محاربة الفساد الاقتصادي،
- حماية المستهلك،
- حماية البيئة.

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها تصرف واع منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي حيث يتعلق بالإنتاج والتبادل واستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال وهي أيضا مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه[1].

تتلخص أهداف السياسة النقدية في:

- أهداف اقتصادية وتتعلق بتحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال ضمان استمرارية النمو بمعدلات مرتفعة، مع ضمان مستوى تشغيل مرتفع، في ظل مستوى مستقر للأسعار وميزان مدفوعات متوازن،
- أهداف لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستغلال الأمثل للموارد،
- شبه أهداف تتعلق بنفقات تقوم بها الدولة بخصوص الدفاع الوطني، التعليم والصحة وغيرها.

ثانيا: تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية، العدالة في التوزيع، وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد.

[1] عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص (24 – 29).

وتسعى السياسة المالية في الدول النامية بالدرجة الأولى إلى توفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع والزيادة في الدخل الحقيقي المتوسط للفرد عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمعدات الرأسمالية الإنتاجية والكفاءات التنظيمية مما يؤدي إلى زيادة موارد المجتمع.

تحتل السياسة المالية مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر لما لها من أثر فيما يخص تطوير اقتصادها والوصول إلى مستويات من النمو تسمح بتوفير العيش الرغيد لأفراد مجتمعها.

ويرتبط مفهوم السياسة المالية بجهود الحكومة في تخطيط نفقاتها وإيراداتها بهدف الوصول إلى تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي، وقد يتعلق الأمر بتشجيع مستويات نشاط اقتصادي معين في سبيل تحقيق خطط تنموية محددة أو تدارك بعض المشاكل التي قد تصيب المجتمع مثل مواجهة التلوث.

تسعى الدولة من خلال وضع سياستها المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتعلق أهمها بالتخصيص الأمثل لمواردها، ثم التوزيع العادل والاستقرار الاقتصادي:

- التخصيص الأمثل لموارد المجتمع،
- التوزيع للعادل للثروات والدخل،
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية

شكلت العوامل والتقلبات الاقتصادية دورا هاما في إبراز الحاجة إلى وجود إجراءات من شأنها السيطرة على الجوانب السلبية لهذه العوامل واستغلال الجوانب الإيجابية منها، تجسدت هذه الإجراءات والتوجهات في السياسة النقدية التي أصبحت جزء مهما من السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وتعتبر السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف من بين السياسات الاقتصادية التي تستطيع الدولة من خلالهما التحكم في مسار الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وتعترف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.

وتختلف السياسة النقدية عن السياسة المالية في الأدوات المستعملة من أجل التأثير في منحى الاقتصاد الوطني في حين يبقى الهدف من كلتاهما هو تقويم الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الضرورية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مبررات سياسة الإنعاش الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي من إجراء أي إصلاح اقتصادي وقد عمدت الدولة الجزائرية من خلال البرامج التنموية على الرفع من معدلاته إلى أقصى حد ممكن.

أولا: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعتبر المدرسة الكينزية أن التدخل الحكومي يمكن أن يحقق الاستقرار الاقتصادي، إذ خلال الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن العشرين كانت النظرية الاقتصادية القائمة غير قادرة على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم أو تقديم حل ملائم عبر السياسات العامة لإنعاش الإنتاج والتوظيف. بيد أنّ كينز قاد ثورة في الفكر الاقتصادي أحدثت انقلابا في الفكر السائد حول الأسواق الحرّة. وتقوم النظرية الكينزية على المبدأ الرئيسي وهو التأكيد على أن الطلب الكلي (مجموع نفقات الأسر والشركات والحكومة) هو أهم قوة دافعة للاقتصاد.

1. تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي تطبيقا للنظرية الكينزية والتي مفادها بأنَّ الحكومة قادرة من خلال امتلاكها لمختلف الآليات والوسائل اللازمة على تحقيق إنعاش الاقتصاد بشكل فعال من خلال الإنفاق العام الإضافي.

تعتبر سياسات الإنعاش الاقتصادي تطبيقا للنظرية الكينزية والتي مفادها بأنَّ الحكومة قادرة من خلال امتلاكها لمختلف الآليات والوسائل اللازمة لتحقيق إنعاش الاقتصاد بشكل فعال من خلال الإنفاق العام الإضافي، ومنه الانتقال من توازن دون المستوى الأمثل (انخفاض الطلب، وانخفاض العرض، والبطالة، والاستعمال الناقص لرأس المال، وانخفاض الروح المعنوية ممّا يؤدي إلى توقعات سلبية) إلى توازن أفضل (زيادة مستوى العمالة، طلب وعرض أقوى،توقعات إيجابية استعادة النمو).

نقصد بإنعاش الاقتصاد الوطني لغة تنميته وتطويره، أنهضه وأقامه، وهو مقترن بالدورة الاقتصادية هي سياسة ذات توجه كينزي.

يأتي مصطلح إنعاش لغة من: أنعش، ينعش، إنتعاشا بمعنى أنهضه وأقامه ورفعه.أما اصطلاحا فيشير المصطلح إلى: العمل على إعطاء دفعة جديدة أو إحياء مشروع ما.

يمكن تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي على أنها:

- سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية إضافة إلى الوسائل النقدية،
- سياسة اقتصادية هدفها زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات ومن ثم فهي ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية[1].
- تتبنى سياسة الإنعاش الاقتصادي برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و–أو العمومي، الاستهلاكي و–أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا أن تكون سياسة لتنشيط العرض الكلي مادام الغرض منها هو دعم النشاط الاقتصادي[2].
- هو مرحلة من مراحل دورة الأعمال في أعقاب الركود الاقتصادي يستعيد ويتجاوز من خلالها الاقتصاد ذروة العمل والرجوع إلى مستويات الإنتاج قبل الأزمة.

مجموعة من التدابير التي يمكن تنفيذها من خلال:

- تدابير إضافية للاستثمار والأشغال العامة حيث نتحدث عن خطة تحفيز كينزية وفقا لنظريات الاقتصادي الانجليزي جون مايناردكينز (1883 – 1946) .
- و/ أو عن طريق خفض بعض الضرائب للأفراد.
- حيث تقع التدابير الإنعاشية على عاتق الدولة والتي تعتبر الجهة القادرة على ذلك حسب كينز، حيث تؤدّي هذه الزيادة إلى خفض البطالة (التوظيف وزيادة الاستثمار لتنفيذ الأشغال العامة كجزء من خطة التعافي الكينزية) وزيادة القوة الشرائية للأسر المعيشية (ويرجع الفضل في ذلك عموما إلى التوظيف، ولكن يفضله أيضا خفض الضرائب كجزء من خطة التعافي من خلال الاستهلاك.

---

[1] مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل– دراسة تحليلية، دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019،ص 50.

[2] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد 10، 2012، ص 148.

2. أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

يمكن تلخيص أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي على النحو التالي[1]:

- تنشيط الطلب الكلي الذي يُعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي، وفي ذلك تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته من رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.
- تهيئة وإنجاز هياكل تسمح ببعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.
- خلق مناصب العمل والحد من البطالة.

يؤكد كينز على التأثير الإيجابي للإنفاق على الناتج الداخلي الإجمالي في المدى القصير انطلاقا من مضاعف الإنفاق الحكومي، إذ اعتبره متغيرا خارجيا للسياسة الاقتصادية تستطيع الدولة من خلاله التأثير إيجابيا على مختلف الأنشطة الاقتصادية لبلد معين وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي. كما أكد كينز على فعالية السياسة الإنفاقية في معالجة الاختلالات الناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية كالكساد من خلال حقن الاقتصاد الوطني بالإنفاق العام وبالتالي تحقيق الطلب الكلي ومعالجة هذه الظاهرة. ويعتبر الإنفاق العام في هذه الحالة متغيرا خارجيا فهو السبب في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي. أي أن اتجاه السببية يكون من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي من خلال الشكل التالي:

[1] مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الشكل رقم (3): أثر زيادة الإنفاق العام على الجهاز الإنتاجي

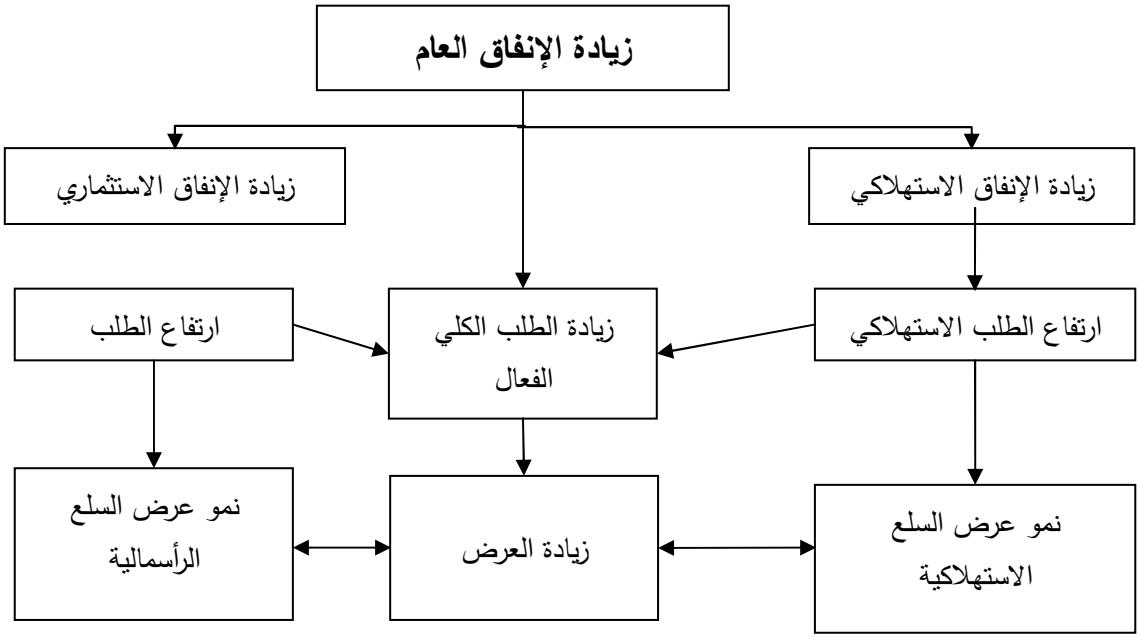

المصدر: مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل– دراسة تحليلية، دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص 53.

ثانيا: شروط سياسة الإنعاش الاقتصادي

لتطبيق سياسة الإنعاش هناك العديد من الشروط العامة والأساسية التي يجب توفرها التالية:

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب،
- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا،
- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري،
- يجب أن لا تشرع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي).

تتميز مرحلة الإنعاش الاقتصادي بارتفاع معدلات النمو من خلال زيادة الإنتاج وفرص العمل والمبيعات والأرباح وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويتم الحديث عن هذه المرحلة بعد مرحلة فترة ركود اقتصادي. حتى تكون سياسة الإنعاش فعالة فهي تحتاج إلى توفر بعض الشروط الأساسية نلخصها كما يلي:

- إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام حيث يقترب من كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن؛ والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية،
- مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب، أي أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة،
- الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، أي لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب الإضافي بواسطة المنتجات الأجنبية حيث أنّ أثر سياسة الإنعاش على التشغيل خاصة سيكون في هذه الحالة ضعيفا كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني،
- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد (مواد أولية، سلع وسيطية وغيرها) وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري،

ويذهب الكينزيون إلى أبعد من ذلك أنَّ فعالية هذه السياسات تكون مرتبطة بتوفر الشروط.

ثالثا: أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي

تستوجب سياسة الإنعاش الاقتصادي استعمال أداة واحدة أو العديد من الأدوات المتاحة لتنشيط الطلب الكلي أو العرض أو الإثنين معا، حيث تشمل سياسة الإنعاش الاقتصادي على ثلاثة أنواع من الأدوات: الأدوات المالية، الأدوات النقدية، الأدوات التنظيمية. وتعد كل من السياسة النقدية والسياسة المالية من أبرز وأهم الأدوات التي يتم اللجوء إليها من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي في بلد ما والتي يكون لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مداخيل الأسر والأفراد.

1. الأدوات المالية:

تعمل السياسة المالية من خلال السياسات الضريبية وخطط الإنفاق. وبشكل عام فإنها تستهدف المستوى الإجمالي للإنفاق وتكوينه في الاقتصاد.

يمكن للسياسة المالية أن تحدث تأثيراً أكبر على المستهلكين وعلى الاقتصاد الحقيقي نظرا لكون أدواتها تسهم في زيادة معدل التوظيف وارتفاع المداخيل. فعندما تتيقن أي حكومة بأن النشاط التجاري للشركات ضعيف فإن تلك الحكومة تلجأ إلى:

- زيادة الأموال التي يجرى إنفاقها، ويسمى ذلك بالإنفاق التحفيزي.
- عندما لا توجد إيرادات ضريبية كافية لدعم النشاط الاقتصادي أو سداد الديون، فإن الحكومة تزيد الضرائب لمواجهة هذه التحديات.

وحال اتخاذ الحكومة قراراً بزيادة الضرائب، فإنها تسحب أموالا من الاقتصاد وتبطئ من نشاط الشركات، وهو ما يدفع بعض الحكومات باستهداف دعم الشركات من خلال سياسات خفض ضريبي، وهو ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

في حالة الإنعاش الموازني، فإنَّ الأمر يتعلق بزيادة الطلب المحلي بزيادة الإنفاق الحكومي (البناء والاستثمار,...) أو بزيادة الدخل المتاح للوكلاء (ضرائب أقل أو استحقاقات اجتماعية أعلى).

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود.

وتعتبر سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية.

وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض التي يدافع عنها الليبراليون الجدد بمثابة سياسة إنعاش، ما دام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب) على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[1].

[1] محمد مسعي، المرجع السابق، ص 148.

2. الأدوات التنظيمية:

في هذه الحالة تستخدم الدولة سلطتها التنظيمية لزيادة الدخل لمجموعة من السكان، ذات الأجور المنخفضة، وهو القانون النفسي الأساسي الذي يعمل كينز على ضمان أن تؤدي الزيادة في دخول هذه الفئة بالكامل تقريبا إلى زيادة مماثلة في الطلب (هذا النوع من الأسر المعيشية لديه ميل أقل للادخار من المجموعات الأخرى، وبالتالي ميل أعلى للاستهلاك). وفي الممارسة العملية، كثيرا ما تتخذ هذه الزيادات شكل زيادات في الحدود الدنيا (مينيما) الاجتماعية المختلفة أو الحد الأدنى للأجور. ويمكن أن تكون الآثار سلبية بعد ذلك على معدل البطالة /انظر فخ الخمول والتحليل الاقتصادي للحد الأدنى للأجور.

3. الأدوات النقدية:

تعنى السياسة النقدية بإدارة معدلات الفائدة والمعروض النقدي المتداول بوجه عام في السوق. وتستخدم البنوك المركزية السياسات النقدية إمّا لإنعاش النمو الاقتصادي أو الحفاظ عليه ودعمه، وذلك من خلال حث الأفراد والشركات على الاقتراض والإنفاق. وعلى النقيض، فإن تقييد الإنفاق وتحفيز الادخار يعد بمثابة أداة في أيدي صانعي السياسات النقدية لكبح التضخم.

يمكن تعبئة السياسة النقدية كجزء من سياسة الإنعاش. وفي مثل هذه الحالة، يمكن للبنك المركزي أن يختار سياسة نقدية تقليدية، تهدف إلى السيطرة على العرض النقدي من خلال تعديل أسعار الفائدة الرئيسية. ومن خلال خفض أسعار الفائدة التي يمكن للبنوك أن تقترض بها، يتم تشجيع البنوك على إقراض المزيد، الأمر الذي يحفز النشاط الاقتصادي.

في الاقتصاد المفتوح، يمكن أن يكون لهذا القرار آثارا إيجابية على القدرة التنافسية لأسعار النسيج الصناعي الوطني على المدى المتوسط. والواقع أن انخفاض معدل العائد على الأصول المقومة بالعملة الوطنية يؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه الأصول، وبالتالي انخفاض الطلب على هذه العملة في سوق الصرف الأجنبي. وبالتالي ينخفض سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية. وعلى المدى المتوسط، يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة القدرة التنافسية لأسعار الإنتاج الوطني وبالتالي إلى ميزان التجارة (زيادة الصادرات وانخفاض الواردات). ومع ذلك، على المدى القصير، فإن تأثير السعر هو الذي يفوق تأثير الحجم. ويفسر ذلك الوقت الذي تستغرقه الأسر المعيشية والشركات لكي تدرك أنَّ أسعار السلع الوطنية أصبحت أكثر فائدة، ثم تغيِّر عاداتها الاستهلاكية. وما دامت الأسر والشركات لا تغير هيكل الطلب، فإنَّ الزيادة المشتركة في السعر النسبي للسلع المستوردة وانخفاض أسعار الصادرات يؤديان إلى تدهور شروط

التبادل التجاري وبالتالي الميزان التجاري. وعليه فإنَّ التأثير سلبي على المدى القصير وإيجابي على المدى المتوسط ومحايد على المدى الطويل.

غير أنَّ هذه السياسة من جهة أخرى ستشجع على زيادة التضخم وزيادة تكلفة السلع المستوردة، مثل المنتجات النفطية. بيد أنَّ السياسة النقدية تفرض عددا من القيود مما يجبرها على العمل بالتنسيق مع السياسة المالية.

المطلب الثالث: تطبيقات سياسة الإنعاش الاقتصادي

تتميز مرحلة الانتعاش الاقتصادي بارتفاع معدلات النمو من خلال زيادة الإنتاج وفرص العمل والمبيعات والأرباح وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويتم الحديث عن هذه المرحلة بعد مرحلة فترة من الركود الاقتصادي. حيث يعتبر الإنعاش الاقتصادي من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى بعث النشاط الاقتصادي، مستخدما العجز الموازني أو حفز الاستثمار والأجور أو الاستهلاك أو تسهيلات القرض وغيرها، وهي مستوحاة من **الفكر الكينزي**[1].

يمكن أن نميز بين تطبيقات سياسة الإنعاش الاقتصادي التالية:

أولا: سياسة الإنعاش عن طريق الطلب

تطبق عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز للطلب. وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع[2] الدخل بين أفراد المجتمع، فإنّ هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الجزائية (مع نظام الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص ص (31 – 32).

[2] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة خصوصا فيما يتعلق (بالبنى التحتية أو الهياكل القاعدية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

ثانيا: سياسة الإنعاش عن طريق العرض:

هذه السياسة تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، ويكون تدخل الدولة الغير مباشر في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما[1]:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص.
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة... إلخ، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى "وفرات خارجية (Economies externes)" هامة لصالح المؤسسات.

السياستين المذكورتين تعرف بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين.

ولكن في العموم يعتقد البعض أنَّ سياسة الميزانية (السياسة الحالية)، بصفة عامة تعد أكثر فعالية في البلدان النامية، مقارنة بوسائل السياسة الاقتصادية الأخرى، ولاسيما السياسة النقدية، ذلك أن عدم وجود سوق رؤوس أموال حقيقية في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في حين أن اتصال أدوات سياسة الميزانية بشؤون الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق (العام والخاص) والاستثمار، وبالتالي في تحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

[1] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

فتغيير معدل ضريبة ما، مثلا يكون له تأثير سريع وواضح على الميول الاستهلاكية للمجتمع، في حين أن هذا التأثير لا يبدو كذلك في حالة تغيير سعر الفائدة (في إطار السياسة النقدية)[1].

ثالثا: تجارب دولية في الولايات المتحدة الأمريكية

انتهجت حكومتها لتفادي الأزمة ما أطلق على تسميته (العجز اليوم يخلق الفائض غدا) أنفقت حكومتها في تلك الفترة– سياسة العهد الجديد– مبالغ ضخمة على مشاريع وإجراءات كثيرة أهمها:

- إقامة مشاريع عامة تستوعب العمال المتعطلين نتيجة الكساد وبالتالي ضخ دخول جديدة تساهم في خلق طلب جديد،
- تشجيع الاستثمار عن طريق معدلات الفائدة،
- قامت بإدخال بعض برامج المساعدات الاجتماعية، كما دعمت المزارعين من أجل المحافظة على دخولهم.

أ. انجلترا:

قامت بعقد معاهدات تجارية بغرض توسيع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الانجليزية، تعمل على إثرها المنتجات البريطانية معاملة تفضيلية في هذه الأسواق بالإضافة إلى تخفيض قيمة الجنية الإسترليني، كما قامت الحكومة بتشجيع الاستثمار عن طريق تطبيق سياسات مالية ونقدية.

ب. ألمانيا:

فقد حدث تحسن وذلك راجع أساسا إلى توجيه النشاط الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة الألمانية وللتوسع في الإنتاج الحربي الذي استوعب الكثير من العمال العاطلين عن العمل.

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لسياسة الإنعاش الاقتصادي

يبرر خبراء الاقتصاد الكينزي التدخل الحكومي من خلال السياسات العامّة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار. ويعتقد كينز أنّ عدم كفاية الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة لفترات طويلة؛ فالناتج الاقتصادي من السلع والخدمات هو مجموع أربعة عناصر هي: الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية وصافي الصادرات، وأي زيادة في الطلب يجب أن تأتي من

[1] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

أحد هذه العناصر الأربعة. ولكن خلال فترة الركود تؤدي بعض القوى غالبا إلى الحدّ من الطلب كلما انخفضت النفقات[1].

هناك ثلاثة مبادئ رئيسية يقوم عليها وصف النظرية الكينزية لكيفية عمل الاقتصاد نلخصها على النحو التالي[2]:

- **المبدأ الأول:** يتأثر الطلب الكلي بالعديد من القرارات الاقتصادية العامّة والخاصّة فقد تؤدي قرارات القطاع الخاص أحيانا إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي؛ مثل انخفاض الإنفاق الاستهلاكي خلال الركود، وتستلزم بعض الحالات إخفاق السوق اتخاذ تدابير تنشيطية مستمدة من المالية العامة وبالتالي يدعم الاقتصاد الكينزي فكرة الاقتصاد المختلط الذي يوجهه أساسا القطاع الخاص ولكن تعمل الحكومة على إدارته جزئيا.
- **المبدأ الثاني:** تستجيب الأسعار ولا سيما الأجور ببطء للتغيرات في العرض والطلب: مما يؤدي إلى حدوث عجز وفائض دوري لا سيما في العمالة.
- **المبدأ الثالث:** يكون للتغيرات في الطلب الكلي سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة أكبر الأثر في المدى القصير على الناتج الحقيقي والتوظيف وليس على الأسعار.

ولا تنشأ وصفات السياسات عن هذه المبادئ الثلاثة وحدها؛ فما يميز خبراء الاقتصاد الكينزي عن غيرهم من الاقتصاديين هو إيمانهم بفعالية السياسات في تقليص مدى الدورة الاقتصادية والتي يصفونها ضمن أهم المشكلات الاقتصادية.

لقد انتقد العديد من خبراء الاقتصاد، بمن فيهم أتباع كينز، سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال حفز الاستهلاك. ويعتبر نيكولاس كالدور – من بين أهم منظري المدرسة الكينزية اشتهر بمساهمته التي تعرف بمربع كالدور– حيث يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي: نمو الناتج الداخلي الخام، والتوازن الخارجي، ومعدلات البطالة والتضخم.

لقد انتقد كالدور الأثر الضار للإنعاش الاقتصادي على الميزان التجاري حين يؤكد كالدور على أنّ زيادة التحويلات، إذا ما أدت إلى زيادة الاستهلاك من جانب الأسر المعيشية، تحفز الواردات.

---

[1] روبرت سكيدسكي، جون ماينرد كينز – مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم، ط1، مصر، 2015، ص ص (81–101).

[2] ثروت جهان، أحمد صابر وكريس باباجورجيو، "ما هو الاقتصاد الكينزي؟"، التمويل والتنمية، سبتمبر 2014. مقال على الخط https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/09/pdf/basics.pdf

ثم تطورت هذه الانتقادات من قبل الاقتصاديين المنتسبين إلى المدرسة النمساوية مثل لودفيغ فون ميسس أو فريدريك هايك. ووفقا لهؤلاء، فإن التلاعب بأسعار الفائدة يخفي آثار الأسعار.

ويتهمُ البعضُ السياسيين بتنفيذ سياسات لتعزيز الطلب لأسباب انتخابية، والواقع أنَّ مثل هذه التدابير سوف تكون سلبية على المدى الطويل، حيث ينظر إليها الناخبون على أنّ دخلهم المتاح سوف يزداد على المدى القصير. وستكون هناك نتيجتان سلبيتان طويلتا الأجل لسياسات الإنعاش الاقتصادي تتمثل النتيجة الأولى في توليد دَينا عاما كبيرا والنتيجة الثانية هي توليد تضخما مرتفعا.

يمكن القول أنّ السياسة الكينزية تخلق توترات عند الطلب. وفي ظل افتراض تضاؤل العائدات الهامشية، يتعين على الشركات أن ترفع الأسعار لكي تظل مربحة. وهذا الارتفاع في الأسعار يخفض التكلفة الحقيقية للعمالة ويسمح بانخفاض البطالة على المدى القصير. ومع ذلك، ينتهي الأمر بالموظفين إلى تلقي التضخم والمطالبة بزيادة الأجور. ولا يمكن ترجمة الزيادة في الدخل أو المعروض من الأموال إلى فائض في الطلب إلاّ إذا أظهر الوكلاء الاقتصاديون بعض الثقة في المستقبل. وبدون ذلك، يتم توفير فائض الدخل من قبل الأسر (للتعامل مع زيادة الضرائب في المستقبل)، وتتأخر قرارات الاستثمار التجاري.

يمكن للحكومة تطبيق سياسة الإنعاش من خلال الاستثمار مع التركيز على الشركات إذا كان هيكل الطلب يفسح المجال لها.ويجب أن يكون لدى الأسر المعيشية ميل منخفض إلى الاستيراد لكي تكون سياسة الإنعاش فعّالة. وبخلاف ذلك، فإن أثر ارتفاع دخل الأسرة المعيشية على الطلب المحلي سيكون محدودا ومن ناحية أخرى، فإنّ تدهور التوازن الخارجي (الزيادة في الواردات بنفس حجم الصادرات) الناجم عن الميل الشديد إلى الاستيراد سيسهم سلبا في النمو.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر التنمية الاقتصادية المستدامة هدفا أساسيا تسعى مختلف الدول في تحقيقها، كما تعتبر حق أساسي من حقوق الإنسان ومعترف به عالميا فجميع السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدول بما فيها سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وذلك من أجل الحفاظ على الموارد وتطويرها بالطريقة التي تضمن الاستقرار والازدهار الاقتصادي.

الفصل الثاني

مبررات الانتقال إلى برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

بعد استقلالها عملت الجزائر على تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال العديد من الخطوات والتي شملت مرحلة التسيير الذاتي وعملية التأميم ثم الاهتمام بالصناعات المصنعة، واللجوء للإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي.

وهو ما سوف يتم دراسته من خلال هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مرحلة إثبات الذات والمخططات الاقتصادية (1977 – 1997).

المبحث الثاني: برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

المبحث الثالث: مبررات اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الأول: مرحلة إثبات الذات والمخططات الاقتصادية (1967– 1977)

بعد الاستقلال مباشرة عملت الجزائر على تطوير اقتصادها وذلك من خلال إثبات الذات أو التسيير الذاتي في مرحلة أولى ثم الاهتمام بالصناعة المصنعة في مرحلة ثانية.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال

غداة الاستقلال كانت البلاد تعاني من الفوضى العميقة واللاتنظيم نتيجة الخراب الذي تركته الحرب[1]، وكان الاقتصاد الجزائري موجه كليا نحو الخارج ومصمم للاستجابة إلى حاجات الوطن الأم فرنسا والأوروبيين الذين يعيشون فيها، حيث أدى الاندماج التدريجي مع الاقتصاد الفرنسي إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنوعة، وتكون اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة إلى جانب قطاع حديث يمتلكه كبار المستثمرين من المستوطنين.

لقد بقيت صادرات المنتجات الزراعية حتى الحرب العالمية الثانية، المحرك الوحيد للنمو في الجزائر حيث تم حضر أي حماية جمركية للصناعات الوليدة خلال فرض الإدماج مع فرنسا وهكذا أصبحت حركة التصنيع الجزائرية شديدة البطء وتوجب الانتظار حتى خطة قسنطينة (1958 – 1960) الرامية إلى تصنيع الاقتصاد والتي كان الغرض منها هو مجابهة الاحتجاج الاجتماعي وبالرغم من هذه المبادرة بقيت الجزائر حتى عشية الاستقلال بلدا زراعيا لم يكن يوفر القطاع الصناعي فيه سوى 27% من الإنتاج الكلي ونصف القطاع الصناعي ليس إلا تحويلا بسيطا للمنتجات الزراعية.

ونضيف إلى ذلك التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، حيث أن الدخل الفردي لساكن في الريف أقل بكثير من الساكن في المدينة.

واستحوذ قطاع المحروقات على نصيب الأكبر من مجموع الصادرات حوالي 80% وكذلك اعتبر القطاع المحتكر للاقتصاد.

وما يميز هذه المرحلة كذلك التدني في مستوى المعيشة وذلك فيما يخص (الخدمات الصحية، النقل، التعليم، السكن، وكل وسائل الترفيه... إلخ)

[1] مارك كوت، ترجمة خلف الله بوجمعة، "الجزائر مجال ومجتمع"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2015، ص 121.

وما تم ملاحظته في هذه المرحلة كذلك هجر العمال للزراعة لم تستقطبه الصناعة ناهيك عن مغادرة حوالي تسعين ألف عامل منهم ثلاثين ألف من الناشطين الاقتصاديين الذين يؤمنون التأثير الإداري والاقتصادي في الجزائر، فقد شهدت الفترة ما بين (1961 – 1962) نوعا من الفراغ الاقتصادي[1].

وأمام كل هذه الأوضاع المتردية وجد العمال الجزائريون أنفسهم أمام الأمر الواقع وضرورة الأخذ بزمام المبادرة[2].

المطلب الثاني: محتوى مرحلة البحث عن الذات (1962 – 1966) ومرحلة الاقتصاد المخطط (1967 – 1977)

في هذا المطلب سوف يتم الإشارة إلى مرحلتين مهمتين في الاقتصاد الجزائري وهما مرحلة الانتظار أو البحث عن الذات ثم مرحلة مخططات التنمية الاقتصادية.

1.مرحلة البحث عن الذات أو مرحلة الانتظار (1962_ 1966):

وتعرف هذه المرحلة بمرحلة القرار المستقل وتميزت هذه المرحلة بتأميم الأراضي الزراعية وإنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات (سوناطراك) 1964 مع ارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول[3]. وتم توزيع التسيير الذاتي للشركات الوطنية الصناعية والخدماتية سنة 1965.

أما في سنة 1966 و1967 قامت الجزائر بتأميم قطاعات المناجم والبنوك ثم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات.

2.مرحلة مخططات التنمية الاقتصادية (1967 – 1977):

ركزت هذه المخططات على مجموعة من الاستثمارات نلخصها في الجدول التالي:

---

[1] بنجامين ستورا، ترجمة ممدوح كعدان، " تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 – 1988) "، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 14.

[2] عبد الرحمان تومي، " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق "، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 07.

[3] كربالي بغداد، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005.

الجدول رقم (3): محتوى المخططات الاقتصادية (1967 – 1977)

المخطط الثلاثي (1967 – 1969)	مخطط الرباعي الأول (1970 – 1973)	مخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977)
–ركز هذا المخطط على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات. – قام بتخصيص ما قيمته 18,2% من إجمالي الاستثمارات للصناعة. – خصص 12,5% من إجمالي الاستثمارات للزراعة بعدما كانت في سابق على 17,5% من قيمة الاستثمارات سنة 1963[1].	– ركز هذا المخطط كذلك على القطاع الصناعي. – تم تخصيص مبلغ 28 مليار دينار جزائري للاستثمارات. – خصص لقطاع الصناعة 45% منها. – منح الأولوية للقطاعات المنتجة. – وما يميز هذه المرحلة تأميم قطاع المحروقات سنة 1971.	– يعتبر تكملة للمخطط السابق واهتم كذلك بالقطاع الصناعي. – خصص مبلغ 65.5 مليار دينار لتمويل المشاريع الضخمة (المحروقات، البناء، الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك). – خصص ما قيمته 43,5% من حجم الاستثمارات للصناعات الحديدية. – الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عبد اللطيف بن آشنهو "التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والتخطيط (1962 – 1980) "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص21.

ويبين الجدول أن مخططات التنمية في تلك الفترة ركزت على الاستثمار في قطاع الصناعة واعتمدت في تمويل تلك الاستثمارات على عوائد المحروقات.

المطلب الثالث: النتائج والتقييم

ومما سبق يتبين أن الجزائر طبقت تصورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قائم على التوجهات الاشتراكية[*]، بما أنها انتهجت النظام الاشتراكي بعد الاستقلال.

[1] عبد اللطيف بن آشنهو "التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والتخطيط (1962– 1980) "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص21.

[*]وتتمثل في التأميمات، القطاع العمومي الموسع، العدالة الاجتماعية، تعليم مجاني للجميع، صحة مجانية للجميع، سكنات اجتماعية لمستحقيها... إلخ.

وأهم إنجازات تلك الفترة تمثلت في:

- تهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة، وضعف المقومات الحالية لدولة حديثة الاستقلال، وعدم وجود بنية تحتية لانطلاق النمو الاقتصادي[1].
- اعتماد "التسيير الذاتي" لمؤسسات الدولة كان فعالا بعد الاستقلال، لكنه فيما بعد صار أقل ملائمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.
- التأميمات المختلفة (تأميم أراضي المعمرين وتسييرها ذاتيا 1963، تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي، وإلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري سنة 1963، تأميم المحروقات سنة 1971.
- ظهور شركات وطنية أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963.
- اهتمت الجزائر في تلك الفترة بتطوير الصناعة المصنعة[*] وكان مشروع اقتصادي طموح جدا يهدف إلى إلحاق الجزائر بمجموعة البلدان المصنعة في ظرف 25 إلى 30 سنة.
- إنشاء مصنع الحجار للحديد والصلب، مصنع المحركات والجرارات بقسنطينة، مصانع تكرير البترول وتمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة وأرزيو...الخ.

عموما الجدول التالي يلخص أهم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية التي تحققت في تلك الفترة.

الجدول رقم (04): أهم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية (1967 – 1977)

أهم المؤشرات الاقتصادية	النسبة %
معدل النمو الاقتصادي	%7
معدل البطالة	%22
نسبة الاستثمارات	%47.5
مستوى الاستهلاك	%4.5
ارتفاع الناتج الداخلي الخام	%65.42
صادرات المحروقات	%41.70

المصدر: عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[1] Taïb Hafsi, « Le développement économique de l'Algérie expérience et perspectives », CASBAH Editions, Alger, 2011, pp. (47 – 48).

[*]نظرية جيرار ديشان دي بينس والمعروفة بالصناعة المصنعة، حيث تؤيد نظرية بيرو مع اقتراح إقامة صناعتين، صناعة مصنعة منشئة للتصنيع والزراعة، ثم استغلال الموارد الطبيعية وتصنيعها للتصدير، باعتبار التصنيع نتاجا للصراع بين الإنسان والطبيعة.

والجدول يبين أن أفضل نتيجة سجلتها تلك الفترة من الناحية الاقتصادية، هي النمو السريع للإنتاج الحقيقي لــ7% سنويا في المتوسط، ونمو الاستهلاك الحقيقي بمعدل 4,5% سنويا، وانخفاض معدل البطالة إلى 22% سنة 1977 بعدما كانت تتجاوز 32,7% سنة 1966.

كما يبين الجدول كذلك أن نسبة الاستثمارات بلغت 45,71% من الناتج الداخلي الخام، هذه النسبة لا تتجاوز 26% في بلدان ذات دخل متوسط ولكن أغلبها كانت لصالح القطاع العام وذلك أمام تقليص نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى حوالي 5,04% سنة 1978 مقارنة بسنة 1967 والتي كانت تتجاوز مساهمته 45%.

أما أهم إخفاقات تلك الفترة فشملت ما يلي:

- تهميش القطاع الزراعي والذي كان يعتبر القطاع رقم واحد في الاقتصاد الجزائري هذا القطاع في مرحلة التسيير الذاتي استولت على أرباحه مجموعة من الكيانات المسيرة من أصحاب الفلاحون بالإحباط مما أدى إلى الدخول في حلقة مفرغة من التبعية الغذائية ورغم أن المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) اعتنى بالقطاع الريفي وتحسين الزراعة، بحيث تم تخصيص مبلغ 12 مليار دينار للاستثمار في هذا القطاع من استصلاح الأراضي واستغلال 15 إلى 20 مليون هكتار شمالي الأطلس الصحراوي، وبداية إنجاز مشروع الحزام الأخضر، وتخصيص بناء 300 قرية زراعية نموذجية... إلخ.

  ورغم ذلك فإن الإنتاج الزراعي لم يرتفع عن حده الأدنى مقابل هجرة اليد العاملة الريفية، نظرا للظروف المعيشية الصعبة[1].
- الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وهو ما يشكل خطرا على التنمية الاقتصادية باعتبار أن هذا القطاع عرضة لهزات داخلية وأخرى خارجية مرتبطة بالسوق الدولية للمحروقات.
- ضعف منظومة التخطيط وغياب الرؤية التنظيمية.
- عدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسة وتفككها وعدم انسجامها مع خطة الدولة.
- عدم نجاعة أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات الضرورية للمؤسسة لمتابعة نشاطها والتي تعد ضرورية لتنفيذ السياسة الكلية للاقتصاد.

---

[1] محمد بالرابح، " أفاق التنمية في الجزائر "، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، 2007، ص ص (63، 64).

- تعرض نموذج التخطيط لعوائق تمثلت في نقص قدرات الإنجاز بسبب محدودية الفرص وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، الأمر الذي أدى إلى بروز أزمة السكن، نتيجة النمو الديمغرافي.
- الروح الإتكالية التي خلقها هذا النموذج.
- التكنولوجيا المعتمدة في التصنيع كانت ضعيفة.
- نقص في التكامل الاقتصادي بين القطاعات، نظرا للاهتمام بالقطاع الصناعي.
- هروب الرأسمال الخاص نحو الخارج وهذا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بعد الاستقلال خاصة بعد صدور قانون الاستثمار في 1966 والذي يوضح فروع النشاط الحيوي للاقتصاد الجزائري مخصص للدولة.
- عزوف الاستثمار الأجنبي عن مواصلة السير وفق نموذج التنمية الجديد، ومغادرته نحو بلدان أخرى لعدة أسباب اقتصادية وسياسية.
- ارتفاع حجم المديونية وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979، مقارنة بسنة 1970 لم مليار دولار، لأن المشاريع المسطرة كانت تتطلب أموال باهظة، في حين كانت إيرادات العامة للدولة عاجزة عن توفير الأموال اللازمة.

المبحث الثاني: برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي

وفي هذه المرحلة لجأت الجزائر إلى القيام بإصلاحات وإعادة هيكلة مؤسساتها كما سعت إلى تحقيق الانفتاح الاقتصادي ومواكبة العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية والمخططين الخماسيين (1980 – 1948) و(1985 – 1987)

المرحلة الأولى: وأهم المحاور التي جاءت ضمن هاذين المخططين (1980 – 1984)، (1985 – 1989) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): محتوى المخططين الخماسيين (1980 – 1989)

محتوى المخطط الخماسي الأول (1980–1984)	محتوى المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)
– تغطية كافة الاحتياجات الاجتماعية في آفاق 1990. – استمرار القاعدة البشرية للمشروع الاجتماعي في كافة القطاعات. – توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الحاجات الحقيقية والشروط العلمية للتحكم في التنمية. – بناء سوق داخلية نشطة قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد بصورة متواصلة ودائمة. – القضاء على التوترات الاجتماعية والتقليل من القيود الاقتصادية التي تحد من التطور الاقتصادي والاجتماعي كالبيروقراطية. – تركيز النشاطات التنموية على الاحتياجات الاجتماعية ذات الأولوية ومكافحة التضخم وندرة المواد والحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية. – تطوير جهاز التربية والتكوين لتوفير الكفاءات اللازمة للتحكم في التطور الاقتصادي.	– تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين بلغت نسبة تزايدهم 3,2% سنويا. – مواصلة الإنتاج والاستثمارات لضمان الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة. – المحافظة على الاستقلال الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة، لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية. – تشجيع القطاع الخاص وإدماجه في العملية الاقتصادية. – توفير وبعث شروط وظروف إعادة بعث النمو الاقتصادي، ديناميكية الشغل وتطويره وتطوير الاستثمارات في المناطق الفقيرة. – التحكم في التوازنات المالية الخارجية، لاسيما بزيادة الصادرات ومراقبة سيرورة المديونية.

– القيام بأعمال واسعة النطاق لتنمية البنيات الاقتصادية القاعدية المتصلة بتوفير المياه وإنشاء نشاطات زراعية وصناعية. – إعطاء الأولوية في الاستثمار للمشاريع الجديدة لتعزيز الأداة الإنتاجية وتدعيمها والبحث عن طاقات جديدة. _ التركيز بصورة حازمة على سياسة اللامركزية في تسيير الجهاز الاقتصادي والاجتماعي. – إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميمها لتأطير النشاطات وتنظيم العلاقات وتحقيق التوازن الجهوي تدريجيا. – إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط الاقتصادي والاجتماعي بمشاركته في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهرباء مع تفادي قيام هذا القطاع بالتلاعب أو أي احتكار وذلك عن طريق مراقبته وتنظيمه.	– حماية الطبقات الاجتماعية المتضررة عن طريق توفير المواد الاستهلاكية بأسعار ثابتة. – استقلالية المؤسسات العمومية لكي تتخلص من كل تبعية إدارية، بمنح لها رأسمال اجتماعي وتسيير بمقتضى القواعد العامة للتجارة. – توفير كل ميكانيزمات التسوية والتخطيط المرتبطة بالإصلاحات في مجال الأسعار والاعتماد على التطهير المالي للمؤسسات العمومية عن طريق وضع مخطط اقتصادي للتطهير المالي وتنظيم التجارة الخارجية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (1980 – 1984)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص02، والتقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، جانفي 1985، ص57.

ويبين الجدول أن كلا المخططين كان هدفهما الأساسي هو تحقيق التنمية وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وكذا تشجيع الاستثمارات، بعث النمو الاقتصادي، تنويع الإنتاج، كما لجأت الجزائر في المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وذلك نظرا للمشاكل التي كانت تعاني منها وأهمها: العجز المالي، وعدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وشملت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية[1]:

- إعادة الهيكلة العضوية: وذلك من خلال الحد قدر الإمكان من توظيف الأشخاص في وظائف إدارية غير منتجة وتشجيع المحاولات الإبداعية داخل المؤسسة من أجل إنتاجية أكثر وتحسين النوعية وزيادة كمية الإنتاج.

البحث عن تلائم أكبر بين حجم المؤسسة ومستوى تدخلها ومؤهلاتها الإقليمية، وهذا بالنظر إلى الدور التكميلي الخاص بالمؤسسات المحلية.

ونتج عن ذلك تجزئة أكبر المؤسسات العمومية إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة وخلال أقل من ثلاث سنوات ظهرت أكثر من 400 مؤسسة صغيرة ومتوسطة[2].

- إعادة الهيكلة المالية: وكان الهدف منها تطهير الوضعيات المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية (معالجة الخسائر المتراكمة الخاصة بالفترة السابقة) وكذا وضع مجموعة من التدابير التي تسمح للمؤسسة بتحقيق أرباح على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فستساعدها على إنعاش المنافسة بواسطة إعادة تهيئة وسائل تأمين الاقتصاد الوطني[3]، وتساعدها كذلك على الحد من تكاليف إنتاجها والاعتماد على الذات.

وكانت الأهداف المرجوة من خلال إعادة الهيكلة هي تلبية حاجيات الاقتصاد والمجتمع عن طريق (تحسين شروط عمل الاقتصاد، التحكم أكثر في جهاز الإنتاج، وجوب الحصول على نتائج من نشاطات المؤسسات طبقا للتخطيط الوطني) بالإضافة إلى أهداف أخرى أهمها:

- تحقيق التوازن الجهوي[4] فيما يخص توزيع الأنشطة عبر مختلف المؤسسات وتوفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لضمان تسييرها، حيث تم تحويل مقرات المؤسسات العمومية المتواجدة في العاصمة إلى المناطق الداخلية للبلاد قصد تطوير وظيفة الإنتاج.

---

[1] سليم حسيبة، " العولمة المالية وآثارها على الاقتصاد الجزائري في إطار التحولات والإصلاحات الاقتصادية (حالة القطاع المصرفي والمالي) "، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2016 – 2017)، ص 208.

[2] Ahmed Dahmani, l'Algérie à l'épreuve, et l'harmattan, 1999, p. 59.

[3] Abdelhamid Brahimi, l'économie Algérienne, défis et enjeux, imprimerie Dahleb, Alger, 1991, p. 287.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، " الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 476.

- مراقبة عملية التشغيل أي كبح توظيف العمال في المناصب الإدارية (مناصب غير منتجة)، والعمل على رفع الإنتاجية والمردودية المالية للمؤسسات.
- القضاء على الظواهر البيروقراطية والتدخل في الشؤون الداخلية للمؤسسات... إلخ.

وتميزت المرحلة الأولى من الإصلاحات بإعطاء أهمية للقطاع الزراعي وذلك عن طريق توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج وتحديد الوحدات الزراعية الناتجة عن إعادة تنظيم الأملاك المسيرة ذاتيا ووضعت مجموعة من القوانين فيما يخص ذلك، إلا أن ذلك لم يحل أزمة الزراعة، أما في المرحلة الثانية من الإصلاحات تم المصادقة على قانون النقد والقرض والذي أصبح من خلاله البنك المركزي قوة مالية ونقدية مستقلة عن وزارة المالية.

كما رأت الجزائر ضرورة منح المؤسسات بعض من الاستقلالية في التوجيه (لامركزية القرارات) وتمتع هذه الأخيرة بحرية التعبير واتخاذ القرارات وفق ما يناسب ظروفها.

إلا أن ذلك لم يتحقق للعديد من الأسباب أهمها:

- سوء التسيير المالي، حيث زادت من مديونية المؤسسات اتجاه الخارج.
- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الطلب بسبب انعدام المرونة.
- عدم تشجيع البحث العلمي وغياب التكنولوجيا.
- انعدام الرقابة على المؤسسات المستقلة للسيطرة على تلك الوضعية الصعبة

وعليه ومن خلال ما سبق ذكره كان يجب تطبيق إصلاحات عميقة على المؤسسات العمومية، لكي تنعم هذه الأخيرة بالاستقلالية المنشودة وذلك من خلال القضاء على العجز المالي والتخفيف من مديونيتها تجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليحقق لها هيكل مالي متوازن[1].

المطلب الثاني: الانفتاح الاقتصادي وبرامج التعديل الهيكلي والاستقرار الاقتصادي

ونظرا لما خلفته الفترة السابقة من تدني في الوضع الاقتصادي وتفاقم أزمة السيولة لجأت الجزائر إلى المنظمات الدولية لمساعدتها وأسفر ذلك عن بداية الإصلاحات الاقتصادية، بإبرام اتفاقيتي ماي 1989 ثم عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة عقبه اتفاق استعدادي ائتماني في إطار اتفاق قرض موسع للفترة أفريل 1995 – مارس 1998.

[1] Abdelhamid Brahim, op. cit., p. 435.

1. الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول ماي 1989:

وكان هذا الاتفاق الأول من نوعه مع صندوق النقد الدولي وذلك بتاريخ 31 ماي 1989 (standby) وكانت شروط الصندوق مقابل تقديم الدعم ما يلي:

- إتباع سياسة نقدية أكثر حيادا وتقييدا.
- تقليص عجز الميزانية.
- تعديل صرف الدينار الجزائري.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

وبالفعل تمكنت الجزائر من إجراء سحب غير مشروط من حصتها والمقدرة بـ 623 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)[*].

كما تم في هذه الفترة ودائما في إطار الاتفاق السابق تحديد الأسعار من خلال إصدار القانون رقم 89-12 المؤرخ في 25 ديسمبر 1989 المتعلق بالأسعار وإصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالقرض والنقد بهدف ضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة تحول الاقتصاد نحو اقتصاد السوق وذلك عن طريق: (إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي فيما يخص الإصدار النقدي والمراقبة، عن طريق مجلس القرض والنقد، والاحتياطي الإجباري وتنظيم السوق المالي والسوق النقدي وتسيير المالية الخارجية، مراقبة التضخم، تشجيع الاستثمار الأجنبي والتطهير المالي للمؤسسات العمومية).

إلا أن كل هذه السياسات لم تؤدي دورها وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية ودليل على ذلك ارتفاع معدل التضخم إلى 17,2% عام 1990[1].

2. الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني جوان 1991:

تحصلت الجزائر على قرض من صندوق النقد الدولي ويعتبر ثاني عقد اتفاق استعدادي ائتماني بتاريخ 03 جوان 1991 حيث كانت قيمته 300 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة "DTS" يتم استهلاكه على 04 دفعات، وكانت أهداف الاتفاق ما يلي:

- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل على ترقية النمو الاقتصادي عن طريق المؤسسات العمومية والخاصة بتنويع صادراتها للحد من عدم توازن المالية الخارجية.

(*) DTS est un actif monétaire, détenu par les banques centrales

(1) Hocine Benissad, Algérie restructuration et réformes économiques (1993 – 1997), édition OPU, Alger, 1994, pp. (63 – 64).

- إعادة النظر في عملية الاستهلاك والادخار الناجمة عن التجديد الإداري للأسعار والخدمات وسعر الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية مقابل قابلية تحويل الدينار الجزائري.
- تخفيض سعر الصرف.
- إصلاح النظام الجبائي والجمركي.
- وضع سقف الإقراض الموجه للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة قامت الجزائر بوضع إجراءات مكملة للأهداف وأهمها:

- تحرير 40%من الأسعار استنادا إلى القانون رقم 89–12 المتعلق بالمنافسة والأسعار وبذلك أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر.
- تقليص الداعم الموجه لمواد المحروقات والكهرباء.
- تخفيض التعريفات الجمركية لإعادة الاعتبار للتجارة الخارجية عند الخواص.
- تخفيض قيمة الدينار.
- التطهير المالي للمؤسسات.
- رفع في المواد الاستهلاكية وتخفيض نفقات التسيير والتجهيز.

إلا أن الأهداف السابقة لم تتحقق فتم اللجوء إلى:

3. البرنامج الاستعدادي الائتماني الثالث أفريل 1994:

ووضع هذه المرة قرض قيمته 457,20 مليون وحدة سحب DTS تحت تصرف الجزائر وذلك من أجل:

- تقليص معدل التضخم والتحكم في الكتلة النقدية.
- رفع معدل النمو وخفض البطالة.
- تعديل قيمة الدينار.
- دعم المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة.
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف والمؤسسات العمومية.

وفي هذه المرحلة بذات أبدت الجزائر رغبتها في خوصصة المؤسسات العمومية جزئيا أو كليا (الانفتاح).

اعتبر الاتفاق السابق كأول خطوة فعلية في مسار تجديد الاقتصاد الوطني وإصلاحه في الأجل المتوسط، إلا أن الجهود المبذولة لم تكن كافية للخروج من الأزمة كليا، لأن الاقتصاد كان يحتاج إلى إصلاحات جذرية وعميقة ومطولة لكي تستطيع المؤسسات الاقتصادية أن تندمج في الاقتصاد العالمي بأقل تكلفة ممكنة، ولذلك تم اللجوء لتعديل هيكلي آخر ضمن اتفاق قرض موسع لمدة 3 سنوات أخرى.

3. اتفاق التمويل الموسع ماي 1995 – افريل 1998:

من خلاله حصلت الجزائر على قرض بقيمة 1,8 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 1169,28 مليون DTS وكان الهدف منه هو:

- رفع معدل النمو الاقتصادي لاستيعاب اليد العاملة وخفض البطالة.
- تقليص معدل التضخم[1].
- تحقيق احتياطي معقول من النقد الأجنبي.
- ترقية قطاع السكن.
- تحسين إدارة الضرائب.
- ترشيد النفقات وتحسين سياسة الإيرادات.
- فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي.

وللوصول لتلك الأهداف عملت الجزائر على:

- وضع سياسات تهدف لتحقيق تسيير مالي صارم.
- إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة[2].

[1] حاكمي بوحفص "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية السنة الرابعة، العدد 32، جانفي 2007.

[2] كمال عياشي، "التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد"، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، الجزائر، ص 09.

- التحضير لدخول المنظمة العالمية للتجارة وذلك بتوفير الظروف الملائمة لذلك، ولكن ذلك لم يحدث لحد الآن.

المطلب الثالث: النتائج والتقييم

في المرحلة الأولى من عملية الإصلاحات والتي شملت المخططين الخماسيين (1980–1984) و(1985 – 1987)، كانت النتائج كالتالي:

في الفترة الممتدة بين (1980–1984) كانت الجزائر تشهد نوعا من الاستقرار في الوضعية الاقتصادية وذلك راجع لـ :

- تنمية الموارد الخارجية بتطور الصادرات.
- ارتفاع سعر صرف الدولار في تلك الفترة.
- توجيه الاستثمارات لصالح القطاعات التي كانت مهمشة في السابق كالسكن والري... إلخ.

وشهدت تلك الفترة تضاعف في الناتج الداخلي الخام PIB إذ انتقل من 113,2 مليار دينار سنة 1979 إلى 225,4 مليار دينار سنة 1984 وذلك بزيادة قدرت بـ 7% سنويا خارج قطاع المحروقات وتسجيل فائضا معتبرا في الميزان التجاري.

وتمثلت القطاعات التي ساهمت في هذه النتائج في:

الصناعة بزيادة قدرها 9,5% والبناء والأشغال العمومية بـ 8,6% المحروقات بـ 28,6% أما الزراعة فقد عرفت تراجعا وسجلت زيادة قدرت 1,2% فقط.

أما استهلاك العوائل فقد شهدت ارتفاع قدر بـ6,1% في السنة كما ارتفعت نسبة الصادرات إلى11,6% وكانت اغلبها من المحرقات والتي شكلت ما نسبته 95% منها. أما الواردات سجلت ما قيمته 6% سنويا[1] وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية.

ورغم ما سجله هذا المخطط من ارتفاع طفيف في بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن المديونية بقيت مرتفعة وخاصة ارتفاع كبير في خدمة الديون وتسديد الأصول، وأدى هذا العبء المالي إلى الزيادة في الواردات من المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الصناعية إلى التخلي عن مواصلة برامج الاستثمارات. ولذلك لجأت الجزائر إلى تعزيز الإصلاحات من خلال برنامج الخماسي الثاني (1985–

[1] Mokhtar Lekhal, l'Algérie de l'indépendance à l'état d'urgence, ed. L'Harmattan, Paris, 1992, p. 21.

1987) هذا المخطط تزامن مع تدهور الوضع الاقتصادي وخاصة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية.

بالنسبة للمؤسسات المعاد هيكلتها والتي لم تسجل أية نتائج مرضية بالرغم من صغر حجمها وتخصصها في إنتاج سلعة واحدة أو عدة منتجات معينة، ناهيك عن تدخل الإدارة المركزية في مختلف مخططات وقرارات المؤسسات وذلك بشكل بيروقراطي، لاسيما فيما يخص سياسة التشغيل والأجور.

كما شهدت المديونية الخارجية ارتفاع كبير في تلك الفترة حيث انتقلت من 18,374 مليار دولار سنة 1985 إلى 27,858 مليار دولار سنة 1990 وذلك بسبب وصول سعر برميل البترول إلى10 دولار بعد ما كان سعره يعادل 29,11 دولار سنة 1985[1].

وفي المرحلة الثانية والتي لجأت فيها الجزائر فيها إلى طلب المساعدة من المنظمات المالية الدولية سعيا منها لتحقيق الانفتاح الاقتصادي (العولمة الاقتصادية)[2] والتي كانت مجبرة إلى حد ما وخاصة بعد انهيار (الاتحاد السوفياتي سابقا)، وكان عليها كذلك أن تلتزم بتحقيق شروط معينة.

والالتزام بهذه الشروط أدى إلى انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الجزائري وأهمها كان كما يلي:

- تخلي الدولة عن تمويل الخدمات العمومية، كإلغاء المعونات وتجميد أجور الموظفين والحد من عددهم وتخفيض نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، إضافة إلى إلغاء دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك مما أدى إلى انتشار الفقر.

---

(1) Mustapha Mekideche, l'Algérie entre économie de rente et économie émergente, 1986-1999 ed., Dahleb, Alger, 2000, p. 68.

(2) كينيشي أوهمي، "الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود"، الدار العربية للعلوم، لبنان، ص (40 – 41).

وأنظر كذلك:

فليح حسن خلف، "العولمة الاقتصادية"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص 13.

عدلي أبو الفا، "النظام العالمي والإستراتيجيات الحديثة للتنمية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص 46.

منير الحمش، "الإصلاح الاقتصادي في أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة"، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، سوريا، 2003، ص 153.

بول كروجمان، ترجمة رانيا محمد عبد اللطيف، "تحليل النظريات الاقتصادية"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2007، ص 101.

جوزيف ستجليز، "النظم الاقتصادية العالمية الجديدة العولمة وأثرها السلبي على الشعوب"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص ص (307 – 326).

- الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بسبب نقص الاستثمارات سواء كانت عمومية أو خاصة إلى جانب التسريح الجماعي للعمال الناجم عن عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، كل هذه العوامل أدت إلى الزيادة في معدل البطالة من 24% عام 1993 إلى 29% عام 1997. لذلك كان يجب على الدولة التكفل بالبطالة عن طريق إنشاء أجهزة بديلة جديدة لإدماج الشباب مهنيا وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية وبالفعل جاء ذلك متأخر سنة 1998.

وظل الاقتصاد الجزائري يتصف بعدد من الصفات والتي جسدت اختلاله والمتمثلة في[1]:

- الاعتماد الواسع على ريع النفط والغاز، الذي أصبح يتلاشى نسبيا ويعجز عن مواجهة احتياجات الاستيراد والعمالة والاستثمار في المستقبل.
- اختلال في توزيع الدخل الوطني، حيث يصعب على الفئات التي تتسم بجمود أو بطء تنمية دخولها وهي الفئات المنتمية إلى الوظيف العمومي، حيث يلاحظ عدم قدرتها على ملاحظة التغيرات السريعة والمرتفعة في الأسعار، وذلك على عكس بعض الفئات الأخرى التي تتغير دخولها بوتيرة سريعة ومطردة مع التغير في المستوى العام في الأسعار، ومن هنا يلاحظ أن بعض الفئات تزداد ثراء في حين تضمحل أو تزول طبقات بكاملها، مثل ما يحدث للطبقة المتوسطة التي تعتبر صمام الأمان في المجتمع، والتي زوالها يعني فقدان المجتمع لأهم آلياته من أجل تحقيق التنمية.

وكنتيجة لذلك فإن إعادة توزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع لا تخضع لمعايير منطقية وعقلانية، وإنما تكون بطريقة عشوائية لفائدة المضاربين والطفيليين، الأمر الذي يزيد من حدة التمايز الاجتماعي بين طبقات المجتمع وفئاته.

- ارتفاع نسبة هجرة الكفاءات البشرية للعمل في الخارج نتيجة تدهور المداخيل الحقيقية لمثل هذه الفئات التي تنتمي عموما إلى الطبقة الوسطى، حيث يأتي في مقدمة المهاجرين إلى الخارج خريجو الجامعات والمعاهد من حملة الشهادات العليا.

[1] طاهر محمد بوشلوش، "التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي"، دار الشباب الحديث، الجزائر، 2017، ص ص (210 – 211).

المبحث الثالث: مبررات اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي

شهدت الجزائر أوضاع اقتصادية مزرية في تسعينات القرن الماضي بسبب انعدام الاستقرار السياسي والأمني هذا الوضع بدأ يتحسن في بداية سنة 2000 للعديد من الأسباب أهمها ارتفاع أسعار المحروقات وانتخاب رئيس جديد.

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر (سنوات التسعينات من القرن العشرين)

كانت الأوضاع السائدة في تسعينات القرن العشرين مزرية في جميع المجالات ولاسيما في القطاع الاقتصادي، كانت الجزائر تعاني المأساة. فقد دق جرس الإنذار في كل مكان، اضطراب سياسي، إرهاب، انهيار بترولي، ظروف منكوبة.

فالبلاد أصبحت من جديد عبارة عن جزيرة، غادرها كل الأجانب تقريبا، الحدود مغلقة في الغرب، وأقل انفتاحا في الجهات الأخرى، ومطار العاصمة أصبح محاصرا وأمست الجزائر في شبه عزلة عن العالم إن لم نقل في عزلة تماما. وكان من المستحيل مغادرة الجزائر، بفعل غلق العديد من القنصليات حيث أصبح الحصول على التأشيرة الضرورية للخروج أمرا نادرا إلى حد الاختفاء تماما، ناهيك عن الحرب الأهلية والإرهاب الذي كان سائدا، ناهيك عن زيادة حدة خطورة الأزمة الاقتصادية.

فالأساليب والعادات التي تجاوزها الزمن بكثير، قد أجل تحديثها لمدة طويلة، وقد لزم الأمر القيام على عجل وتحت الضغط الدولي بالبحث عن المساعدات المالية واقتطاع أزيد من نصف قيمة الدينار.

وهذا ما أثار الرعب الذي وصل ذروته، غير أن تصاعد الرعب وغياب الأمن في الأرياف قد جعل وتيرة النزوح الريفي تتسارع، وكان على المدن الكبرى أن تمتص أمواجا من هؤلاء المهاجرين الذين جاءوا من دون موارد، مما جعل الأمل ضئيلا جدا في معالجة الندرة بكل أشكالها وما زاد الطين بلة انهيار أسعار النفط، والذي يشكل المورد الرئيسي لاقتصاد البلاد.

وفي وقت كانت فيه الصناديق فارغة والبلد يهدده خطر الإفلاس نجد هنا وهناك من يسمح لنفسه دون تردد بالإعلان عن إعادة جدولة المديونية الخارجية للجزائر ويضع اقتصادها تحت الوصاية الدولية[1].

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، "عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق"، دور دار النشر، الجزائر، 2004، ص ص (8 – 9).

كنتيجة لفشل المخططات الاقتصادية السابقة والإصلاحات التي انتهجتها الدولة وانهيار أسعار البترول سنة 1986، أصبح الوضع لا يطاق في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... إلخ ودخل البلد في حرب أهلية خطيرة تم الإشارة إليها سابقا.

وكنتيجة لما سبق ذكره قامت الجزائر في سنة 1997 بوضع برنامج يهدف إلى:

- أن تبقي تدابير الرحمة سارية المفعول تزامنا مع محاربة الإرهاب.
- إبعاد الإدارة عن مهام الإنتاج والتوزيع والتسيير حتى تستطيع التكفل بصلاحياتها، المتمثلة في الرقابة والتحفيز والتنظيم وبنجاعة أكبر.
- الإصلاح الإداري أو المتمثل في ترقية دور ومكانة الجماعات المحلية بصفتها ركيزة للدولة، وأساسا للامركزية التي يقوم عليها التنظيم الإداري.
- إصلاحات هيكلية ترمي إلى خدمة دولة القانون، واقتصاد عصري حيث يحضى قطاع المالية، الذي لا يزال في حاجة ماسة إلى إجراءات تطهير وتفعيل بالعناية اللازمة[1].

إلا أن هذا لم يتحقق بعد وبقي مجرد حلم باستثناء بعض الالتزامات التي وردت في بيان السياسة العامة الدولة في أواخر التسعينات والتي كانت تحت وصاية (صندوق النقد والبنك الدوليين).

وفيما يلي عرض بعض المؤشرات والإحصائيات الاقتصادية في سنوات التسعينات وذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (6): الناتج المحلي ومعدل النمو ونصيب الفرد من الناتج (1990 – 2000)

الوحدة: مليار دج

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	1165	4,1487	9,2004	2565	2762	2830	3248	4099
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	9,49	4,42	42	9,46	2,48	19,48	8,48	4,54
نسبة نمو الناتج % الحقيقية	–1,2	–7,0	9,3	3,4	1,1	1,5	2,3	4,2
نصيب الفرد من الناتج (دولار أمريكي)	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2003.

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

ومن الجدول يتضح أن معدل النمو في بداية التسعينات كان سالبا وبدا يرتفع ثم انخفض في حدود 1,1 عام 1997 و1,5 عام 1998 وبارتفاع أسعار النفط سنة 2000 بدأ معدل النمو يرتفع ولكن كان ذلك غير كافي.

نفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج نلاحظ ارتفاع في بداية سنة 2000 ولكن ارتفاع متواضع لا يفي بالغرض.

الجدول رقم (7): التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة (1995 – 1999)

الوحدة %

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الصناعات الورشية	46,3	41	38,5	44,4	43,5
المجموع خارج قطاع المحروقات	46,6	41,4	38,8	44,6	43,6
المجموع العام	48,4	43,8	42,2	47,7	47,4

المصدر: أحمين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل – حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2001، ص 200.

ويبين الجدول أن النمو خارج قطاع المحروقات ضئيلا جدا، وشبه متقارب في سنوات التسعينات وهذا إن دل على شيء إنما يدل على اعتماد الدولة على قطاع المحروقات، والذي يشكل لوحده الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد ويعتبر القطاع المنتج الوحيد.

كما يتبين كذلك ارتفاع نسب البطالة سنوات التسعينات وذلك بسبب الركود الشبه تام للاقتصاد الجزائري وهذا ما يوضحه بالفعل الجدول التالي:

الجدول رقم (8): معدل البطالة خلال الفترة (1990 – 2000)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	19,7	20,3	21,3	23,1	24,4	28,3	28,1	28,3	28,6	29,3	29,8

المصدر: أحمين شفير، نفس المرجع السابق، ص 2005.

ويبدو أنه نسب البطالة في ارتفاع من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 وهذا ما يؤكد فعلا هشاشة برامج الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة.

وبعد وصول الرئيس الجديد للحكم سنة 1999 قام بوضع مجموعة من برامج وخطط للتنمية الاقتصادية وذلك تحت مسمى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك قصد إتمام الإصلاحات والعزم على مواصلة مسار التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للبلد بصفة عامة.

هذه البرامج تمثلت فيما يلي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001_2004).

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009).

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014) المخطط الخماسي الثاني.

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019) المخطط الخماسي الثالث.

وتمثلت أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي بصفة عامة فيما يلي[1]:

1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعاني منها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن.

3- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال:

- الإسراع في وتيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا.
- الشروع في إنجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله، كخطوة أولى محو إرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة.
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة بوغزول الجديدة لتوفير شروط التنمية المستدامة، والشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا.

[1] مصالح رئيس الحكومة، 2021، برنامج الحكومة، جويلية 2002، متوفر على الموقع:
www.premier-ministre.gov.dz، ص ص (50 – 51) تاريخ الإطلاع 2020/02/03.

- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها القطاع الزراعي.
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع واستعادة التلاحم الاجتماعي.

المطلب الثاني: المبررات السياسية والاقتصادية لاعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي

تتعدد مبررات اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي والتي يمكن تصنيفها وفق مايلي:

●على الصعيد السياسي:

نلاحظ أن سياسة الوئام المدني قد ساهمت في استعادة الأمن وفي العودة إلى قيم التسامح والحوار العريقة لدى الشعب الجزائري واتساع مجال الحريات تكريس اللغة الأمازيغية والهدف منه لم شمل الشعب وإبراز ثقافته وحضارته.

القيام بالانتخابات هي مؤشر على الديمقراطية، البرلمان يمارس صلاحيته بكل حرية.

حرية التعبير وانعدام القيود أمام إنشاء ونشر الصحف كما عملت الدولة الجزائرية على صياغة تشريع مواد تعمل بالمعايير المطبقة في تسيير الفضاءات الإعلامية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ولقد تجسدت حرية إنشاء الجمعيات من خلال ظهور عدد كبير جدا من المنظمات غير الحكومية الناشطة في مختلف ميادين الحياة السياسية.

وبالتالي فإن الجزائر من خلال ما وفرته على الصعيد السياسي، تعتزم جاهدة في المشاركة في الانطلاقة الديمقراطية العالمية والمشاركة في رد الاعتبار لقيم كرامة واحترام الإنسان في كل مكان في العالم.

ومن خلال الترتيبات ذات الصلة لاتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي، ومن خلال انضمامها لآلية التقصي من قبل النظراء للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD، فإن الجزائر قد جعلت من احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية والحكم الراشد، جعلت منها عناصر أساسية لإرساء دولتها على أسس جديدة، بل وواجبات تتعهد السلطات باحترامها ليس إزاء الشعب الجزائري فحسب، بل وكذلك إزاء المجموعة الدولية.

وعملت الجزائر في الفترات السابقة على:

- المعالجة الشفافة لملف المفقودين خلال الأزمة.
- تشجيع المجموعات الإرهابية الناشطة داخل البلاد على الرجوع.
- ترقية مصالحة وطنية شاملة يحفظ بها المجتمع الجزائري وحدته الوطنية، في كنف الاختلاف السياسي، ويرافق عصرنة البلاد عن كل غلو وتطرف[1].

- **على الصعيد الاقتصادي:**

لوحظ أن الإصلاحات جاءت متأخرة وتم الشروع في معظمها خلال فترة التعديل الهيكلي والتي رافقها تحرير الأسعار، وإغلاق المؤسسات العمومية أكثر من 400 مؤسسة وتسريح حوالي (أكثر من 400.000 بين 1995 و1997).

وقامت الجزائر بإبرام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي كان من المقرر أن يفضي إلى قيام منطقة تبادل حر، ويتواصل بالتفاوض الحازم حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي تنتظر الجزائر بشأنه مساندة شركائها. كما كانت تعمل على التغيرات والتعديلات اللازمة للقوانين، قصد اقتصاد السوق.

كما عملت كذلك على فتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا وكانت الإسهامات في تلك الفترة تقدر بأكثر من ستة ملايير دولار من الاستثمار الخاص المحلي وبما يزيد عن 10 ملايير دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة.

وكان يمثل القطاع الخاص حسب التقرير أكثر من 50% من حجم واردات البلاد وما قارب 3/2 النمو خارج قطاع المحروقات. وبدأت كذلك في تلك الفترة إصلاح في قطاع الخدمات، سواء تعلق الأمر بالاتصالات أم بالبنوك ووعيا منها بأن الإصلاح الاقتصادي لابد أن يمر حتما بمرحلة انتقالية ترافق انفتاحها مجهود عمومي لدعم التنمية والنمو، وذلك عن طريق فسح أكثر فأكثر مكانا للرأسمال الخاص، حيث يتم في تلك الفترة تقديم إسهام عمومي للاستثمار يقدر بقرابة 30 مليار دولار، وكان من المفروض أن يستمر ذلك الدعم خلال السنوات التي تليها من أجل ضمان سوق مغرية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على حد سواء[2].

---

[1] سي أيلند (الولايات المتحدة الأمريكية) 09 جويلية 2004، مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر، متوفرة على الموقع: http://www.el.mouradia.dz/arabe/info/actualite/actualiteememozandium.htm
تاريخ الإطلاع: 2016/03/28، ص 1.

[2] سي أيلند (الولايات المتحدة الأمريكية) 09 جويلية 2004، مرجع سبق ذكره، ص ص (2 – 3).

أما في المرحلة الجديدة للإصلاحات وحسب نفس التقرير فقد عملت الدولة الجزائرية على ضمان استمرارية الإستراتيجية وأنماط عمل معززة في إطار دائما المصالحة الوطنية والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي ومن أجل تحقيق كل ذلك رسمت الجزائر لنفسها 6 أهداف أساسية كان من المفروض تحقيقها وهي كالتالي:

●إصلاح العدالة لتعزيز دولة الحق والقانون:

وذلك من خلال بناء دولة الحق التي تعتمد على القانون الذي يفرض نفسه لتأمين حماية أفضل لحقوق الإنسان ودعم أمن الأشخاص والممتلكات والأنشطة الاقتصادية.

ويتعزز ذلك من خلال:

- استقلالية المنظومة القضائية ومصداقيتها.
- تسهيل الوصول إلى هذه المنظومة وتعجيل وتيرة معالجة الخلافات وتنفيذ القرارات.
- إتمام مسار التعديل التشريعي، ضمانا لمطابقته مع التزامات الجزائر وتعهداتها الدولية.
- تعزيز تكوين القضاة ومضاعفة الإمكانيات المادية للشبكة القضائية وشبكة السجون.

●مواصلة إصلاح هياكل الدولة:

وذلك عن طريق تزويد الإدارة بالأدوات المكيفة، والوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي، والحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد وإضافة التقدم الاجتماعي، مساندة فعالة.

وكل ذلك يتطلب إعادة تحديد طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع[1] وبالدائرة الاقتصادية وكذا إلى تعميم الأنماط التشاركية للتسيير كافة المستويات.

وكان الهدف كذلك هو تحويل المواطن من مجرد محكوم إلى شريك كامل في تدبير الشؤون العمومية، ضبط وتحقيق النمو الاقتصادي وتطوير التشغيل وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

والعمل كذلك على تجديد الهياكل المؤسساتية والإدارية، وتحمل مسؤولياتها في مجال الاستشراف والتصور والعمل والتقييم والمراقبة.

[1]سي أيلند (الولايات المتحدة الأمريكية) 09 جويلية 2004، مرجع سبق ذكره، ص 3.

وتكريس مبدأ اللامركزية من خلال إعادة توزيع فعلي للصلاحيات ولوسائل لفائدة الجماعات المحلية، من حيث تحقيق الفضاء الأمثل الذي يقاس فيه يوميا مدى تمثيل الدولة ومصداقيتها في تحقيق ديمقراطية محلية حقيقية.

- **تطوير الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني:**

ويشير التقرير على أن الجزائر قد تبنت فيما سبق طرحا تنمويا يعطي الصدارة للإنسان بصفته فاعلا ومستفيدا، وعكفت على ترقية أوسع مشاركة ممكنة، من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ.

ولقد سمحت أطر الحوار الثنائي بين الحكومة والحركة النقابية والثلاثي، الذي أشرك كذلك أرباب العمل، بإقامة سنة تشاور محمودة بشأن التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

فهذه الأطر تساهم في إحداث التوازن الضروري بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الإنصاف الاجتماعي.

وكان الهدف طبعا حسب التقرير هو المساهمة في إحداث التوازن الضروري بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الإنصاف الاجتماعي[1].

وكان الهدف كذلك هو تعزيز الحوار، من أجل التوصل إلى عقد اقتصادي واجتماعي على المدى المتوسط يوطد شراكة حقيقية بين الحكومة والحركة النقابية والمستخدمين.

وكان من هدف الدولة كذلك تمسكها بتشجيع التطور النوعي للحركة الجمعوية، وتشجيع تنظيمها على الصعيد الوطني وتعزيز قدراتها من أجل مساهمة أكبر من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حياة الأمة. وتحفيز تطوير الأطر الملائمة للتشاور والتنسيق على المستوى المحلي.

المطلب الثالث: المبررات الاجتماعية للاعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي

- **إصلاح قانون الأسرة:**

وحسب التقرير كذلك أن الدولة عملت على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية للمرأة، وذلك مما سمح بالتمدرس الكثيف للفتيات في كافة أطوار التعليم والعمل والمسؤوليات السياسية والاقتصادية والوظائف السامية في الإدارة والقضاء.

[1] سي أيلند (الولايات المتحدة الأمريكية) 09 جويلية 2004، مرجع سبق ذكره، ص 4.

وبهذا صار العنصر النسوي بات يشكل 50% من التعداد الجامعي وأكثر من 60% من التعداد الطبي وأكثر من 30% من سلك القضاة وأكثر من 55% من تعداد الصحافيين.

وكان من المفروض أن تتم هذه التعديلات من أجل تحقيق التوازن أو المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات.

●مواصلة الإصلاح التربوي:

ويشير التقرير كذلك على أن الجزائر عملت على تثمين وتطوير رأس مالها البشري وذلك عن طريق تحققها للتحول نوعي[1] لمنظومتها التعليمية بغية الاستجابة لمتطلبات إعداد أبنائها وتحضيرهم لممارسة الأنشطة المواطنية وتثمين قدراتهم الإبداعية ضمن سياق اقتصاد يقوم أكثر فأكثر على العلم والمعرفة.

ومنه سعت الدولة للتوفير ما يقارب 8 ملايين مقعد دراسي (أي 25% من تعداد السكان) وما يقارب مليون طالب. ولاستيعاب كل هذه الأعداد الهائلة منحت الدولة الترخيص القانوني للمدارس الخاصة والجامعات الأجنبية. كما عملت على تشجيع الثقافات العالمية والتعاون العالمي عن طريق تدريس اللغات الأجنبية.

● تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية:

عملت الدولة الجزائرية في الألفية الثانية على انتهاج مبدأ الصرامة والانسجام على اختيارات تخصيص الموارد العمومية وإدارتها وتحفيز المبادرات الخاصة ومرافقتها من أجل بروز طبقة جديدة من المقاولين (من فئة الشباب).

كما كان من المفروض مواصلة مشوارها في مجال عصرنة القطاع المالي والمصرفي حتى يكون هذا القطاع قادر على تمويل الاقتصاد الوطني، وكان من المفروض تبنيها خطة صارمة كعقلنة تسيير المال العام، وتحقيق سياسة نشطة لإدارة المديونية وتطوير القطاع لخاص وتكثيف مسار فتح مؤسسات القطاع العام على الشراكة والخوصصة[2].

---

[1] سي أيلند (الولايات المتحدة الأمريكية) 09 جويلية 2004، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

وكان من المفروض أن تساهم هذه الإصلاحات في تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدماتي بغية التقليص تدريجيا من التبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات (وهذا ما لم يحدث)[*].

ويشير التقرير أن الجزائر إذا أرادت أن تحقق هذه الطفرة النوعية في جميع المجالات أو القطاعات عليها أن تحسن وتعمل بجد للخروج من جميع الصعوبات والإكراهات التي تمنعها وتشكل عقبة كبيرة أمامها مثل الفساد وتعمل على تحقيق شراكة في الميدان التربوي[**] وشراكة كذلك من أجل تطوير قدرات القطاع الخاص[***].

ومن خلال ما سبق تم التطرق للاقتصاد الجزائري في السابق وأهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في الماضي والحاضر وسوف يتم لاحقا تقييم ذلك.

[*]وهذا ما سوف يتم التطرق له لاحقا.

[**]والشركة في هذا المجال يجب أن تركز على: الارتقاء بنوعية التعليم العالي والتقني والمهني، دعم مراكز الامتياز ومراكز البحث المشتركة، الدعم لإعداد الكتاب المدرسي وطبعه، الدعم لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والجديدة في التعليم.

[***]الاستفادة من تجارب الآخرين والشراكة من أجل تطوير القطاع الخاص وتنظيمه وحسن تسييره بالإضافة إلى تطوير الشراكة من أجل ترقية الاستثمار وإدماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي.

خلاصة الفصل الثاني:

رغم المحاولات التي اتخذتها الجزائر غداة الاستقلال لتطوير اقتصادها واعتمادها على المسار الأنسب إلا أنها لم توفق في ذلك وخاصة بعد الأزمة التي شهدتها في تسعينات القرن الماضي وما كانت تعانيه من عدم الاستقرار في كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، حتى الأمنية... إلخ.

ومع استقرار الوضع نسبيا وارتفاع أسعار البترول في أواخر التسعينات، حاولت الجزائر مرة أخرى النهوض باقتصادها من خلال اعتماد برامج لإعادة بعث اقتصادها من جديد وهذا ما سوف يتم توضيحه من خلال الفصل الموالي.

خلاصة الباب الأول:

ومن خلال ما سبق يتبين أن مفهوم التنمية اختلف من مجرد نمو اقتصادي فقط إلى تنمية مستدامة تعنى بالجانب البشري، الاقتصادي والبيئي وتدعو إلى ضرورة المحافظة على مختلف الموارد وحسن استغلالها، بهدف ضمان حق الأجيال المقبلة في العيش الكريم.

ونظرا لأهمية التنمية واعتبراها حق من حقوق الإنسان، يجب اعتمادها في جميع السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف مختلف الدول بما في ذلك الجزائر.

بحيث عملت الجزائر منذ استقلالها على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال العديد من السياسات وخطط التنمية. بداية بتأميم القطاعات الوطنية يعني الحيوية للاقتصاد، ثم تشجيع والاهتمام بالقطاع الزراعي، بعدها الاهتمام بالصناعات المصنعة، هذه الأخيرة كلفتها أموال باهضة متأتية من قطاع المحروقات.

وفي كل مرة تنهار فيها أسعار المحروقات في السوق العالمي، يصاب فيها الاقتصاد الجزائري بالركود والكساد مما يدل على فشل جميع المخططات المتبعة في تطوير الاقتصاد.

وبعد أزمة التسعينات القرن الماضي عملت الجزائر مرة أخرى على بعث اقتصادها عن طريق اعتماد سلسلة من برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2019) بهدف تحقيق ليس النمو والتنمية فقط وإنما التنمية المستدامة.

الباب الثاني

عرض وتقييم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

تمهيد الباب الثاني:

مرة أخرى سارعت الجزائر إلى النهوض باقتصادها بعد مراحل عديدة من المحاولات التي كانت إنجازاتها محدودة (أي شبه فاشلة).

وذلك باعتمادها على برامج الإنعاش الاقتصادي وساعد في ذلك الانفراج في العائدات النفطية من جديد مع بداية الألفية وتحسن الظروف المناخية التي انعكست على زيادة المحاصيل الزراعية على تحسن وضعية الاقتصاد ومؤسساته والظروف الاجتماعية، إلا أن نتائج تلك السياسات وأطر الدعم سرعان ما تراجعت بتراجع العائدات النفطية عام 2014 وتدهورت بذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي والشروع في سياسة تقشفية صارمة، الأمر الذي يؤكد على بناء سياسة اقتصادية واجتماعية قائمة على الريع البترولي.

وبناء على ذلك انتهجت الجزائر في سنة 2016 نموذج نمو اقتصادي جديد يرتكز على مدخل جديد للسياسة الحالية وتنويع الاقتصاد مع مشارف سنة 2030، وذلك من خلال تعزيز الإيرادات بصفة تحقق تغطية النفقات التشغيلية، وخفض عجز الميزانية مع مشارف سنة 2019 مع تعبئة الموارد الإضافية الضرورية في السوق المالي الداخلي، أما فيما يتعلق بجانب التنويع فيتمثل الأمر أساسا في تركيز على زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 6,5% سنويا خلال الفترة (2020 – 2030) ورفع الدخل الفردي بمرتين مع مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضافة بنسبة 10%من الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال الارتكاز أساسا على دور الانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات بما يضمن الأمن الغذائي وأكثر من ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إلا أن هذا البرنامج صادف العديد من العقبات مرة أخرى أهمها الأزمة السياسية في البلد في فيفري 2019 واستقالة الرئيس السابق، ثم انتخاب رئيس جديد، وظهور الأزمة الصحية العالمية التي أثرت على اقتصاد البلد، وأخيرا أزمة الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على أسعار المواد الغذائية خاصة (القمح) وارتفاع نسبة التضخم.

ومن خلال ما سبق ذكره سوف يتناول هذا الباب فصلين أساسيين وهما:

الفصل الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2014).

الفصل الرابع: برنامج الإنعاش الاقتصادي في ظل أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

برامج الإنعاش الاقتصادي

(2001–2014)

تمهيد الفصل الثالث:

وبعد النتائج المتواضعة لمسار التنمية في مراحله السابقة، ودخول الجزائر في مرحلة حرجة من تاريخها الحديث وذلك بسبب الأوضاع الصعبة التي عاشتها الجزائر في تسعينات القرن العشرين، سعت الجزائر مرة أخرى للنهوض باقتصادها الوطني وذلك عن طريق وضع سلسلة من البرامج تهدف لإنعاش الاقتصاد الجزائري هذه البرامج كانت على مراحل وامتدت من (2001 إلى 2019).

وهذا ما سوف يتم دراسته في الفصل الموالي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001 – 2004).

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009).

المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي المخطط الخماسي الثاني (2010 – 2014).

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001 – 2004)

نظرا للأوضاع الاقتصادية المزرية التي شهدها الاقتصاد الجزائري في السابق تم اعتماد البرنامج الأول من سلسلة برامج الإنعاش الاقتصادي والذي كان يركز على إطلاق النمو والحفاظ عليه وتوفير مناصب الشغل.

المطلب الأول: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001_2004) وأهم أهدافه

تم تخصيص مبلغ 525 مليار دينار[1] لهذا البرنامج، لتطوير وبعث العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الزراعية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (9): محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

القطاعات حسب الأولوية	المبلغ بمليار دينار	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	204,6	38,8
دعم قطاع الزراعة والصيد البحري	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	45	8,6
المجموع	52	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص252.

ومن الجدول السابق يتبين أنه تم التركيز على:

- قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210,5 دينار أي أنه استحوذ على نسبة 40,1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وذلك لأن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني، سنة 2001، ص87.

تدهور في البنية التحتية[1] القاعدية فيما سبق هذه الأخيرة تعتبر أساسية من أجل النهوض وتطور النشاط الاقتصادي والذي كان الهدف الرئيسي لهذا المخطط.

- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204,2 مليار دينار أي أنه استحوذ على ما نسبته 38,9%من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- الاهتمام بقطاع الزراعة الصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65,4% مليار دينار، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12,4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهو ما يؤكد أن المبلغ المخصص لهذا البرنامج هو عبارة عن دعم أيضا في البرنامج سالف الذكر.
- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار دينار، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8,60% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة للدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

ويتبين مما سبق أن هذا البرنامج (2001 – 2004) اعتبر كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر، قصد تهيئة محيط ملائم لمواكبة الاقتصاد العالمي، من خلال إنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية المستدامة[2].

أهداف البرنامج:

من أهم أهداف البرنامج ما يلي[3]:

- الهدف الرئيسي كان الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي ما بين 5 و6%.

---

[1] بودخدخ كريم، سلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001 – 2009) متوفر على الرابط: http ://search.conduit.com/aurestresit تاريخ الاطلاع: 2016/10/15، ص 10.

[2] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2009)، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 27، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2010، ص 200.

[3] ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية (1970 – 2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، (2012 – 2013)، ص 136.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، باعتبارها أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومحاربة الفقر.

المطلب الثاني: السياسات المصاحبة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2001 – 2004) وأدواتها

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة الذكر كان يجب مرافقتها بعدة سياسات لتحسين أداء بعض القطاعات والإدارات وخاصة إدارة الضرائب لما لها من أهمية في تحصيل الإيرادات أي الأموال اللازمة والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): أهم البيانات المصاحبة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2001_2004)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	1,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,3	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	/	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	/	/	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر: زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص204.

ومن الجدول يتبين أن الجزائر خصصت ما قيمته 20 مليار دينار فيما يخص عصرنة إدارة الضرائب موزعة على سنوات البرنامج، كما خصصت صندوق المساهمة والشراكة بـ22,5 مليار دينار، و2 مليار دينار لصالح تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية.

أدوات السياسة المستخدمة خلال الفترة (2001 – 2004):

وهذه الأدوات تشمل خاصة أدوات السياسة المالية المتبعة أثناء تطبيق برنامج دعم النمو (2001 – 2004) والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، وما هو ملاحظ أن هناك تطور حاصل في

أدوات السياسة المالية سواء فيما يتعلق بالإنفاق العام أو الإيرادات العامة، حيث أن الجدول التالي يوضح زيادة الإنفاق العام خلال الفترة (2001 – 2004).

الجدول رقم (11): تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2001_2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004
الإنفاق الكلي	1321,0	1550,6	16920,2	1891,8
نسبة نمو الإنفاق الكلي	%12	%17	%9	%12
الإنفاق الجاري	963,6	1097,7	1122,8	1251,1
نسبة النمو %	%13	%14	%2	%11
نسبة من الإنفاق الكلي	%73	%71	%66	%66
الإنفاق الاستثماري	357,4	452,9	537,4	640,7
نسبة النمو %	%11	%27	%25	%13
نسبة من الإنفاق الكلي	%27	%29	%34	%34

المصدر: Situation résumée des opérations du Trésor (SROT) 2000 – 2016, ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, disponible sur le lien : http://www.dgpp-mf.gov.dz, consulte le 01/12/2018.

والجدول يوضح زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وذلك كنتيجة حتمية لارتفاع أسعار النفط واعتماد الجزائر على الجباية البترولية في تمويل برامج الإنعاش.

حيث وصلت قيمة الإنفاق الاستهلاكي إلى 891,8 مليار دج[1] سنة 2004 وذلك بسبب استحداث العديد من مناصب الشغل الجديدة آنذاك مما أدى إلى ارتفاع في قيمة كتلة الأجور والرواتب.

والجدول كذلك يوضح ارتفاع قيمة الإنفاق الاستثماري إلى حوالي 640,7 مليار دج، وذلك بسبب إنشاء العديد من الهياكل القاعدية وأهمها السكن الذي ما زال من أهم العقبات التي تواجه الاقتصاد والمجتمع الجزائري إلى وقتنا هذا.

[1] فار عبد القادر، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000، آفاق 2019)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، الجزائر (2017 – 2018)، ص 126.

كما تطورت الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة	1389,7	1576,7	1525,6	1606,4
نسبة نمو الإيرادات العامة	%24	%13	%3-	%5
الإيرادات العادية	549,1	660,3	689,5	744,2
نسبة النمو	%3,6	%2	%4	%8
نسبة من الإيرادات العامة	%40	%42	%45	%46
الإيرادات غير العادية	840,6	916,4	836,1	862,2
نسبة النمو	%17	%9	%9-	%3
نسبة من الإيرادات العامة	%60	%58	%55	%54

المصدر: Situation résumée des opérations du Trésor (SROT), 2000 – 2016, op.cit.

من الجدول السابق يتبين أن إيرادات الدولة شهدت ارتفاعا كبيرا في تلك الفترة (2001_2004) حيث وصل إلى 1606.4 مليار[1] دج بنسبة ارتفاع وصلت إلى 5%. وشمل ذلك الارتفاع جميع أنواع الإيرادات، بما في ذلك تحسن طفيف ي تحصيل الإيرادات العادية كنتيجة للسياسة المتبعة (عصرنة قطاع الضرائب للخروج من التبعية لقطاع المحروقات الخاضع للسوق العالمي).

فيما يخص الموازنة العامة فقد شهدت عجزا ملحوظا وذلك بسبب السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر. والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] فار عبد القادر، مرجع سابق، ص 126.

الجدول رقم (13): رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004
رصيد الميزانية العامة	68,70	26,30	162,62-	285,37-
رصيد الخزينة العمومية	19,99-	11,21-	186,94	109,87
رصيد صندوق ضبط الموارد قبل التعويض	356,001	198,038	476,892	994,391
تعويض الصندوق	184,467	170,06	156,000	222,703
رصد صندوق ضبط الموارد بعد التعويض	171,534	27,978	320,892	721,688

المصدر: Situation du fonds de régulation des recettes (FRR), 2000, op.cit.

الجدول يوضح وجود عجز قدر بـ 285,137- سنة 2004 في رصيد الموازنة العامة بعدما سجل فائض في سنتي 2001 و 2002.

ومن الجدول كذلك يتبين ارتفاع رصيد صندوق ضبط الموارد في سنة 2004، مما ساهم في تغطية مخلفات الدين العام.

المطلب الثالث: النتائج والتقييم لبرنامج دعم النمو (2001 – 2004)

يعتبر هذا البرنامج من البرامج التي حققت نتائج حسنة خاصة فيما يتعلق بشراء السلم الاجتماعي كتوفير السكن وتخفيض نسبة البطالة، وذلك مقارنة بالوضع الاقتصادي المزري الذي كان سائدا قبل تطبيق برنامج دعم النمو (2001-2004).

وفيما يلي سوف يتم الإشارة إلى بعض الإنجازات على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي وحتى البيئي.

- الجانب الاقتصادي:

أهم ما أنجز في هذا المجال سوف يتم عرضه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001_2004)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	4,61	5,60	7,20	4,30
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	3,04	3,99	5,55	2,64
معدل البطالة(%)	27,30	/	23,7	17,7
تضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون (سنويا%)	4,20	1,4	4,30	4,00
فائض الميزان التجاري (مليار دج)	620,22	446,62	754,91	885,78
سعر برميل البترول (دولار أمريكي)	24,85	25,24	29,03	38,66

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، متوفر على الموقع: dsjp.cerist.dz/en.article/93365، تاريخ الإطلاع 2019/12/30.

ويوضح الجدول ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 7,20% كأقصى قيمة لها سنة 2003، ولوحظ كذلك تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5,55% كأقصى قيمة لها في نفس السنة؛
- تراجع معدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى 27,30% سنة 2001 إلى حدود 17,7% سنة 2004؛
- استقرار معدلات التضخم حيث لم تتجاوز حدود 4,30%، كما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2002 والذي قدر بـ1,40%؛
- تسجيل فائض في وضعية الميزان التجاري في جميع السنوات بلغ أقصاه في حدود 855,78 مليار دج سنة 2004؛
- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 38,66 دولار أمريكي سنة 2004.

هذه النتائج حققت رغم حدوث العديد من الكوارث الطبيعية في تلك الفترة وأهمها فيضانات باب الوادي سنة 2001، وزلزال 21 مايو 2003، هذه الأخيرة خلفت ضحايا بشرية وخسائر مادية فادحة أثرت على ذلك البرنامج.

- **الإنجازات في مجال الأنشطة الإنتاجية:**

في هذا المجال كانت المشاريع تقدر بـ 1668مشروع، بالنسبة لكل من قطاع الزراعة وقطاع الصيد البحري، و59 مشروع بالنسبة لقطاع الصناعة. ففي أواخر ديسمبر 2003 نلاحظ أهم الإنجازات كانت كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (15): أهم الإنجازات في مجال الأنشطة الإنتاجية (2001 – 2004)

المجال	الإنجازات
الزراعة	– توفير 330000 منصب عمل. –غرس 3 ملايين شجرة نخيل، توسيع المساحات الزراعية (127000 هكتار بالنسبة لأنواع الفاكهة و38000 هكتار بالنسبة للكروم فقط). –تمديد المساحات الروية على 11000 هكتار، الري بالتنقيط على 75000هكتار. –توسيع من قدرات التخزين والتحويل للمنتجات الزراعية (590000م للتبريد، وإنشاء 140ملبنة، و120مصنع للزيت). –تنمية وتطوير المزارع الصغيرة (أكثر من 4 ملايين وحدة زراعية، 456000) –تعبئة 120 مليون م من المياه (إنجاز 30 بما فيها السدود الصغيرة والخزانات)
الصيد البحري	–توفير 100000 منصب عمل دائم. –شراء 63 سفينة صيد من الحجم الكبير و81 سفينة من الحجم الصغير، وإنشاء 40 حرفة بسيطة، وإنشاء 8 شبكات التبريد، وخبر واحد و45 مشروع للتجهيزات. –تنفيذ 17 مشروع بالنسبة لتربية المائيات أو الأسماك.
الصناعة	–إعادة تأهيل 21 منطقة صناعية و5 مناطق للأنشطة. –تحسين من مستوى 38 وحدة صناعية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes, appui à la relance de la production (2001 - 2004), ministère des finances, pp. 16 – 27.

➢ **تطور القيمة المضافة للمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي:**

الزيادة ملحوظة واستقرار النمو الاقتصادي بالإضافة للإنجازات المحققة في مختلف القطاعات المنتجة، كانت معتمدة بالأساس على الجباية البترولية وهذا ما يعتبر بقاء القطاع النفطي مسيطر على الاقتصاد الجزائري رغم التطورات الطفيفة التي حدثت في المجالات الأخرى.

والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (16): القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001 – 2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	1443.9	1477.0	1868.9	2319.8
الصناعة خارج قطاع المحروقات	315.2	337.6	355.4	388.9
الزراعة	412.1	417.2	515.3	580.5
قطاع الخدمات	921.8	1004.2	1112.2	1303.2

المصدر: Evolution des valeurs ajoutées sectorielles public/privé 2000-2016, consulté le 05/02/2018, disponible sur : www.ons.dz

ويظهر من الجدول أن قطاع المحروقات استحوذ على النسبة الأكبر من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة.

➢ **الجانب الاجتماعي:**

♦**التعليم والتكوين المهني**[1]

- إعادة تأهيل 5170 مدرسة للتعليم والتكوين المهني.
- إنجاز 53 مؤسسة للتعليم الثانوي و55 مدرسة، 75 مدرسة داخلية، 3600 مقعد بيداغوجي... إلخ.
- تجهيز المقاعد البيداغوجية بأجهزة الإعلام الآلي...

♦**التعليم العالي والبحث العلمي:**

- إنجاز 57300 مقعد بيداغوجي و30500 سرير.

[1] Bilan du programme de soutien à la relance économique, septembre 2001 à décembre 2003, CNES, p. 67.

- تجهيز 84000 مقعد بيداغوجي و3800 سرير.
- إنشاء 1000 جهاز للإعلام الآلي والربط بشبكة الإنترنت.
- البدء في إنجاز 10 مشاريع للبحث في ميدان التكنولوجيا الحديثة والإعلام والاتصال، وهذا في ميدان الساتليتوإنشاء مراكز وإنشاء مراكز جديدة.

♦الصحة والحماية الاجتماعية:

- إعادة تأهيل 90 مستشفى و127 عيادة، 142 مركز للصحة، 129 غرفة للعلاج، 33 مركز للتعليم الطبي، 22 مركز لإعادة التأهيل... إلخ.
- إنجاز مستشفى وهران والشلف والبدء في بناء مستشفيين 2 بكل من ولاية سطيف وخنشلة، ومركزين المضادة للأمراض السرطانية في كل من عنابة وورقلة.
- إنجاز 11 مركز طبي و211 غرفة للعلاج و6 مراكز للخدمات الاستعجالية.
- اقتناء 67 سيارة للإسعاف و112 حافلة صغيرة لمصلحة العلاج المتخصصة.

♦الشباب والثقافة:

- إعادة تأهيل 2259 مرفق ثقافي ورياضي.
- بناء 263 ملعب، 59 دار للشباب، 5 دار للثقافة، 45 مركز للثقافة و26 مكتبة... إلخ.
- وفيما يخص تحسين شروط البيئة المعيشية فقد تم تسجيل 6929 مشروع.

♦السكن والتخطيط الحضري:

- إنجاز أكثر من 49000 سكن اجتماعي، والإيجار والبيع...

♦مياه الشرب والمرافق الصحية:

- تم إنجاز 9 سدود و19 حوض مائي، 393 بئر و8 محطات تصفية و284 خزان للمياه و1322 عملية تزويد بمياه الشرب و825 عملية تطهير. وقد تم إنشاء 8000 منصب شغل لنفس.

وفيما يتعلق بالإنتاج سجلت سنة 2004 إنتاج إجمالي قدره 2,6 مليار م^3 منها 1,8 مليار م^{3}من الآبار العميقة، وعلى صعيد تلبية الحاجيات، تم تخصيص 1,5 مليار م^3 للتزويد بمياه الشرب في حين تستغل 1,1 مليار م^3 في مجال الري، وقد بلغت نسبة تغطية الحاجيات بالنسبة للتموين بمياه الشرب 67% 67 و30%، التزويد بمياه الشرب في الوسطين الحضري الريفي على التوالي 95% و85%.

- إنجاز 1640 كلم شبكة من مياه الصرف الصحي[1].

♦الطاقة والغاز والكهرباء:

- ربط 273130 منزل بشبكة توزيع الغاز و76613 منزل بشبكة كهرباء الريف[2].
- إنجاز 5 محطات لغاز البروبان في كل من بشار، الواد، قصر الشلالة، المنيعة وقرارة.

♦البريد والمواصلات:

- إنجاز 818 مركز للهاتف و316673 خط.
- تجديد مكاتب البريد وإنجاز 145 وكالة بريدية...

➢ الجانب البيئي:

♦حماية المحيط والبيئة والبنى القاعدية:

حماية السهوب:

- حماية 2,5 من المناطق السهبية.
- تشجير 60000 هكتار بالنسبة للمناطق الرعوية.

حماية الأحواض المائية:

- إنجاز 13000 هكتار من التشجير.
- 100 كلم من أحزمة الحماية من الرياح[3]، إصلاح 6100 هكتار من الأراضي، فتح 2360 كلم من الطرق.

البيئة ومحيط السكن:

- إنجاز 30 مركز للنفايات.
- تهيئة المرافق الصحية لـ 5 مدن ساحلية.

♦البنى القاعدية:

خصص مبلغ 35 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية أي ما يقارب (10%) وقد كانت الحصيلة لهذه المنشأة ما بين (2001 – 2003) كالآتي:

---

[1] المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة، 26 جويلية 2005، ص 61.

[2] Bilan du programme de soutien à la relance économique, op. cit., p. 8.

[3] Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes, op. cit., p. 27.

- شبكة الطرق والطرق السريعة.
- عصرنة حوالي 1600 كلم من الطرق الوطنية.
- إنجاز حوالي 138 منشأة (جسور، ممرات أرضية)
- إنجاز حوالي 2250 كلم من الطرقات الوطنية و4600 كلم من الطرق.
- إصلاح مهبط كل من مطار قسنطينة وجانت وتوقرت.
- إنجاز 3 موانئ للصيد (سلامندر، تيقزيرت والمرسى).
- حماية شواطئ بجاية، الجزائر، زرالدة، بومرداس وشرشال.
- شبكة السكك الحديدية.
- الشروع في تطبيق برنامج 600 كلم من السكك الحديدية (أم البواقي، تبسة، مشرية، بشار، داموس، مشرية).
- مشاريع رئيسية (السانية، أرزيو، تيزي وزو، واد عيسى).
- إيصال مناطق العاصمة بالشبكة الكهربائية، وقد تم إنجاز 30 كلم من هذا المشروع.
- الاتصالات والتكنولوجية الحديثة.
- إنجاز حظيرة التكنولوجيا الحديثة والإعلام والاتصال بسيدي عبد الله (المدينة الجديدة)[1].
- إنجاز المحطات الأرضية لكل من تيميمون، برج باجي مختار، عين قزام، تينزواتين، برج الحواس، ورقلة، بشار وإدخال إليها نظام التحويل الرقمي.

ولكن في العموم هذا البرنامج تم فيه ما يلي:

- تم استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- تم إنجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع.
- يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع.
- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر إلى المشاكل المالية والهيكلية التي بعاني منها القطاع العمومي.

[1]Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes, op. cit., p. 6.

- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري، ساهم في عرقلة القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت لبرنامج الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته، باعتبار أن تعدد هذه الأهداف أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة، مما قلل من أثر فعالية البرنامج. ضف إلى ذلك أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة والفقر يتطلب إتباع إستراتيجية واضحة وطويلة الأجل.
- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل الظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية أدى إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.
- زيادة الإنفاق أدت إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.
- حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5% إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو وذلك:
- ارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.
- الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي للاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجب في وضعية مالية صعبة.
- الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).

ويمكن القول أن المخطط ركز على بناء هياكل قاعدية وقطاع البناء، يسبب الظروف التي كانت سائدة في الجزائر قبل تطبيق البرنامج، ضف إلى ذلك أهمية ذلك بالنسبة للنشاط الاقتصادي إلى جانب الاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية وذلك لتحسين ظروف المجتمع وتحقيق تنمية اقتصادية.

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004)، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر، بعد ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: محتوى البرنامج والأهداف (2005 – 2009)

يمكن تلخيص محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال الجدول التالي::

الجدول رقم (17): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المخصصات الحالية	النسبة%
1. برنامج تحسين ظروف المعيشة:	.1908,5	.%45,5
– السكن.	555.	
– التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399,5.	
– البرامج البلدية للتنمية.	200.	
– تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250.	
– تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز.	192,5.	
– باقي القطاعات.	311,5.	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	.1703,1	.%40,5
– قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300.	
– قطاع المياه.	393.	
– قطاع التهيئة.	1015.	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	.337,9	
– الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312.	
– الصناعة وترقية الاستثمار.	1886.	
– – السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	.7,2	
4. برنامج تطوير الخدمة العمومية:	.203,9	.%4,8
– العدالة والداخلية.	99.	
– المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.	88,6.	
– البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال.	16,3.	
5. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.	.50	.%1,2
المجموع الكلي للبرنامج الخماسي (2005 – 2009)	.4202,7	%100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، متوفر على الموقع: www.cg.gov.dz/prsre، تاريخ الاطلاع: 2018/02/12

من خلال الجدول السابق يتبين أن الجزائر ركزت عل تحسين الظروف المعيشية والاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي (توفير السكن، التربية والتعليم العالي، التكوين المهني، تنمية مناطق الهضاب العليا، الكهرباء والغاز...)، واهتمت كذلك بتطوير الهياكل القاعدية (قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية) وذلك من أجل تحقيق انطلاقة اقتصادية قوية.

فخصصت للأول ما قيمته 1908,5 مليار دينار وللثاني 1701,3 مليار دينار نشير إلى اهتمام بالجانب الإنساني، كما خصصت الجزائر من خلال هذا البرنامج غلاف مالي معتبر لإنجاز السكنات.

المطلب الثاني: أهداف برنامج (2005 – 2009)

عموما أهداف هذا البرنامج تمثلت فيما يلي:

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:**وهو الهدف الأساسي لها البرنامج لماله من دور في تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** يتأتى ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وهذا راجع لأهمية هذه الأخيرة في تطوير النشاط الاقتصادي، بحيث تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية وذلك من خلال ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- **التشغيل:** توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة وفي نفس السياق إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة وإنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني[1].

[1] منتديات ستار تايمز: متوفر على الموقع: http://www.sartimes.com/f.aspx?Ee5097727، تاريخ الاطلاع: 10 جوان 2017.

المطلب الثالث: الإستراتيجية والسياسة المالية المعتمدة (2005 – 2009)

في هذا المطلب سوف يتم عرض أهم أدوات السياسة المالية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

1- الإنفاق العام:

شهد الإنفاق العام في هذه الفترة توسعا كبيرا، بغية تحقيق أهداف البرنامج، خاصة فيما "تعلق بتوفير السكنات وتوفير البنية القاعدية"، والبنى التحتية، وهذا التوسع كذلك تزامن مع الطفرة الكبيرة التي شهدها قطاع المحروقات باعتباره المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر في جلب العملة الصعبة.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (18): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق الكلي العام	2052,0	2453,0	3108,6	4191,1	4246,3
نسبة نمو الإنفاق الكلي	%8	%20	%27	%35	%1
الإنفاق الجاري	1245,1	1437,9	1673,9	2217,8	2300,0
نسبة النمو%	%0,5 -	%1.5	%1.6	%3.2	%4
نسبة من الإنفاق الكلي	%61	%59	%54	%53	%54
الإنفاق الاستثماري	806,9	1015,1	1434,7	1973,3	1946,3
نسبة النمو%	%26	%26	%41	%38	%1-
نسبة من الإنفاق الكلي	%39	%41	%46	%47	%46

المصدر: Situation résumée des opérations du Trésor (SROT), 2000 - 2016,op.cit

وحسب الجدول فإن هناك ارتفاع في الإنفاق من سنة 2005 إلى غاية 2009 حيث بلغت نسبة نمو الإنفاق العام في المتوسط 18,20% خلال الفترة (2005 – 2009) وهذا راجع لعزم الجزائر على إتباع سياسة إنفاقية توسعية سعت من خلالها إلى تحسين الخدمات العمومية[*].

أما فيما يخص الإنفاق الاستثماري فقد شهد هو الآخر ارتفاعا مستمرا في قيمته خلال الفترة السابقة ووصلت نسبة مساهمته في الإنفاق العام سنة 2008 إلى 47% وهي أعلى نسبة مساهمة له خلال هذه الفترة. أما الإنفاق الجاري قد عرف هو الآخر تطورا مستمرا خلال نفس الفترة ووصل إلى أعلى قيمة له بـ2300,0 سنة 2009 مقابل 1245,1 سنة 2005، أما فيما يخص نسبته مساهمته في الإنفاق الاستثماري إذ وصلت إلى 61%سنة 2005 لتنخفض إلى 54% سنة 2009 ما يقدر التوجهات الاستثمارية للدولة الجزائرية لعدة أسباب منها ما هو اجتماعي (القضاء على مشكل السكن)، واقتصادي لجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين البنية القاعدية.

2- الإيرادات العامة:

أهم التطورات التي شهدتها الإيرادات خلال نفس الفترة (2005_2009) يلخصها الجدول التالي:

جدول رقم (19): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات العامة	1714	1841,9	1949,1	2902,4	3275,4
نسبة نمو الإيرادات العامة	%7	%7	%6	%49	%13
الإيرادات العادية	815	925,9	976,1	1.187	1384,4
نسبة النمو%	%1	%1,4	%5	%2,2	%1,4
نسبة من الإيرادات العامة	%48	%50	%50	%41	%41
الجباية البترولية	899	916	973	1715	1972
نسبة النمو%	%4	%2	%6	%7	%1,2
نسبة من الإيرادات العامة	%52	%50	%50	%59	%59

المصدر: Situation résumée des opérations du Trésor (SROT), 2000 - 2016,op.cit

[*]والمتمثلة أساسا في إنجاز المشاريع السكنية، إنجاز طرقات جديدة، ومنح العديد من مناصب الشغل للتقليل من البطالة.

شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2005 – 2009) هذا الارتفاع كان مستمرا حيث وصلت إلى ما قيمته 2902,4 سنة 2008.

عرفت الإيرادات العادية تطورا مستمرا خلال فترة البرنامج المدروس حيث وصلت سنة 2006 إلى 916 مليار لتصل إلى 1187 مليار دج سنة 2008 بنسبة ارتاع وصلت إلى 22% وهي أعلى نسبة ارتفاع خلال تلك الفترة. أما بالنسبة للجباية البترولية فقد عرفت زيادة مستمرة وذلك بسبب ارتفاع في أسعار البترول في الأسواق العالمية، وصلت قيمة الجباية البترولية في تلك الفترة إلى حوالي 1715 مليار دج أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 76%، وهي أعلى نسبة ارتفاع في تلك الفترة، حيث وصل معدل نمو الإيرادات غير العادية إلى 20%، أما من حيث مساهمتها في الإيرادات العامة فقد وصلت إلى 54% في المتوسط مقابل 18% خلال فترة برنامج الإنعاش (2000 – 2004).

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4): نسبة الإيرادات والجبائية البترولية للإيرادات العامة خلال (2005 – 2009)

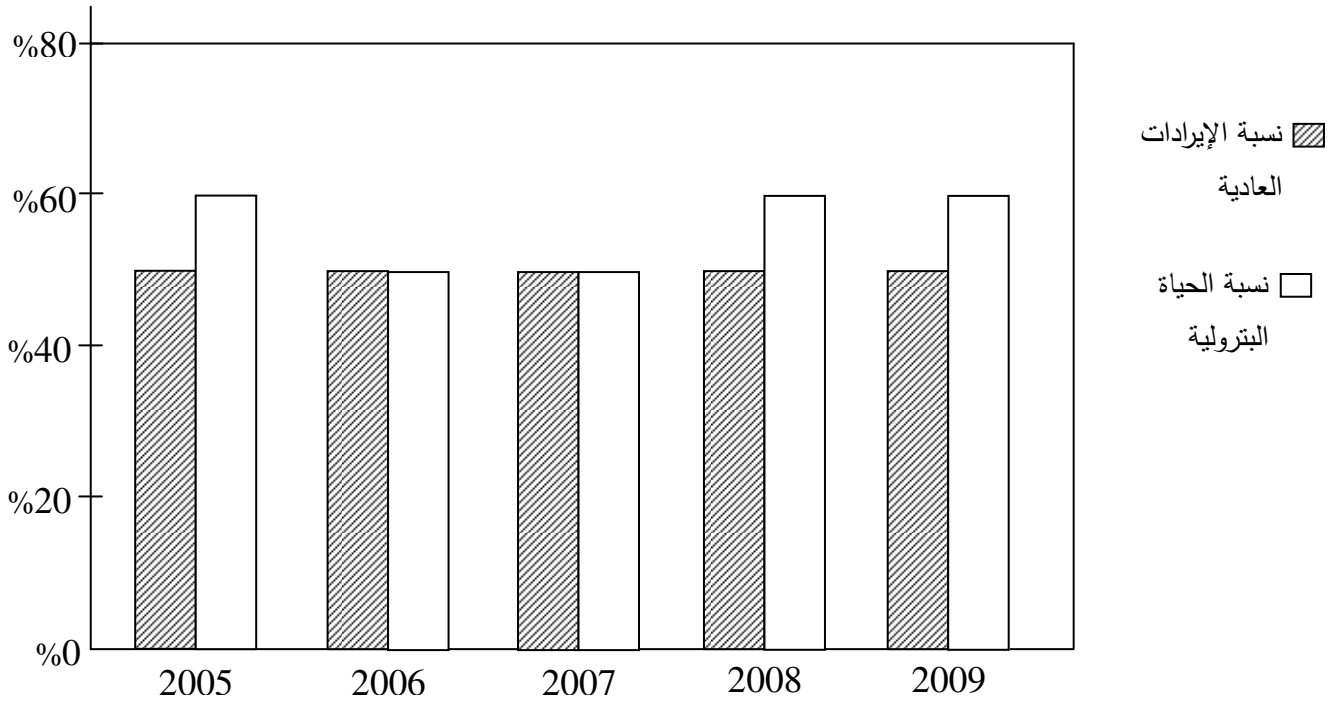

المصدر: فار عبد القادر، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000 – أفاق 2009)، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 146.

أما فيما يخص التوازنات المالية في تلك الفترة (2005–2009) فقد سجلت الموازنة العامة عجز وذلك لعدة أسباب منها التوسع الكبير في الإنفاق العام، بغرض إنشاء مشاريع البرنامج، بالإضافة إلى التذبذب في حصيلة الجباية البترولية التي تعد من بين أهم مكونات الإيرادات العامة.

والجدول التالي يمثل التطور الحاصل في رصد الموازنة العامة ودور صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز:

الجدول رقم (20): رصد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2005 – 2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الموازنة العامة	338.04-	611.08-	1159.51-	1288.60-	970.97-
رصيد الخزينة العمومية	472.16-	647.31-	1281.95-	1381.15-	113.70-
رصيد صندوق ضبط الموارد قبل التعويض	2090.524	3640.686	4469.893	5503.690	4680.747
تعويضات الصندوق	247.838	709.641	1454.363	1223.617	364.282
رصيد صندوق ضبط الموارد بعد التعويض	1842.686	2931.045	3215.530	4280.073	4316.465

المصدر: Situation résumée des opérations du Trésor, op. cit

ومن الجدول يتضح أن الموازنة العامة كانت تعاني من عجز خلال فترة البرنامج، وصلت نسبته إلى 80,8% وذلك بسبب الزيادة الهائلة في الإنفاق العام والذي وصل إلى 27% بين (2007و2008) بعدما كان 20% ما بين (2005 و2006).

وفي هذه الفترة شهد العالم أزمة الرهن العقاري أو الأزمة المالية سنة 2007 والذي صاحبها انخفاض أسعار البترول من 147 دولار شهر جانفي سنة 2008 إلى 33,87 دولار في شهر ديسمبر من نفس السنة، أي بانخفاض نسبته 33,4% وهذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري بالفعل والذي يعتمد على قطاع المحروقات في تمويل مشاريعه بما فيها مشاريع البنية التحتية وبرامج التنمية المختلفة[1].

[1] قدي عبد الحميد والجوزي جميلة، "الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حالة الجزائر من ملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، فندق الأوراسي 09/08، ديسمبر 2009، الجزائر، ص 106.

المطلب الرابع: النتائج والتقييم

استمرت الجزائر في تبني السياسة المالية التوسيعية من أجل تنفيذ برامج وخاصة في الأشهر الأولى من سنة 2008 بسبب ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة، ثم شهد انخفاض حاد في أسعاره في نفس السنة في الأشهر الأخيرة، نتيجة للأزمة المالية العالمية كما تم ذكره سابقا.

وكانت أهم نتائج هذا البرنامج كالتالي:

●الجانب الاقتصادي:

أهم المؤشرات الاقتصادية في تلك الفترة يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (21): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	5,90	1,70	3,40	2,00	1,60
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	4,16	0,05-	1,53	0,54	0,35-
معدل البطالة(%)	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (سنويا)	1,40	2,30	3,70	4,90	4,20
فائض الميزان التجاري (مليار دج)	174,92	228,62	207,62	212,73	579,13-
سعر برميل البترول (دولار أمريكي)	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25

المصدر: خاضر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سبق ذكره، ص06.

ومن خلال الجدول تبين ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي والذي بلغت 5,90% كأقصى قيمة لها سنة 2005، كما بلغت أدنى قيمة 1,60% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2007 سبق وتم ذكرها. كما تم تسجيل معدلات نموذجية وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4,16% كأقصى قيمة لها سنة 2005 وأدنى قيمة لها 0,35% سنة 2009،

- تراجع معدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى 15,30% سنة 2005 إلى حدود 10,2% سنة 2009،
- ارتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت من مستوى 1.40% سنة 2005 إلى مستوى 4,90% سنة 2008 لتتراجع إلى حدود 4,40% سنة 2009،
- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228,62 مليار دج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدره حوالي 579,13 مليار دج سنة 2009، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت وتراجع صادرات المحروقات،
- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها 99,97 دولار للبرميل الواحد، أي بحوالي 37,74%،
- فيما يخص التوازن الخارجي فقد عرفت الفترة (2005 – 2009) فائض في ميزان المدفوعات بقيم مختلفة، ثم انخفاض بسبب انخفاض رصيد الحساب الجاري هذا الأخير يعتمد على الصادرات من المنتجات البترولية والتي تتأثر بأسعار البترول في الأسواق العالمية.

●إنجازات القطاعات الاقتصادية:

تبرز أهمية القطاعات الاقتصادية من خلال القيمة المضافة لكل منها والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (22): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2005 – 2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	3352,9	3882,2	4089,3	4997,6	3109,1
الصناعة خارج المحروقات	418,3	449,6	479,8	519,6	570,7
الزراعة	581,6	641,3	708,1	727,4	931,3
قطاع الخدمات	1518,9	1684,8	1919,6	2113,7	2349,1

المصدر:.Principaux indicateurs de l'économie algérienne 2000-2016, op. cit

استمر قطاع المحروقات في الاستحواذ على أكبر قيمة مضافة، حيث وصلت إلى 4997,6 مليار دج سنة 2008، لتنخفض بعدها قليلا وتسجل 3109,1 مليار دج سنة 2009، هذا وقد بقي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية كما كان عليه خلال البرنامج السابق، حيث وصلت أعلى قيمة له سنة 2009 حوالي 2349,1 مليار دج.

●تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009):

يمكن تسجيل الإنجازات التالية[1]:

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى غير كافية، وسجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة (2005–2007).
- ساهم هذا البرنامج في تخفيض نسبة البطالة من 17,7 % سنة 2004 إلى 10,3% سنة 2009.
- في عام 2008 تم الكشف على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 دولار ويرجع ذلك إلى:
- ندرة العقار ومكاتب الدراسات ووسائل الإيجار.
- الثقل المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن:
- النقص في نضج الدراسات.
- ارتفاع أسعار الموارد وغيرها من المدخلات.
- عرف البرنامج إعادة تقييم سنة 2010 برسم قيمته 815 مليار دج فقط.
- غياب إستراتيجية واضحة، وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
- تبذير الموارد المالية.

[1] محمد الناصر مشري، الشريف بقة، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة (2005–2015)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، متوفر على الموقع: http://giem.15antakji.com تاريخ الاطلاع: 2019/11/12.

- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.
- كما سجل البرنامج معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي والذي بلغ 5,9% كأقصى قيمة سنة 2005، وأدنى قيمة 1,60% سنة 2009، أما قطاع الزراعة فقد وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2009 بحوالي 931,3 مليار دج، أما مساهمة قطاع الصناعة فكان ضعيفا في تلك الفترة وسجل أعلى قيمة له سنة 2009 بـ 570,7 مليار دج.

وخلاصة القول أن هذا البرنامج (2005 – 2009) لم يحقق أهدافه بسبب سوء التسيير ونقص الخبرة والفساد.

المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014)

يعتبر هذا البرنامج أهم وأكبر مستوى تمويل تنموي في تاريخ الجزائر، والذي بلغت تكلفته 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليون دولار الذي ركز على توطيد النمو لتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

المطلب الأول: محتوى البرنامج والأهداف (2010 – 2014)

يمكن تلخيص محتوى البرنامج وأهدافه في ما يلي:

1- محتوى البرنامج (2010 - 2014):

ركز هذا البرنامج على تحسين أداء بعض القطاعات من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية للأفراد من خلال جميع القطاعات لاسيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (23): الاعتمادات المالية لبرنامج التنمية (2010 – 2014) على القطاعات الاقتصادية

الوحدة: مليار دج

القطاعات والفروع	المبلغ	النسبة
1. التنمية البشرية: التربية والتعليم، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الطاقة المجاهدين، التجارة.	10122	%49,5
2. المنشآت الأساسية: – الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات. – النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات. – تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	%31,5
2. تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	%8,16
3. التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وحديث المؤسسات العمومية.	1566	%7,7
4. مكافحة البطالة.	360	%1,8
5. البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.	250	%1,2

المصدر: برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014)، متوفر على الموقع: Algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf تاريخ الاطلاع: 2016/01/07.

●أهداف البرنامج:

يمكن تلخيصها في ما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع موفرة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات، كما يهدف إلى تعزيز التنمية البشرية عن طريق توفير وتحديث المنشآت القاعدية في مجال التعليم والصحة والسكن، وكذا تحسين الخدمات العمومية (الوصول للعدالة ، إيصال الكهرباء والماء والغاز...) إلى جانب فك العزلة عن المناطق النائية، وكذا مواصلة جهود الدولة في مجال تنمية وإصلاح الجماعات المحلية وتعزيز اللامركزية بها.

●ترتيبات برنامج توطيد النمو:

تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها ومن هذه الترتيبات[1]:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعديل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الزراعية الجيدة.
- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من إثنين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الحاليين في مجال الرقابة القبلية والبعدية.

---

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر 2010، ص40.

- تعزيز أدوات الدراسة والإنجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.
- وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمة الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية.
- إن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية، وكل استدانة خارجة ستظل مستبعدة. ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات الدولة، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

المطلب الثاني: الإستراتيجية والسياسة المالية المعتمدة خلال الفترة (2010 – 2014)

اعتمدت الجزائر في هذه الفترة كذلك على سياسة مالية اختلفت عن فترة (2001–2009) نوعا ما.

1- الإنفاق العام:

كما ذكرنا سابقا أن الجزائر اعتمدت على سياسة مالية توسيعية خلال فترة (2001–2009) وذلك لتغطية تكاليف البرامج التنموية المسطرة خلال تلك الفترة، أما في فترة (2010–2014) فانخفضت النفقات مقارنة بالفترة السابقة. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (24): الإنفاق العام في الجزائر خلال (2010 – 2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاق الكلي	4466,9	5853,6	7058,2	6024,1	6995,8
معدل نمو الإنفاق الكلي	%5,2	%3,1	%2,6	%1,4–	%1,6
الإنفاق الجاري	2659,1	3879,12	4782,6	4131,5	4494,3
معدل النمو%	%15,6	%45,9	%23,3	%13,6–	%8,8
نسبة من الإنفاق الكلي	%59,6	%66,3	%67,8	%68,6	%64,2
الإنفاق الاستثماري	1807,8	1974,4	2275,6	1892,6	2501,5
معدل النمو%	%7,1–	%9,2	%1,5	%1,6–	%3,2
نسبته من الإنفاق الكلي	%40,5	%33,7	%32,2	%31,4	%35,8

المصدر:Situation résumée des opérations du Trésor SORT, (2000-2016), op. cit

عرف الإنفاق العام في الفترة الممتدة من (2010 إلى 2014) تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض في قيمته فمثلا سنة 2010 كانت قيمته تساوي 4466,9 مليار دج ليرتفع إلى حوالي 7058,2 مليار دج سنة 2012 ويعاود الانخفاض إلى ما قيمته 6024,1 مليار دج سنة 2013 ويرتفع إلى حوالي 6995,8 مليار دج سنة 2014.

هذا وقد وصل معدل نمو الإنفاق العام في المتوسط إلى 9,14% مقابل 18,20% خلال الفترة (2001–2009) وهو ما يؤكد انخفاض في سياسة الإنفاق المتبعة.

وهذا ما لوحظ كذلك بالنسبة للإنفاق الاستثماري والذي كانت قيمته 2275,6 مليار دج سنة 2012 وانخفاض إلى 1892,6 مليار دج سنة 2013، ليرتفع فليلا بحوالي 2501,5 مليار دج سنة 2014.

لكن بعد هذه الفترة سيواصل الانخفاض[*]، وفي العموم وصل متوسط نمو الإنفاق الاستثماري تلك الفترة (2010–2014) إلى 6,6% مقابل 26% خلال الفترة (2005–2009)، كما وصلت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الكلي في المتوسط خلال هذه الفترة إلى 35,87%.

أما الإنفاق الجاري فقد شهد ارتفاعا في الفترة (2010–2014) حيث كان يبلغ 3879,2 مليار دج سنة 2011 مقابل 2659,1 مليار دج سنة 2010، أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 45,9% ليرتفع كذلك إلى 4782,6 مليار دج سنة 2012 ثم إلى 4494,3 مليار دج سنة 2014.

وبلغت نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة في المتوسط حوالي 64,13% مقابل 70% في (2005–2009) أما فيما يخص الإيرادات العامة فقد عرفت الإيرادات الغير عادية المتمثلة في الجباية البترولية خلال الفترة (2010–2014) انخفاضا وارتفاعا مقارنة بالفترة (2001–2009) والتي سجلت زيادة معتبرة في قيمتها بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، والجدول التالي يوضح التطورات في مكونات الإيرادات العامة في الجزائر خلال (2010–2014) وذلك كما يلي:

[*] الانخفاض يرجع بالأساس إلى قيام الدولة بتجميد العديد من المشاريع التي كان مقررا إنجازها وذلك خوفا من نفاذ احتياطي الصرف بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الجدول رقم (25): الإيرادات العامة في الجزائر خلال (2010 – 2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	3074,6	3489,8	3804	3895,3	3927,7
معدل نمو الإيرادات العامة	%6-	%1,4	%9	%2	1%
الإيرادات العادية	1872,9	1960,4	228	2279,4	2350
معدل النمو %	%1.7	%2.5	%1.7	%0	%3
نسبة الإيرادات العامة	%51	%56	%60	%59	%60
الإيرادات غير العادية	1807,8	1974,4	2275,6	1892,6	2501,5
معدل النمو %	%2,2-	%2	%1-	%6	%2-
نسبتها من الإيرادات العامة	%49	%44	%40	%41	%40

المصدر: Situation résumée des opérations du Trésor SORT, (2000 – 2016), op. ci t

من خلال الجدول يتضح أن الإيرادات العادية شهدت زيادات مستمرة من 1572,9 مليار دج سنة 2010 إلى 2350 مليار دج مقارنة بـ 2285 مليار دج سنة 2012. لتواصل الارتفاع فيما بعد[1]. وقد بلغ معدل نمو الإيرادات العادية حوالي 13,9%، أما متوسط نسبة مساهمتها بلغت59%. أما الجباية العادية فقد بلغت نسبة مساهمتها في المتوسط 83,5%.

2- الجباية البترولية:

عرفت الجباية البترولية انخفاضا وارتفاعا حيث كانت تقدر بـ 1501,7 مليار دج سنة 2010 لترتفع إلى 1615,9 مليار دج سنة 2013 وهي أعلى نسبة لها في تلك الفترة بمعدل نمو 6% مقابل 1577,7 مليار دج سنة 2014 بمعدل نمو -2% (أي انخفاض) وهو معدل نمو سالب، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات حوالي 40,85% مقابل 54% خلال (2005-2009).

[1] هذا ما يفسر تحسن عملية التحصيل الجبائي من خلال عصرنة الجهاز الضريبي والذي كان من بين أهم السياسات المصاحبة للبرامج التنموية.

3- الميزانية العامة:

عرفت الموازنة العامة والخزينة العمومية عجزا مستمرا خلال الفترة (2010 – 2014) وهذا يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (26): رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية وصندوق ضبط الموارد خلال (2010 – 2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الموازنة العامة	1392,28-	2363,75-	3254,14-	2128,81-	3068,02-
رصيد الخزينة العامة	1496,47-	2468,84-	3246,19-	2205,945-	3185,99-
رصيد صندوق ضبط الموارد قبل التعويض	5634,77	7143,15	7817,01	7695,98	7373,83
تعويضات الصندوق	7919,38	1761,45	2283,26	2132,47	2965,67
رصيد صندوق ضبط بعد التعويض	4842,83	5381,70	5633,75	5563,51	4408,15

المصدر:Situation du fonds de régulation des recettes, op.cit.

Situation résumée des opérations du Trésor SORT, (2000-2016), op. cit

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن رصيد الموازنة العامة عرف عجزا مستمرا من سنة 2010 حيث وصل إلى 1392,29 مليار دج،ثم إلى 3254,14 مليار دج سنة 2012 وهو أكبر عجز سجل خلال تلك الفترة وفي العموم وصل معدل التغير في عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة (2010-2014) إلى 15,03% مقابل 39,3% خلال الفترة السابقة (2005-2009).

كما حققت الخزينة العمومية في نفس الفترة (2010-2014) عجزا مستمرا، حيث وصل هذا العجز سنة 2010 إلى 1496,47 مليار دج، وليرتفع إلى 3246,19 مليار دج سنة 2012، وذلك بمعدل تغير في قيمة العجز 13,7%.

وعرف صندوق ضبط الموارد في بداية فترة (2010-2014) زيادة معتبرة وصلت إلى 7817,01 مليار دج سنة 2012 وهو أكبر رصيد له في تلك الفترة ليتراجع فيما بعد إلى 7695,98 مليار دج سنة 2013 وذلك بنسبة بلغت 32% ثم تواصل الانخفاض في السنوات اللاحقة.

وبصفة عامة فإن السبب الرئيسي الذي أدى إلى انخفاض رصيد الصندوق هو انخفاض شديد في سعار البترول من 52 دولار سنة 2014 إلى 40 دولار سنة 2016 بعدما وصل سنة 2013إلى سعرحوالي 108 دولار للبرميل[1].

ومن خلال ذلك لوحظ زيادة في حجم التعويضات الممنوحة من قبل الصندوق وصلت إلى 2283,26 مليار دج سنة 2012 لتمويل العجز الحاصل في الخزينة، وفي المتوسط وصل معدل التعويضات في تلك الفترة إلى 21,7% مقابل زيادة في معدل رصيد الصندوق الذي وصل إلى(−9,7%). هذه الزيادة المستمرة في التعويضات أدت إلى تراجع في رصيد الصندوق.

المطلب الثالث: النتائج والتقييم

يمكن تقييم برنامج توطيد النمو من خلال مايلي:

1- الجانب الاقتصادي:

سنقوم في ما يلي بتقييم الجانب الاقتصادي من خلال:

أ–النمو والدين العام:

سجل معدل النمو أكبر نسبة مئوية وصلت إلى 7.2% سنة 2003، أما في الفترة (2010_2014) عرف تراجعا مستمرا، أمام زيادة كذلك في نسبة الدين الداخلي العام وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] غريغوريغوس، هبوط أسعار النفط "الأسباب والتبعيات الجيوسياسية"، معهد بروكنجر، متوفر على الرابط: http://www.brookings.edu/doha تاريخ الاطلاع: 2016/12/25، ص 02.

الجدول رقم (27): تطورات الناتج المحلي الإجمالي والدين العام خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
PIB بالأسعار الجارية	1191,56	14588,53	16208,70	16650,18	17242,54
PIB بالأسعار الثابتة	4554,4	4782,8	5035,5	5258,3	5555,2
معدل النمو PIB	3,16	2,9	3,4	2,8	3,8
PIBHH خارج قطاع المحروقات	7811,8	9346,0	10672,3	11682,2	12584,7
معدل نمو PIBHH	6,3	6,2	7,2	7,3	5,7
الدين العام الداخلي	1099,2	1215,0	1312,2	1171,7	1239,4
نسبة PIB	%9,2	%8,3	%8,1	%7,0	%7,2

المصدر:Situation du fonds de régulation des recettes, op.cit

Situation résumée des opérations du Trésor SORT (2000-2016), op. cit

حسب الجدول السابق معدل النمو في تلك الفترة لم يكن حسب ما كان متوقعا له، فقد شهد انخفاضا 2,9%سنة 2011 و2,8% سنة 2013 ليصل إلى 3,8% سنة 2014.

شهد كذلك معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات انخفاضا وصل إلى 6,2% سنة 2011، وعرف معدل له سنة 2013 بلغ 7,3%، وهو معدل مرتفع مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة، وهو ما يفسر تأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتغيير في القيمة المضافة لقطاع المحروقات.

أما الدين العام الداخلي استمر في الزيادة ليصل إلى 1239,2 مليار دج بنسبة 7,2% سنة 2014.

بالنسبة للقيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية كانت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	4180,4	5242,5	5536,4	4968,0	4657,8
الصناعة	617,4	663,8	778,6	771,8	838,5
الزراعة	1015,3	1183,2	1421,7	1640,0	1771,5
قطاع الخدمات	2186,3	2933,2	3055,2	3849,6	4196,2
معدل نمو PIB HH	6,3	6,2	7,2	7,3	5,7
الدين العام الداخلي	1099,2	1215,0	1312,2	1171,7	1239,4
نسبة PIB	%9,2	%8,3	%8,1	%7,0	%7,2

المصدر:.Evolution des valeurs ajoutées sectorielles publique/privé, 2000-2016, op.cit

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن القيمة المضافة لقطاع المحروقات عرفت في البداية أي في 3سنوات الأولى ارتفاعا وصل إلى 5536,4 مليار دج سنة 2012، ثم انخفضت هذه القيمة في سنتي 2013 و2014 من 4968,0 إلى 4657,8 مليار دج على التوالي وذلك راجع لبداية انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبقي قطاع الخدمات يحتل المرتبة الثانية من حيث تحقيقه للقيمة المضافة، يعني كما كان عليه في الفترة (2001 – 2009) ووصلت قيمته إلى 4195,2 مليار دج سنة 2014، بعدما كانت قيمته 2586,3 مليار دج سنة 2010. يليه قطاع الزراعة الذي عرف زيادة مستمرة في قيمته المضافة من 1015,3 مليار دج سنة 2010 إلى 1771,5 مليار دج سنة 2014، أما القطاع الصناعي فيأتي في الرتبة الأخيرة رغم الجهودات المسطرة من طرف البرنامج لصالحه، حيث وصلت أعلى قيمة له 338,5 مليار دج سنة 2014.

ب- التضخم والتوازن الخارجي:

فيما يخص التوازن الخارجي، ميزان المدفوعات حقق فائضا في السنوات الأولى من تطبيق البرنامج حتى وصل أكبر فائض له إلى 20,14 سنة 2011 مليار دولار، لينخفض إلى -5,88 مليار دولار سنة 2014.

أما فيما يخص حسابات ميزان المدفوعات فقد عرف الحساب الجاري كذلك فائضا خلال السنوات الأولى من تطبيق البرنامج وصل إلى 17,76 مليار دولار مقابل 2,37 مليار دولار حققها رأس المال خلال نفس السنة.

وخلال سنة 2014 بدأ ميزان المدفوعات يحقق عجزا مستمرا حيث بلغ –5,88 وذلك على الرغم من تحقيق حساب رأس المال فائض قدره بـ3,39 مليار دولار.

والسبب الرئيسي في ذلك هو انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الصادرات المواد البترولية وذلك رغم أنه كانت تقدر قيمة تلك الصادرات بـ58,46 مليار دج ثم سوف تنخفض لاحقا.

وهذا الانخفاض[*] في تلك الفترة أدى إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري تمثلت في[1]:

- ارتفاع مستوى معدل البطالة بسبب استمرار نقص الوظائف وفرص العمل وتباطؤ النشاط الاقتصادي[2].
- بالنسبة للمالية العامة سجلت عجز في الميزانية، حيث نتج الارتفاع الكبير للعجز بـ10% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، نتيجة انخفاض الإيرادات الجبائية للمحروقات وارتفاع في نفقات الميزانية.
- تحقيق[*]عجز لأول مرة على مستوى الحساب الجاري الميزان المدفوعات منذ سنة 1998، قدر بـــ9,3 مليار دولار أمريكيو27,05 مليار دولار أمريكي لسنة 2014 و2015على التوالي، وهذا راجع إلى قلة تنوع الصادرات خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات.
- سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من 18 سنة متتالية، حيث سجل سنة 2014 عجز يقدر بـــ 17,034 مليار دولار أمريكي و17,844 مليار دولار أمريكي على التوالي سنة 2014 و2015.

---

[*]انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من 100,23 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل سنة 2015، أي انخفاض قدره 47,1%.

[1] بن عمارة دليلة، "صناديق الثروة السياسية والأسواق المالية الدولية حالة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري، الواقع والآفاق" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس. ص 206.

[2]التطور النقدي والاقتصادي للجزائر، التقرير السنوي 2015، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص 77.

[*]سجل الحساب التجاري في ظل ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 فوائض مالية معتبرة وتراكم مستمر لاحتياطات الصرف.

- انخفاض الإيرادات الكلية للصادرات من 60,129 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 34,566 مليار دولار أمريكي سنة 2015 نتيجة تقلص إيرادات صادرات المحروقات من 58,462 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 33,081 دولار أمريكي سنة 2015.
- انكماش حاد في احتياطات الصرف حيث انتقل من 178,93 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 144,33 مليار دولار أمريكي سنة 2015.

ج- ضبط أوضاع المالية العامة:

لجأت الجزائر في تلك الفترة إلى ضبط أوضاع المالية العامة من خلال

في ظل الضعف الهيكلي لإيرادات الصادرات الجزائرية، التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط التي تتسم أسعاره بالانخفاض الحاد الذي شهدته الأسواق المالية العالمية قامت الجزائر بالإجراءات التصحيحية التالية:

- ترشيد الاستيراد من التدابير التي تساهم في احتواء تزايد الواردات، من قبل بنك الجزائر من خلال تخفيض من المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاصة.
- دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال إلغاء الحصول على ترخيص بنك الجزائر لتسوية استيراد المواد الذي تدخل في عملية تصنع المنتجات الموجهة للتصدير إلى الخارج.
- بنك الجزائر يعمل على تطوير سوق الصرف بين المصارف من أجل حماية المتعامل الاقتصادي من خطر الصرف وتشجيع الاستثمار والتصدير.
- اللجوء إلى مرونة سعر الصرف، أمام انخفاض الإيرادات كخط دفاع أول، حيث سمح بنك الجزائر للدينار ينخفض بنسبة 25% مقابل الدولار الأمريكي و6,7% مقابل الأورو في عام 2015، والذي لعب دوره إلى حد كبير كممتص لصدمة انخفاض أسعار النفط، رغم أنه لا يمكن لهذه السياسة وحدها احتواء بصفة مستدامة تداعيات انخفاض الخيار الأسعار.
- اللجوء إلى الاستدانة الداخلية من خلال إصدار القرض السندي الموجه لتمويل الاقتصاد ابتداء من 17 أفريل 2016 لتدوم عملية الاكتتاب ستة أشهر.

- رفعت الحكومة من خلال قانون المالية لسنة 2016 أسعار الكهرباء والغاز، بالإضافة إلى رفع سعر الديزل والبنزين، حيث يرى خبراء صندوق النقد الدولي أنها خطوة مهمة لإصلاح نظام الدعم الحكومي، الذي من شأنه أن يحقق الاستدامة المالية وضمان المساواة بين الأجيال.
- تسقيف النفقات العمومية في حدود 6800 مليار دينار جزائر خلال الثلاثة سنوات القادمة ابتداء من سعر المرجعي للبترول 50 دولار أمريكي للبرميل، أي سعر أقرب إلى سعر البرميل حاليا.
- من خلال قانون المالية لسنة 2017[1] تم رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17%إلى 19% بالنسبة للمعدل العادي، ومن 7%إلى9% بالنسبة للمعدل المخفض من أجل رفع الإيرادات المالية للدولة.
- القيام بالسحب أو الاقتطاعات[*] من صندوق ضبط الإيرادات، أدى إلى انخفاض الأصول المالية لهذا الصندوق الذي انتقل من 4408,5 مليار دج في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دج في نهاية 2015، أي تأكل بـــ53% خلال سنة واحدة، كما عرف حجم أصول صندوق ضبط الإيرادات المزيد من الانخفاض في بداية سنة 2016، حتى بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني المحدد بـــ 740 مليار دينار اعتبار من نهاية شهر فيفري.

[1] المادة 26 و27 من قانون المالية سنة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ديسمبر 2016، ص 13.

[*] تم اقتطاع من موارد صندوق الإيرادات لتمويل 82,6% عجز الرصيد الإجمالي للخزينة المقدر بـ 2621,7 مليار دينار، في ظل ارتفاع النفقات العمومية.

خلاصة الفصل الثالث:

ومن خلال ما سبق يتبين أن الجزائر حققت بعض الإنجازات الإيجابية خاصة في ما يتعلق بالبرامج الأولى (2001 – 2004) و (2005 – 2009)، فتمكنت من تخفيض معدل البطالة وبناء الهياكل القاعدية وكذلك الاهتمام أكثر ببناء السكنات وتوفيرها.

ولكن بعد انهيار أسعار البترول في منتصف عام 2014 من القرن الواحد والعشرين، شهدت هذه البرامج تراجع كبير للدرجة أنه تم تجميد العديد من المشاريع الكبرى.

وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

برامج الإنعاش الاقتصادي
في ظل أهداف التنمية المستدامة

تمهيد الفصل الرابع:

عملت الجزائر على مواصلة تبني فكرة الإنعاش الاقتصادي واستكمال برامجها من خلال تجسيدها في البداية للبرنامج الخماسي للتنمية (2015 – 2019) وبعد انهيار أسعار البترول سنة 2014، قامت بتجميد العديد من المشاريع الكبرى وتبنت سياسة التقشف سنة 2016 وبرنامج نموذج النمو الجديد (2016 – 2030) والذي يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن بعد الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد في فيفري 2019 وعدم تحقيق البرامج السابقة لأهدافها مقارنة بضخامة حجم التمويل المخصص لها، وبعد الأزمة الصحية (كورونا كوفيد 19) عملت الجزائر مرة على تبني خطة أخرى مستعجلة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والتي كان الهدف منها النهوض بالاقتصاد الجزائري في أقرب وقت ممكن وتحسين ظروف المعيشة والعمل على مواجهة التحديات التي يشهدها الاقتصادي الجزائري، ومع الظروف التي يشهدها الاقتصاد العالمي نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية هل سوف تستغل الجزائر الفرصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الاقتصاد والنهوض من جديد باقتصادها.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: البرنامج الخماسي للإنعاش الاقتصادي (2015 – 2019)

المبحث الثاني: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 – 2030) وخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020 – 2024)

المبحث الثالث: تحديات برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: البرنامج الخماسي للإنعاش الاقتصادي (2015 – 2019)

حرصت الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الخماسي (2015 – 2019) على استكمال مسيرة النمو والتنمية التي بدأت في تطبيقها منذ عام 2001.

المطلب الأول: مضمون وأهداف البرنامج

هو مخطط رصدت له الجزائر نحو 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار وكان موجه بصفة خاصة لتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر[*] وشمل ما يلي[1]:

1. مضمون البرنامج:

- اقتراح استكمال المشاريع التي كانت في طور الإنجاز وحدد تاريخ استكمالها قبل نهاية سنة 2014؛
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات مثل العمل على تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدي المنتجات ذات القيمة المضافة ؛
- البحث والتنقيب عن حقول النفط، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، وذلك من أجل ضمان موقع في السوق العالمي، وتحقيق الأمن الطاقوي طويل المدى؛
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة؛
- إعداد (إطار تشريعي وتنظيمي) جديد من أجل الحفاظ على الاستثمار والتسيير الإداري الحقيقي للبنية التحتية من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة ؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة ؛
- تحديث البنية التحتية للاتصالات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة ؛
- العمل على إنشاء التكاملات الاقتصادية في البلاد لأجل الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية.

---

[*] الاقتصاد الأخضر (الزراعة، الحياة، إعادة تدوير واسترجاع النفايات، الصناعة والسياحة، الطاقات المتجددة... إلخ).

[1] جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019 – 2020، ص ص (66 – 67).

- العمل كذلك على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري[1] وذلك عن طريق:
  - وضع برنامج للاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى إنجاز 46 مليون وحدة سكنية جديدة في آفاق سنة 2019 حسب البرنامج وذلك بالشراكة بين الشركات الوطنية والدولية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة للبناء مع احترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب؛
  - المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الكائنات المائية (2015 – 2020) والرامي لمضاعفة السمعي الوطني إلى 200 ألف طن/سنويا.

2. أهداف البرنامج:

وكان البرنامج (2015 – 2019) يهدف إلى ما يلي:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير،
- انخفاض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة،
- حشد موارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية،
- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام،
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات،
- استحداث مناصب شغل،
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للدولة على ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة،
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة،
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة،
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

[1] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر (1962 – 2019)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07 – أفريل 2017، المجلد الثاني، ص ص (174 – 175).

ولكن بعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية في منتصف سنة 2014[*]، جمدت العديد من المشاريع الكبرى الخاصة بذلك البرنامج (2015 – 2019) وتم تطبيق سياسة ترشيد النفقات واعتماد سياسة التقشف وبالمقابل تم طرح نموذج اقتصادي جديد للنمو نهاية سنة 2016[1].

ينبغي الإشارة إلى أن البرنامج السابق كان في سياق ما سمي ببرنامج النمو الاقتصادي الجديد والذي اعتمد سنة 2016، بعد انهيار أسعار المحروقات أواخر سنة 2014 وكان هذا البرنامج يمتد إلى آفاق سنة 2030 ويهتم كذل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أنه بعد الأحداث التي شهدتها الجزائري فيفري 2019 وانتخاب رئيس جديد، تم اعتماد خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، دون الإشارة إلى مصير تنفيذ أو إلغاء نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 – 2030) والذي كان يهدف إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في وقت قصير مع التركيز على تنويع الاقتصاد.

المطلب الثاني: النتائج والتقييم للبرنامج الخماسي (2015 – 2019)

ومن خلال ما تم ذكره سابقا تمثلت أهم نتائج هذا البرنامج أولا فيما يتعلق بالناتج الداخلي الخام للقطاعات والذي يمثل مدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

1. الناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم (29): توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية والنسب المئوية للفترة بين (2014 – 2019)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2015	2016	2017	2018	2019 [*]
المحروقات	.3.134,20	.3.025,60	.3.699,60	.4.547,80	.2.913,80
نسبة المساهمة	.%18,75	.%17,27	.%19,90	.%22,40	.%19.23
الفلاحة	.1.935,10	.2.140,30	.2.219,20	.2.427,00	.1.803,70
نسبة المساهمة	.%11,58	.%12,22	.%11,90	.%12,00	.%11,90
الصناعة	.919,40	.979,30	.1.044,90	.1.127,90	.899,10
نسبة المساهمة	.%5,50	.%5,59	.%5,60	.%5,60	.%5,96

[*]في أكتوبر 2014 معدلات أسعار البترول سجلت انخفاضا وصل إلى 60% مع بداية 2015 أصبحت 50 دولار ثم أقل.

[1]بن داودية وهيبة، التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016 – 2030)، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022.

بناء وأشغال عمومية	.1.917,20	.2.072,90	.2.203,70	.2.346,50	.1.825,10
نسبة المساهمة	.%11,47	.%11,84	.%11,90	.%11,60	.%12,03
خدمات خارج الإدارة العمومية	.4.553,10	.4.841,30	.4.858,90	.5.305,30	.4.167,50
نسبة المساهمة	.%27,24	.%27,64	.%26,20	.%26,20	.%27,53
خدمات الإدارة العمومية	.2.899,90	.3.059,60	.3.072,10	.3.006,50	.2.367,20
نسبة المساهمة	.%17,35	.%17,47	.%16,50	.%14,80	.%15,63
حقوق ورسوم على الواردات	.1.353,60	.1.395,60	.1.477,40	.1.498,00	.1.172,00
نسبة المساهمة	.%8,10	.%7,97	.%8,00	.%7,40	.%7,73
الناتج الداخلي الخام	16.712,70	17.514,60	18.575,80	20.259,00	15.148,40

(*)أرقام متوقعة.

المصدر: عطية خمخام ومحمد علي الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 361.

ومن خلال الجدول يتبين أن الناتج الداخلي الخام لسنة 2015 كان منخفضا مقارنة بالسنوات 2016، 2017 و2018 حتى قدر بـ 16.172,70 مليار دينار فيما ارتفع تدريجيا في السنوات التي تلي سنة 2015 فيما عدا سنة 2019 والتي انخفض فيها الناتج الداخلي الخام لعديد من المشاكل وأهمها الحالة السياسية التي كانت تعاني منها البلاد.

أما فيما يخص سنة 2015 الانخفاض راجع بالأساس لانهيار أسعار البترول في أواخر أشهر 2014.

أما من حيث مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيا لناتج الداخلي الخام فكانت جد متواضعة:

- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام شهد تراجع ملحوظ في سنة 2016 بحيث بلغت نسبة المساهمة 17,27%، ثم ترتفع هذه المساهمة في السنوات التي تلت سنة 2016، إلا أن هذا الارتفاع ليس كما كان في السابق أي قبل انهيار أسعار البترول 2014.
- قطاع الزراعة في البداية كانت نسبة مساهمة متواضعة جدا حوالي 1,29% و0,64% و0,32% لسنوات (2015، 2016، 207) على التوالي ثم ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي كذلك ارتفاع غير كافي في حدود 12% سنة 2018 وهو ما يفسر أن برامج الإنعاش السابقة لم تستطيع أن تحقق وترفع من إنتاجية هذا القطاع الحيوي.

- القطاع الصناعي كذلك لم يحقق مساهمة قوية في الناتج الداخلي الخام وهذا رغم حجم الاستثمارات والدعم المقدم له من (تحفيزات جمركية، جبائية وتسهيلات تمويلية) ومساهمته تعد شبه منعدمة إذ تشكل 5% فقط.
- قطاع الأشغال العمومية وصلت مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى 11,47% سنة 2015، ثم بعدها شهد حالة من الاستقرار في نسبة الإسكان التي كانت مقررة في البرامج وكذا تشييد البنى التحتية التي جمد الجزء الأكبر منها سنة 2016 نظرا لعدم القدرة على تمويلها بنسبة أزمة أسعار البترول سنة 2014.
- قطاع الخدمات والتجارة شكل تراجعا كبيرا في مساهمته في الناتج الداخلي الخام وذلك بعدما كان يشكل حوالي 50% من نسبة المساهمة في سنة 2015 تراجعت هذه النسبة إلى 41% سنة 2018.

2. الميزانية العامة:

الميزانية العامة للدولة تعتمد أساسا على قطاع المحروقات في تمويلها، وهي بذلك مرتبطة بتغيير أسعار النفط العالمية.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (30):الميزانية العامة للفترة (2014 – 2019)

الوحدة: مليار دج

	2015	2016	2017	2018	2019 (*)
الجباية البترولية	.1.722,94	.1.682,55	.2.126,98	.2.349,69	.2.186,21
نسبة المساهمة	.%37,84	.%33,57	.%35,16	.%37,21	.%39,50
الجباية العادية	.2.829,60	.3.329,03	.3.920,90	.3.964,24	.3.347,88
نسبة المساهمة	.%62,16	.%66,43	.%64,84	.%62,79	.%60,50
موارد الميزانية	4.552,54	5.011,58	6.047,88	6.313,95	5.534,09
نفقات الميزانية	7.656,54	7.297,49	7.282,63	7.899,06	6.429,52
رصيد الميزانية	3.103,78 –	2.285,91 –	1.234,74 –	1.585,10 –	895,42 –

(*)أرقام متوقعة.

المصدر: عطية خمخام ومحمد علي الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 362.

ومن الجدول يتضح أن نفقات الميزانية أكبر من مواردها، هذه النفقات المعتمدة في الأساس على الجباية البترولية والتي شهدت انخفاضا محسوسا في سنوات 2015، 2016، 2017، 2018 وفي 2019 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول أواخر 2014.

في حين شهدت نسبة مساهمة الجباية العادية زيادة غير مسبوقة وذلك للعديد من الأسباب أهمها (الرقابة المشددة لمصالح الضرائب على التهرب الضريبي وأيضا سياسة التحفيزات الضريبية الموجهة للمتعاملين في السوق الجوارية لمزاولة نشاطهم في الأطر القانونية).

إلا أن ذلك كان غير كافي بسبب ارتباط الإنفاق على إيرادات الجباية البترولية إلى يومنا هذا.

3. التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني. وتعبر عن مدى تطوره واعتماده على التصدير أي الذات وتبين مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالخارج. ومن خلال الجدول الموالي سوف نستعرض وضعية حركة التجارة الخارجية للجزائر في الفترة (2015 – 2019).

الجدول رقم (31):التجارة الخارجية للجزائر خلال لفترة (2014 – 2019)

الوحدة: مليار دج

	2015	2016	2017	2018	2019 (*)
الواردات (CAF)	.51,646	.46,727	.48,980	.48,573	.44,632
– المواد الغذائية	.9,329	.8,224	.8,069	.8,199	.7,694
– الطاقة	.2,352	.1,292	.1,899	.977	.1,369
– المواد الأولية	.1,508	.1,559	.1,456	.1,814	.1,921
– المواد نصف المصنعة	.11,512	.11,482	.10,483	.10,468	.9,840
– التجهيزات الفلاحية	.579	.501	.588	.537	.437
– التجهيزات الصناعية	.16,593	.15,394	.13,368	.12,824	.10,845
– السلع الاستهلاكية	.9,773	.8,275	.8,129	.9,312	.7,934
– واردات أخرى	–	–	.4,991	.4,443	.4,592
الصادرات (FOB)	.35,138	.29,698	.34,569	.41,113	.34,994
– الطاقة	.33,081	.27,917	.33,202	.38,897	.32,926
– صادرات خارج المحروقات	.2,057	.1,781	.1,367	.2,216	.2,068
الميزان التجاري	16,508 –	17,029 –	14,411 –	7,460 –	9,638 –

(*)أرقام متوقعة.

المصدر: عطية خمخام ومحمد علي الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

من الجدول يتبين أن الميزان التجاري سجل عجزا مستمرا خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 بسبب انخفاض أسعار المحروقات سنة 2014، مما أدى إلى استنزاف احتياطات الصرف من العملة الصعبة كنتيجة حتمية لتغطيتها لعجز الميزان التجاري.

ورغم أن الجزائر سعت لتطبيق سياسة ترشيد الواردات سنة 2016 وتراجع طفيف للعجز إلا أن حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات انخفض سنة 2017 وقدر بـ 1,3 مليار دولار أمريكي بعدما كان مستقرا في حوالي 2 مليار دولار وفي نفس السنة تم كذلك استيراد الطاقة بقيمة 1,89 مليار دولار.

4. التضخم والمديونية:

صناعة اقتصاد دولة ما تقاس بمدى قدرتها على التحكم في التضخم والمديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وذلك عبر سياسات مالية وتجارية.

ومنه فإن الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (32): تغيرات أسعار الاستهلاك بالمتوسط السنوي

الوحدة: %

	2015	2016	2017	2018	2019 (*)
– المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	.%4,70	.%3,39	.%5,1	.%3,38	.%0,35
– الملابس والأحذية	.%8,68	.%13,74	.%8,88	.%5,50	.%6,50
– السكن والنفقات	.%1,28	.%6,35	.%2,33	.%0,89	.%1,31
– الأثاث	.%4,41	.%5,28	.%4,21	.%5,38	.%5,17
– الصحة	.%6,14	.%6,64	.%5,67	.%4,06	.%3,30
– النقل / الاتصال	.%3,68	.%11,74	.%4,72	.%5,52	.%2,02
– التربية والثقافة والنشاطات	.%4,96	.%1,43 –	.%2,93	.%4,63	.%11,40
– أخرى	.%6,78	.%10,80	.%11,13	.%7,33	.%5,81
معدل التضخم السنوي	%4,78	%6,40	%5,59	%4,27	%2,44

(*)أرقام متوقعة.

المصدر: عطية خمخام ومحمد علي الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 364.

من الجدول يتبين أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التضخم وهو ما يفسر تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين ففي عام 2016 سجل معدل التضخم أكبر قيمة له حيث بلغ 6,40% لينخفض سنة 2018 حيث سجل 4,27.%

أما فيما يخص فوائد خدمة الدين الخارجي كانت منخفضة مقارنة بحجم التداولات الاقتصادية الكلية حيث سجلت عام 2017 حوالي 3,389 مليار دولار ثم قدرت بـ 3,994 مليار دولار سنة 2019، وهذا ما يمنح للجزائر الحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتحرر كذلك من ضغوط المؤسسات المالية الدولية[1].

المطلب الثالث: أهم إنجازات التنمية المستدامة للبرنامج (2015 – 2019)

وضمن نفس السياق حول أهم إنجازات هذا البرنامج صدر التقرير الوطني لسنة 2019 حول التقدم في تنفيذ أهداف التنمية[2] المستدامة، بما أن الجزائر كانت قد اعتمدت سنة 2016 أهداف التنمية في جميع سياستها، إلا أن حسب ما أشار له التقرير أن الجزائر تواجه صعوبة كبيرة في تغطية وإحصاء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وذلك لعدم كفاية البيانات لتغطيتها من جهة ومن جهة أخرى غياب القدرة على تقديم معلومات شاملة عن هذه المؤشرات.

وفي ما يلي سوف يتم عرض أهم النتائج المحدودة كما وردت في تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019.

والجدول التالي يوضح أهم النتائج التي تحققت في تلك الفترة.

الجدول رقم (33):أهم إنجازات التنمية المستدامة (2015 – 2019)

الهدف	الإنجاز أو في طريق الإنجاز
1. القضاء على الفقر بكل أشكاله ومجالاته في كل مكان في العالم.	– ركزت الجزائر على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية، حيث تم في نهاية 2018 إطلاق مشروع 11,982 ألف بلدية للتنمية الريفية وهو ما يمثل 98% من الهدف العام. – التخفيف من الفقر صحبه تنفيذ سياسة حماية اجتماعية وطنية مستدامة

[1] عطية خمخام ومحمد علي الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 364.

[2] التقرير الوطني لسنة 2019 حول التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متوفر على:
https://www.cnese.dz/static/cnes/data/rapport2019complet.ODD.pdf، تاريخ الاطلاع ماي 2021.

	ومتكاملة، بحيث يوفر الضمان الاجتماعي لتغطية لأكثر من 85% من السكان. – حماية الطبقات المحرومة حيث أنه كان من المفروض الاعتناء بـ 952.383 معالا سنة 2019. – دعم القوة الشرائية للجزائريين، عن طريق دعم المواد الغذائية الأساسية (حليب، سميد، سكر، زيت... إلخ) وصل مبلغ الدعم حوالي 183 مليار دينار سنة 2018. – توفير فرص شغل للجميع حيث تم توفير 80 ألف فرصة عمل للعاطلين ما بين (2014 – 2018) واستفاد أكثر من 320 ألف شاب من عقود العمل المدعومة خلال الفترة (2009 – 2018) شجعت الجزائر على إنشاء أعمال تجارية جديدة من قبل الشباب في إطار مخطط (ANSEJ) بالإضافة إلى تقديم قروض مصغرة عن طريق وكالة (ANGEM) والتي تم من خلالها إنشاء 877000 نشاط اقتصادي مدر للنحل ما بين عامي (2005 و2018). – كرست الجزائر مجهودات معتبرة لدعم الوصول للإسكان والحصول على الكهرباء والغاز والمياه والصحة والتعليم وذلك بحوالي 50% من قوتها، كما سعت الجزائر إلى منع وإدارة أثار المخاطر الكبرى على المستوطنات البشرية.
2. القضاء على سوء التغذية	– تم إنتاج ما قيمته 19 ربعا للهكتار من الحبوب في المتوسط عام 2018 مقارنة بـ 14 ربعا للهكتار في عام 2017 أي بمعدل زيادة 4% بالنسبة للبقول ارتفع مستوى الغلة من 10 ربع/هكتار في عام 2017 إلى 20 ربع/هكتار في عام 2018 بزيادة قدرها 20%، بالنسبة للأشجار (الفواكه) ارتفع العائد من 78,5 ربعا/هكتار عام 2017 إلى 84,6 ربعا/هكتار عام 2018. – بالنسبة للاستزراع المائي البحري تم سماح بإنجاز 65 مشروع قيد التشغيل سنة 2018. – تم تطوير 9726 هكتارا من الأراضي لصالح 3398 مستطين عام 2018. – وضع إستراتيجية للمحافظة على الوارد الطبيعية وترشيد استخدامها عن طريق دمج الطاقات المتجددة في التنمية الزراعية المستدامة المحافظة على

	المياه، التربة، مكافحة التصحر والتعرية المائية.
3. تمكين الجميع من العيش بصحة جيدة وتعزيز رفاهية المجتمع.	– تحقيق تحسن ملحوظ في صحة الأم والطفل تقليص في عدد وفيات الأمهات 117,4 ألف عام 1999 إلى 57,7 ألف عام 2016، كذلك فيما يخص وفيات الأطفال من دون الخامسة فقد انخفض من 15,7 لكل ألف مولود حي في 1990 إلى 24,2 لكل مولود حي عام 2018. – تحقيق انخفاض محسوس في بض الأمراض المعدية مثل وباء الملاريا فقد تم منح الجزائر في 22 ماي 2019 شهادة القضاء على المرض من طرف منظمة الصحة العالمية.
4. ضمان تعلم جيد وشامل ومنصف وفرص التعلم على مستوى العالم	– بلغ عدد الطلاب المسجلين في العام الدراسي (2018 – 2019) 9.211.640 طالبا بحيث نما هذا العدد بين عامي 2000 و2018 بمعدل 4%، في هذا السياق عملت الجزائر على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة وتوعية الأطفال بشأن حماية البيئة.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين.	– تراجع نسبة العنف ضد المرأة من 435 ألف حالة عنف سنة 2011 إلى 1876 سنة 2018. – بلغ عدد النساء العاملات سنة 2018 19,5% من إجمالي السكان النشطين، زاد عدد النساء المستفيدين من مخططات الدعم إلى 17% عام 2018 بعدما كان حوالي 9% عام 2010. – المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة. – عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان زادت من 7,7% عام 2007 إلى 29% عام 2017. تحسين استقلالية المرأة وتشجيعها على العمل عن طريق تخفيف عبئ العمل الأسري ورعاية أطفالها من خلال توفير دور حضانة بلغت هذه الأخيرة أكثر من 2400 روضة عام 2018 والتي من المفروض أن تصل إلى 2000 بحلول عام 2030.
6. ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وضمان الإدارة المستدامة.	– خلال الفترة (2000 – 2016) خصصت الجزائر أكثر من 50 مليار دولار أمريكي لتحسين المؤشرات الوطنية من حيث الموارد المائية، تحقيق 80 سدا تزيد طاقتها التخزينية عن 8,3 مليار م^3 و5 سدود قيد الإنشاء بطاقة إضافية 300 مليون م^3. – 2800 بئر لتعزيز وتأمين إمدادات مياه الشرب خاصة في المدن الثانوية والمناطق المجاورة لها، بطاقة إنتاجية تزيد عن 320.000 م^3 في اليوم.

	– 11 وحدة كبيرة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية تبلغ 2,1 مليون م^3 وتضاف لها 4 وحدات أخرى. – 27 محطة لنزع المعادن وإزالة الحديد. – 21 نظاما رئيسيا لنقل المياه بين المناطق الجغرافية بسعة يومية تبلغ 2,9م^3. – وصلت إسدادات المياه إلى 127.000 كم بينما كانت لا تتجاوز 55.000 كم عام 2001. – بلغ معدل الربط الوطني للأسر بشبكات مياه الشرب 98% في عام 2016 مقارنة بـ 78% سنة 1999. – في عام 2019 ارتفع عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي إلى 177 محطة ومازال البرنامج مستمر إلى أن تصل الجزائر لتنقية ما تزيد عن مليار متر مكعب، مع زيادة إعادة استخدامها وذلك بمراعاة النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه. – ومنع إستراتيجية لمكافحة الفيضانات وتحديد مواقع الخطر بحيث تم تحديد 900 موقع وتنفيذ نظام التنبؤ والإنذار بمخاطر الفيضانات وضرورة تنظيف الأودية. – تحسين الاستخدام الرشيد لموارد الحياة في جميع المجالات وأهمها الزراعة باعتماد تقنيات جديدة ونظيفة وتم تعبئة 70% من الإمكانات المائية عام 2018 ويتم الاهتمام باستخدام مياه الصرف الصحي النقية في ري الأراضي. – دمج المياه الغير تقليدية في الخطط الرئيسية لتنمية الموارد المائية. – التعاون عبد الحدود فيما يخص المياه المشتركة بين الدول.
7. ضمان وصول الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.	– وصل الاستهلاك الداخلي الإجمالي للطاقة إلى 66,3 مليون طن عام 2018 بعدها كان 43‘5 مليون من عام 2010. – تسعى الجزائر على ضمان حصول الجميع للطاقة بحيث زادت مختلف الشبكات الناقلة للكهرباء إلى ما يقرب من 21000 ميجاواط في نهاية 2018 بلغت الطاقة الكهربائية في الشمال 52% من إجمالي الإنتاج الإضافي، وفي الجنوب الأكثر حاجة للطاقة الكهربائية بلغت طاقة الإنتاج ما بين (2010 – 2018) حوالي 566 ميجاواط في المناطق المعزولة. وفي الجنوب الغربي تم تركيب شبكة (PIAT) والتي تعتمد على الغاز بشكل

	أساسي في توليد الكهرباء والبقية على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ثم تركيب تلك الشبكة ما بين (2010 – 2018) – تواصل الجزائر على تعزيز استخدام الغاز الطبيعي على المستوى الوطني بنسبة تقدر بـ 70%. بلغ عدد المشتركين في شبكة توصيل الكهرباء إلى 9,6 مليون مشترك عام 2018 بعدما كان 4,5 مليون مشترك عام 2000، حيث وصل معدل التوصيل بالكهرباء سنة 2018 إلى 99%ألتزويد بالغاز شهد كذلك ارتفاعا وصل إلى 59% نهاية عام 2018 بزيادة قدرها 14% مقارنة بعام 2010. – صنفت الجزائر في المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة 66 على مستوى العالم حسب مؤشر أداء الطاقة العالمي وبها تحتل المرتبة 40 في العالم من حيث أمن الطاقة والوصول إليها بنتيجة 0,76 أفصل درجة عالمية هي 0,96. – تطوير الطاقات المتجددة والوصول إلى حوالي 22 ميغاواط بحلول عام 2035، كما خططت سوناطراك لإنشاء قدرة 1,3 ميغاواط في أفق 2030 والاعتماد على الطاقة الشمسية في الجنوب. – تشغيل أول محطة كهروضوئية بقدرة 10 ميغاواط في نوفمبر 2018، بشراكة إيطالية ENIT. – تحسين كفاءة الطاقة وذلك من خلال رصد تحقيق هدف تنمية الطاقة المتجددة في الاستهلاك المحلي والذي يبدو أنه منخفض بين عامي (2010 – 2018) لذلك يجب تسريع تنفيذ برنامج تطوير الطاقة المتجددة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمشترك، والعمل المنتج الكامل لائق للجميع	– تسعى الجزائر إلى تنويع الاقتصاد من أجل زيادة النمو فمثلا ساهم القطاع الزراعي ما نسبته 12,3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 مقارنة بـ 9,8% عام 2013، وسجل 10,4 من إجمالي العاملين سنة 2018 أما قطاع السياحة شهد زيادة بـ 4% خلال الفترة (2010 – 2016) وساهم بـ 1,4% من الناتج المحلي الإجمالي. – تشجيع الصادرات وذلك عن طريق إعفاء عمليات التصدير بشكل دائم من ضريبة للشركات. – كنتيجة للأزمة النفطية أواخر 2014، انخفض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي من 1,6% عام 2014 إلى –0,7% عام 2017، كما لوحظ كذلك انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير

	الهيدروكربوني، الذي انخفض من 3,5% إلى 0,03% خلال نفس الفترة. – تحسين مستوى إنتاجية الاقتصاد بالاعتماد على التحديث والابتكار التكنولوجي من خلال تشجيع البحث العلمي وبدء نشط الابتكار. – تحسن في إنتاجية العمل خلال (2010 – 2017). – تطوير الأنشطة الاقتصادية، ولاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2018 تم إنشاء 523,600 مشروع صغير، منها 52200 في الصحراء وتوفي 1.208.000 فرصه عمل مستدامة، تمثل قطاعات الزراعة والتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة وذلك ما يقارب 60% من إجمالي التمويل لعام 2018، وهذا ما يقتضي كذلك تعزيز فروع البنوك التجارية والذي وصل إلى 5,2 فرع لكل 100 ألف ساكن عام 2017، تكثيف الشبكة البريدية. – إقامة مشاريع خضراء مثلا ثم توفير 10.000 فرصة عمل مباشرة في قطاع الاستزراع المائي والحفاظ على 70.000 فرصة عمل في هذا المجال. – توفير وظائف كافية هذا ما كلف الجزائر أموال باهضة قدرت بـ 765 مليار دينار من (2008 – 2018) من أجل تقليص نسبة البطالة والتي كانت 29,5% عام 2008 وصلت إلى 11,7% عام 2018. وهذا ما يشكل تحدي كبير للجزائر للوصول لمعدل البطالة الطبيعي 5% آفاق 2030 يتطلب ذلك تسريع النمو. – الدفاع عن حقوق العمال ومكافحة عمالة الأطفال، الوقاية من مخاطر المهنة والحق في ممارسة الحقوق النقابية.
9. بناء البنية التحتية المرنة وتعزيز الصناعة المستدامة التي تعود بالفائدة على الجميع وتشجيع الابتكار.	– تطوير بنية تحتية مستدامة وقادر على الصمود وبعدما كان المبلغ المخصص للبنية التحتية حوالي 322 مليار دينار جزائري عام 2000 في سنة 2018 أصبح 2707,163 مليار دج. تمديد شبكات النقل وتطويرها (سكك حديدية، الترام، مترو، التلفيريك... إلخ). الاتصالات بلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول 51,5 مليون عام 2018 وهو ما يمثل نسبة تغطية 67,7%. – تم إطلاق القمر الفضائي Alcomsat عام 2017 وذلك في إطار تنفيذ الجزائري لبرنامجها الفضائي (2006 – 2020) والذي يوفر تغطية وطنية

	إقليمية (شمال إفريقيا ومنطقة الساحل). – تعزيز صناعة مستدامة من خلال دعم وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. – كما تدعم الجزائر ضرورة التحلي عن عمليات التصنيع الملوثة للبيئة. – مواجهة تحدي الابتكار.
10. الحد من عدم المساواة في الدخل والإنفاق الاستهلاكي في البلد أو من بلد إلى بلد آخر.	– فيما يخص الدخل والإنفاق الاستهلاكي وتعتبر الجزائر من الدول الأقل تفاوتا في دخل خلال (2010 – 2012) وتنتمي إلى 10 دول التي لديها أدنى معامل جيني في العالم وأعلى معدل مستدام للحد من التفاوتات خلال (1995 – 2011).
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية مفتوحة للجميع آمن ورن ومستدام.	– بناء سكنات عامة وتلبية احتياجات الإسكان في إطار حضري، تشجيع التطوير العقاري، بناء مساكن ريفية، تحفيز النشاط الاقتصادي للبناء. وحددت خطة العمل المعتمدة في 2014 تحقيق 1,6 مليون وحدة سكنية في إطار التسلسل الخمسي (2015 – 2019).
12. إنشاء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.	بالاعتماد على كل ما هو صديق للبيئة مثلا يبلغ إجمالي التوفير المتوقع للوقود خلال الفترة (2017 – 2021) حوالي 10 مليار م^3.
13. اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ وانعكاساتها.	– في عام 2016 وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسيطرة على الفيضانات وتحديد المواقع الخطيرة. – كما عملت على حماية وتوسيع شبكة المناطق المحمية ولاسيما المنتزهات الوطنية حيث زادت من 165361 هكتارا إلى 194.932 هكتار في عام 2019. – تكثيف الخطة الوطنية للتشجير وتكييف القطاع الزراعي لمواجهة تغير المناخ بحيث تم زراعة ما مقداره 33.600 هكتار من الأشجار خلال (2016 – 2018). – الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري حيث انخفض معدل حرق الغاز من 78,6% سنة 1970 إلى 8% عام 2016.
14. الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد واستخدامها على نحو مستدام	– منع وتقليل التلوث البحري في 2017 ثم بداية القيام بحملات تنظيف البحار بمشاركة الجميع وتقليل من حموضة البحر.

15. الحفاظ على النظم الإيكولوجية الأرضية واستعادها، وضمان استغلالها المستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر وإيقاف التدهور الأراضي وضمان التنوع البيولوجي.	– تم تصنيف 8 مناطق محمية من طرف اليونسكو عام 2016. – كما زادت نسبة المواقع المهمة للتنوع البيولوجي في الأراضي التي تقع في المناطق المحمية من 24,6% عام 2000 إلى 38,8% عام 2018. – التنوع البيولوجي للمياه العذبة والتي زادت نسبتها من 15% عام 2000 إلى 49% عام 2018. – مكافحة تدهور الأراضي والتصحر عن طريق استصلاح الأراضي وذلك من خلال تنفيذ حجم 1.300.000 م^3 من أعمال الدفاع عن التربة وترميمها وزراعة 89000 بمعدل تقدم 84% في عام 2018.
16. تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وضمان الوصول إلى العدالة للجميع.	– بلغ عدد القضايا المتعلقة بالاعتداءات على الأشخاص، التي تم معالجتها من قبل أجهزة الأمن 75315 عام 2018 بانخفاض 3,5% في المتوسط خلال السنوات الثلاثة الماضية. – ضمان حقوق الطفل.
17. تعزيز وسائل تنفيذ وإحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.	– تشجيع الاستثمار الأجنبي. – التعاون في التكنولوجيا... إلخ.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الوطني لسنة 2019 حول التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص (40 – 160).

ومن خلال ما سبق يتبين أنه تم تحقيق بعض الإنجازات المهمة ولكن بعد انهيار أسعار المحروقات 2014 وفرض سياسة التقشف سنة 2016 جمدت عدة مشاريع كبرى للمخطط الخماسي لدعم التنمية (2015 – 2019 وتصنيف كذلك ظاهرة الفساد، فالجزائر صنفت من خلال مؤشر الفساد سنة 2019 في المراتب المتدنية محتلة المركز 106 عالميا برصيد 35 نقطة.

كما يعد سوء التدبير عامل مهم كذلك في فشل تحقيق النتائج المرجوة.

ففي سنة 2020 شهدت البلاد حركة غير مسبوقة في محاربة الفساد الذي أصاب جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وأدى إلى محاكمة رجال الأعمال والمسؤولين السامين في الدولة[1].

[1] عطية خمخام، مرجع سبق ذكره، ص 365.

المبحث الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016 – 2030) ومخطط الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي (2020 – 2024)

النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016–2030) كان من المفروض أن يتم تطبيقه، على أن يمر بثلاثة مراحل أساسية ويحقق أهداف التنمية المستدامة. ولكن تم لاحقا اعتماد برنامج أخر وهو البرنامج الحالي والذي يعرف بمخطط الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي (2020 – 2024). فيما يبقى الغموض يكتنف تطبيق برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016–2030).

المطلب الأول: مراحل برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016 – 2030)

تمثلت مراحل برنامج النمو الاقتصادي الجديد في ما يلي:

1. مرحلة الإقلاع من 2016 – 2019:

هي مرحلة تسعى لرفع مؤشرات أداء جميع القطاعات، وركزت الحكومة في هذه المرحلة على سيناريوهات مع مراعاة تقلبات أسعار النفط، حيث تم الإبقاء على سعر الصرف في الفترة ما بين 2016 و2019 في معدل 108 دينار للدولار الواحد، ونسبة التضخم في حدود 4% أما السيناريو الأول: حد أدنى دون تصحيح الموازنة، يتوقع معدل سعر المحروقات بـ 50 دولار للبرميل 2019، مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية في جانب المتعلق بالتجهيز، هذا السيناريو يتوقع تدهورا وإخلالا للتوازنات الداخلية والخارجية مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي مضاعفة مستوى المديونية الداخلية وتدهور لميزان المدفوعات.

والسيناريو الثاني يتوقع ناتج عائد الخزينة السلبي بـ –1,9% من الإنتاج الداخلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات بـ 2,2 مليار دولار مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية والخارجية ومدعما احتياطي الصرف المقدر بـ 27 شهرا من الاستيراد.

2. مرحلة الانتقال من 2020 – 2025:

تسمح هذه المرحلة بتحقيق تثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر إن مرحلة الانتقال التي توجد على أغلب المؤسسات العمومية الخاصة أو المختلطة، تقتضي بأن تستفيد منتجاتها من السلع والخدمات ذات الأولوية في السوق الوطنية ومن أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات من خلال التقليل من الواردات، وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية للصادرات آفاق 2023، ترمي بصفة عامة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بهدف جذب

الاستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا تعزيز قدرات ونوعية التسيير عند الشركات الناشطة في مجال التصدير.

3. مرحلة الاستقرار أو مرحلة الدمج والالتقاء من 2026 إلى 2030:

والتي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني، حيث يستنفذ الاقتصاد الوطني في آخره قدراته الاستدراكية لتلتقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن.

المطلب الثاني: الخطوط التوجيهية للنموذج الاقتصادي الجديد للنمو

يمكن أن تتوزع الخطوط التوجيهية للنموذج الاقتصادي الجدي وفق ما يلي:

1. ديناميكية القطاعات المطلوبة:

على المستوى القطاعي يتوجب تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة وبالأخص: الصناعة الإلكترونية والرقمية، والصناعات الغذائية، والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية، قطاع السياحة، النشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية. بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو. الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى تتراوح بين (6,5 – 7,4)% لقطاع الخدمات، على أساس حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1,7% خلال الفترة المرجعية.

بالإضافة إلى الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة.

2. تعزيز نظام الاستثمار:

تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يستوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما

يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يستوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسلة في ميزانية الدولة شريطة وصنع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة وهذا يتطلب:

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

3. الملاءة الخارجية:

وتمثل تحديا رئيسيا في المرحلة القادمة وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي من المفروض أن يسجل نموا بـ 6,5% سنويا، في حين صادرات المحروقات ستكون 3% خلال السنوات الأولى للتحول. على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة الأحفورية قابلة للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية من خلال توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية من خلال توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وخصوصا مع مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وإقامة مجلس.

المطلب الثالث: مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020 – 2024)

ويعتبر هذا المخطط نقطة تحول أو "تدارك" الاقتصاد الجزائري.

وأهم محاوره تعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (34):المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي (2020 – 2024)

القطاعات الفردية	العدد	المبالغ (مليار دج)
التزويد بمياه الشرب	2465	30,66
الصرف الصحي	1737	24,69
الربط بالكهرباء	1352	16,77
التزويد بالغاز	998	23,96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11,49
النقل العمومي	41	0,39
فك العزلة	3216	67,73
الإنارة العمومية	693	4,75
الصحة الجوارية	364	2,76
فضاءات الألعاب	356	3,27
مكافحة زحف الرمال	3	0,058
التغطية الأمنية	66	0,63
المخاطر الطبيعية	114	1,26
المجموع	**12841**	**188,42**

المصدر:أمحمد بن عدة، محمد لكحل، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020 – 2030، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07 / العدد 1، 2022، ص 414، متوفر على الرابط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/469/71/9696358

من الجدول يتبين أن الاهتمام كان يخص المناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل حيث سطر فيه إنجاز 12841 مشروع تنموي بتمويل 188,42 مليار دج إلى جانب 859,19 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار، كما يلاحظ أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ الحصة الأكبر من مجموع المشاريع التنموية المبرمجة وهي تمثل نسبة 25,4% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة ثم يأتي القطاع الفرعي الخاص بالتزويد بمياه الشرب بـ 2465 مشروع أي ما يعادل 19,9% من إجمالي عدد المشاريع، ثم قطاع الخاص بالصرف الصحي بـ 1737 مشروع وهو ما يمثل 13,52 من إجمالي عدد المشاريع المنجزة واحتل القطاع الفرعي الخاص

بتحسين ظروف التعليم في مناطق الظل المرتبة الرابعة أما المرتبة الخامسة كانت لصالح الربط بالكهرباء، وحل النقل العمومي المرتبة ما قبل الأخيرة والمرتبة الأخيرة وكانت خاصة بمكافحة زحف الرمال بثلاثة مشاريع وبمبلغ قدر إنجازه 0,39 مليار دينار.

وبصفة عامة فإن أهم أهدافه تمثلت في:

- بناء اقتصاد جديد يستفيد منه كل الجزائريين ضمن مبدأ تكافؤ الفرص؛
- تصدير ما لا يقل عن 5 ملايير دولار خارج قطاع المحروقات بدءا من 2021 وحاليا سيتم تصدير ما لا يقل عن 7 ملايير دولار خلال عام 2023 ؛
- تهيئة بعض المصدرين لدخولهم بعض الأسواق الدولية رغم الصعوبات ؛
- توفير جزء وفير من العملة الصعبة لتوسيع مصانع المصدرين ودراسة معمقة لمشاريعهم كي يكونوا بدورهم مصدرا لتزويد البلد بالعملة الصعبة ؛
- تشجيع المستثمرين الجزائريين على الاستثمار في الأسواق الإفريقية خاصة في قطاعات الخدمات والبنوك والنقل بما فيها الطيران.
- نقل البضائع من الخارج يكلف الجزائر ملايير الدولارات بينما هذه الأموال تسمح بامتلاك الجزائر شيكات عمومية في هذا المجال ؛
- الدبلوماسية الجزائري عليها أن تلعب دورها في الدفع بالاقتصاد الوطني للأمام ؛
- رفض جميع الاستثمارات الغير مربحة خاصة تلك المتأتية من الخارج ؛
- جعل الاستثمار الثقيل أكثر قوة ونجاعة من خلال تحقيقه للمنافسة الدولية وتغطية الحاجيات الوطنية وإيجاد طاقة إنجاز مصانع وتحقيق الثروة وتوفير مناصب الشغل وامتصاص الفائض ؛
- العمل على إيجاد مواد أولي محلية واستغلالها لتقليص التبعية ؛
- عدم بيع المواد الخام مجددا أو عدم استيراد لترا واحدا من البنزين والمازوت بدءا من 2021 ؛
- تشجيع الاستثمار بقوة في الصناعة الميكانيكية وتحفيز المناولة في هذا المجال وتوفير عشرات الآلاف من مناصب الشغل ؛

- عدم التفرقة بين القطاع العام والخاص، البقاء للأحسن ويجب أن تكون مردودية مع العلم أن عشرات ملايير من الدولارات خرجت من الخزينة العمومية للاستثمار دون مردودية، هذه الظاهرة يجب أن تتوقف[1] ؛
- المخطط الاستثماري ينبغي أن يستجيب لشروط الإدارة الحديثة وتحديد هدف إدماج وطني عالي ؛
- إنتاج كل مكونات الأدوات الكهرومنزلية في الجزائر ؛
- توحيل "أونساج" لصبغتها الحقيقية يعني الإنتاجية الاقتصادية بدلا من الصبغة الاجتماعية ؛
- الشروع في عملية الرقمنة فورا خاصة فيما يتعلق بقطاع الضرائب ؛
- جعل من إدارة الضرائب أكثر مرونة وأكثر تحفيزا للاستثمار من خلال التخفيضات والتسهيلات ؛
- مراجعة قانون التجارة بما يسمح في تحقيق العدالة فيما يخص القضايا التجارية ؛
- يجب على الأغنياء ورجال الأعمال أو أصحاب الأموال دفع الضرائب ؛
- تشجيع القطاع الزراعي والسماح للمزارعين بالإنتاج وتشجيع الاستثمار في ما يخص عمليات التخزين والتحويل الغذائي والتصدير والعمل على تحقيق الاكتفاء الغذائي وعدم الاستمرار في الاستيراد على حساب الإنتاج الوطني ؛
- حماية المستثمر الذي يحترم القانون ؛
- منح امتيازات ضريبية تصل إلى تخفيضات تقدر بـ 50 ألف دينار عن كل شاب يتم تشغيله بصفة دائمة[2] ؛
- التزام الدولة بعدم الاستدانة تمسكا بالسيادة الوطنية ؛
- المستثمرين في قطاع السكن عليهم أن يقللوا من استعمال المواد المستوردة لأن الجزائر قادرة على توفير كل ما يلزم ؛
- الاستثمار مفتوح للخواص فيما يخص قطاع المناجم ؛

---

[1] مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024) "محركات النمو الجديد"، متوفر على الموقع:
https://www.radioalgerie.dz/nzws/ar/article/20210104/205075.html

[2] المرجع نفسه.

- السماح بالكشف عن الفساد أمام العدالة والصحافة ؛
- التنمية الصناعية تكون بتثمين الموارد الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة ؛
- تحسين مناخ الاستثمار ورفع التجريم عن فعل التسيير وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص ؛
- ترقية أدوات جديدة ورقمنة القطاعات لحوكمة اقتصادية جديدة[1].

[1] مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024) "محركات النمو الجديد"، متوفر على الموقع:
https://www.radioalgerie.dz/nzws/ar/article/20210104/205075.html

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

جاء مخطط عمل الحكومة 2021 في ظرف استثنائي مرتبط بجائحة كوفيد 19 حيث يشكل هذا الظرف غير المسبوق تحديا كبيرا بالنسبة للجزائر التي يتوجب عليها القيام بتسيير الطابع الاستعجالي لوضعية وبائية في تطور المستمر والشروع في آن واحد في الإصلاحات على الصعيدين المؤسساتي والاجتماعي –الاقتصادي خصوصا من أجل إنجاح الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: جائحة كوفيد 19 كأزمة متعددة الأبعاد

منذ ديسمبر 2019 واجهت جميع دول العالم أزمة صحية عالمية غير مسبوقة بفعل جائحة كوفيد 19 التي أثرت بشكل مباشر على نمط تسيير المجتمعات عموما وعلى اقتصادياتها خصوصا. إن مكافحة انتشار فيروس كوفيد 19 وضعت العالم في أزمة اقتصادية عالمية منقطعة النظير لأسباب كثيرة أهمها التدابير المقيدة لحركة الأفراد لاسيما على المستوى الدولي وإجراءات الحجر الصحي. هذه التدابير التي أضرت بالكثير من النشاطات منها السياحة والإطعام ونقل المسافرين، فضلا عن تضرر القطاعات الأخرى بدرجات متفاوتة.

أولا: عالمية جائحة كوفيد 19

تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات تتنوع بين الزكام وأمراض أكثر تعقيدا، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) (SARS-CoV). ويُمثِّل فيروس كورونا المستجد (nCoV) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل. وتعد فيروسات كورونا حَيَوانِيّة المَصْدَر، ويعني ذلك أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر.

وتشمل الأعراض الشائعة للعدوى أعراضًا تنفسية والحمى والسّعال وضيق النفس وصعوبات في التنفس. وفي الحالات الأكثر وخامة، قد تسبب العدوى الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم، والفشل الكُلوي، وحتى الوفاة.

وتشمل التوصيات الموحدة للوقاية من انتشار العدوى: غسل اليدين بانتظام، وتغطية الفم والأنف عند السعال والعطس، وطهي اللحوم والبيض جيدًا. بالإضافة إلى تجنب مخالطة أي شخص تبدو عليه أعراض الإصابة بمرض تنفسي، مثل السعال والعطس[1].

في الجزائر، ساهم انتشار الفيروس في تزايد سخط قوى مجتمعية من المشاركين في الحراك من نواح عديدة أبرزها احتمالية نقل الوباء بشكل أوسع نظرا لعدم الالتزام بالتباعد الاجتماعي وهو ما أدركه فيما بعد عدد كبير من المحتجين. كما عزز الانتشار السريع لفيروس كورونا من دور الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية في التصدي لكل ما يؤدي إلى تهديد الأمن الصحي للمواطن، لأن الهاجس المجتمعي المرتبط بالبقاء يتجاوز أي مطلب آخر، وهو ما بدا جليا في إعلان الرئيس الجزائري في 17 مارس 2020 عن منع كل المظاهرات "مهما كان" وهو ما ساهم لاحقا في توقف نشاط مختلف المرافق العمومية والمؤسسات الخاصة عدا قطاعي الصحة والأمن وعطّل أيضا سير العملية التعليمية وعمق الأزمة الاقتصادية.

11 مارس 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية في أن تفشي مرض كوفيد19 قد بلغ مستوى الجائحة ودعت الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشاره. حيث يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. ويُلزم الدول باتخاذ تدابير لمنع تهديد الصحة العامة وتقديم الرعاية الطبية لمن يحتاجها. ويُقر قانون حقوق الإنسان أيضا بأن القيود التي تُفرض على بعض الحقوق في سياق التهديدات الخطيرة للصحة العامة وحالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة[2] والتي يمكن تبريرها عندما يكون لها أساس قانوني وتكون ضرورية للغاية بناءا على أدلة علمية ولا يكون تطبيقها تعسفيا ولا تمييزيا، ولفترة زمنية محددة.

لقد انعكست إجراءات الحجر الصحي الخاصة بالسكان على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسبب تراجع مداخيل العمال (ذوي المهن الحرة أو الأجراء أو من ينشطون في القطاع غير الرسمي) وهو ما تطلب تعزيز النشاط الاجتماعي للدولة من أجل مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن الجائحة.

---

[1] منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، https://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html

[2] خالد تلعيش، جائحة كورونا (كوفيد19) وأثرها على مخرجات السياسة العامة بالجزائر: التداعيات والآليات، مجلة الفكر، المجلد 15، العدد 3(2020)، ص ص (89–105)، مقال على الخط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/131/15/3/141075

ثانيا: التدابير والإجراءات الوقائية المتخذة

على غرار باقي الدول واجهت الجزائر خلال 2021 موجة ثالثة لجائحة كوفيد 19 تسبب فيها فيروس متحور فتاك، وضعت المنظومة الصحية الوطنية تحت ضغط شديد متزايد[1] أدى إلى مزيد من الضغوطات على ميزانية الدولة بسبب تراجع الإيرادات الجبائية ورغم هذه الوضعية الصعبة فإن الحكومة تلتزم باتخاذ كل التدابير الملائمة التي تسمح بتدارك الوضع الصحي والتكفّل بآثاره الاجتماعية والاقتصادية ومتمسكة بمواصلة إجراءات الدعم الاجتماعي وتدعيم النشاط الاقتصادي.

لقد اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية لمواجهة أزمة فيروس كورونا تجلت في عدد من المراسيم التنفيذية التي جاءت لمواجهة الوضع الاستثنائي[2].

عالميا، يمكننا ذكر أهم تدابير الوقاية من الإصابة بفيروسات كورونا على النحو التالي[3]:

- الابتعاد مسافة متر واحد على الأقل عن الآخرين للحد من مخاطر الإصابة بالعدوى عندما يسعلون أو يعطسون أو يتكلمون. ابتعد مسافة أكبر من ذلك عن الآخرين عندما تكون في أماكن مغلقة. كلما ابتعدت مسافة أكبر، كان ذلك أفضل.
- جعل ارتداء الكمامة عادة عندما نكون مع أشخاص آخرين والتخلص منها بشكل سليم مع ضرورة احترام التدابير التالية:
  - تنظيف اليدين قبل أن ترتدي الكمامة، وقبل خلعها وبعده.
  - تأكد من أنها تغطي أنفك وفمك وذقنك.
  - عندما تخلع الكمامة، احفظها في كيس بلاستيكي نظيف، واحرص يومياً على غسلها إذا كانت كمامة قماشية أو التخلّص منها في صندوق النفايات إذا كانت كمامة طبية. ولا تستعمل الكمامات المزودة بصمامات.
  - تجنب الأماكن المغلقة أو المكتظة أو التي تنطوي على مخالطة لصيقة.
  - تنظيف اليدين جيداً بانتظام باستخدام مطهر اليدين الكحولي أو اغسلهما بالماء والصابون.

---

[1] مصالح رئيس الجمهورية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، سبتمبر 2021، ص 6.

[2] وردة شيبان وسامية مقعاش، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر–دراسة اقتصادية تحليلية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 5، العدد 1، جوان 2022، ص ص (585– 604)، مقال على الخط:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/635/5/1/196882

[3] منظمة الصحة العالمية https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public

- تجنب لمس العينين والأنف والفم.
- تغطِية الفم والأنف بثني المرفق أو بمنديل ورقي عند السعال أو العطس. ثم تخلص من المنديل الورقي على الفور في صندوق قمامة مغلق.
- تنظيف الأسطح وتطهيرها بشكل متكرر ولاسيما تلك التي تُلمس بانتظام، مثل مقابض الأبواب والحنفيات وشاشات الهاتف وغيرها.

أما في ما ينبغي عمله عند الشعور بأعراض المرض والمتمثلة عموما في الحمى والسعال الجاف والإرهاق فقدان الذوق أو الشم، والآلام والأوجاع، والصداع، والتهاب الحلق، واحتقان الأنف، واحمرار العينين، والإسهال، والطفح الجلدي؛ فإنه ينبغي:

- ألزم المنزل واعزل نفسك حتى لو كنت مصاباً بأعراض خفيفة مثل السعال والصداع والحمى الخفيفة، إلى أن تتعافى.
- اتصل بمقدم الرعاية الصحية أو الخط الساخن للحصول على المشورة.
- اطلب من شخص آخر أن يحضر لك المشتريات. وإذا اضطررت إلى مغادرة المنزل أو استدعاء شخص ليبقى إلى جانبك، البس كمامة لتتجنب نقل العدوى إلى الآخرين.
- إذا كنت مصاباً بالحمى والسعال وصعوبة التنفس، التمس الرعاية الطبية على الفور. اتصل بالهاتف أولاً إذا استطعت، واتّبع توجيهات السلطة الصحية المحلية.

ثالثا : انعكاسات أزمة كوفيد19 على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

لقد كانت الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا عميقة حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي نتيجة لثلاث قنوات رئيسية هي:

1. تأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس وكذلك إجراءات احتواءه.
2. تأثر جانب الطلب عالميا وخصوصا في قطاع السياحة وصناعة الترفيه.
3. انتشار هذه الآثار عالميا نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين. كما تأثرت الاقتصاديات العربية سلبا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة وعائدات صادرات النفط.

لقد كانت الآثار الاقتصادية للجائحة بالغة الحدة في الاقتصادات الصاعدة حيث كشفت حالات فقدان الدخل الناجمة عنها عن أوجه الهشاشة الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل، بل زادت من تفاقمها. فمع انتشار الجائحة في عام 2020، أصبح من الواضح أن جانباً كبيراً من القطاع العائلي وقطاع الشركات لم يكن مؤهلاً لتحمل صدمة تصيب الدخل من حيث طول أمدها واتساع نطاقها. وتشير الدراسات المستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة، على سبيل المثال، إلى أن أكثر من 50% من الأسر في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل. وبالمثل، لم تغط الاحتياطيات النقدية لدى الشركات متوسطة الحجم سوى أقل من 55 يوما من النفقات. وكان جزء كبير من القطاع العائلي وقطاع الشركات في الاقتصادات الصاعدة مثقلاً بالفعل بمستويات مرتفعة من الديون غير المستدامة قبل وقوع الأزمة، وواجه صعوبة في خدمة تلك الديون عندما أدت الجائحة وما ارتبط بها من تدابير الصحة العامة إلى انخفاض حاد في دخل الأسر وإيرادات الشركات[1].

لقد أثرت الأزمة تأثيراً حاداً على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم، حيث ارتفع معدل الفقر العالمي لأول مرة منذ جيل كامل، وأدت حالات فقدان الدخل غير المتناسبة فيما بين الفئات المحرومة إلى ارتفاع كبير في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ووفقاً لبيانات المسح، في عام 2020، سجل معدل البطالة المؤقتة في 70% من جميع البلدان نسبة أعلى بين العمال الذين لم يتموا إلا مرحلة التعليم الابتدائي.أما حالات فقدان الدخل فكانت أيضاً أكبر بين الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية ذوي المستويات التعليمية النظامية الأقل.وقد تأثرت النساء، على وجه الخصوص، بفقدان الدخل والعمل لأنهن كن على الأرجح يعملن في قطاعات تضررت بقدر أكبر من جراء تدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي.

يوضح الجدول التالي معدل النمو والانكماش في بعض الاقتصاديات مع بداية جائحة كوفيد19خلال الفترة 2019–2020.

[1] الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد19)، موقع البنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis

الجدول رقم (35): معدل النمو والانكماش في بعض الاقتصاديات الكبرى مع بداية أزمة كوفيد 2019

البلد	معدل النمو 2019	معدل الانكماش 2020
الولايات المتحدة الأمريكية	%2,4	%31,4
الصين	%6,1	%6,8
اليابان	%2,1	%7,8
ألمانيا	%0,5	%9,7
بريطانيا	%1,5	%20

المصدر: وردة شيبان، سامية مقعاش، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر–دراسة اقتصادية تحليلية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد1، جوان 2022، ص ص (585–604). مقال على الخط:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/635/5/1/196882

وتبرز أنماط مماثلة فيما بين الشركات. فقد كانت الشركات الأصغر حجماً ومنشآت الأعمال غير الرسمية والمشروعات التي ليس لديها سوى سبل وصول محدودة إلى سوق الائتمان الرسمي أكثر تضرراً من حالات فقدان الدخل الناجمة عن جائحة كورونا. أما الشركات الأكبر حجماً فقد خاضت غمار الأزمة وهي تملك القدرة على تغطية نفقاتها لمدة تصل إلى 65 يوماً، مقارنة بمدة 59 يوماً للشركات متوسطة الحجم و53 يوماً لمنشآت الأعمال الصغيرة و50 يوماً لمنشآت الأعمال متناهية الصغر. بالإضافة إلى ذلك، شكلت منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة للغاية في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، مثل خدمات الإقامة والطعام، وتجارة التجزئة، والخدمات الشخصية.

من جانب آخر فقد كان لانتشار فيروس كورونا آثارا إيجابية أهمها تراجع معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون نتيجة تراجع النشاط الصناعي العالمي، وكذلك استفادة العديد من القطاعات الأخرى مثل الأدوية والاتصالات وشركات التجارة الالكترونية.

وعلى غرار كافة الدول فقد سجلت الجزائر آثارا سلبية وتكاليفا باهضة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة في مجالات الصناعة والنقل والسياحة وجميع المرافق الاقتصادية الخدماتية. فلقد أثر انتشار الفيروس بصفة كارثية على جل القطاع الاقتصادي الجزائري حيث أن نسيجه الصناعي والاستهلاكي يعتمد بدرجة كبيرة رئيسية على الخارج. كما فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة خلال أزمة فيروس كورونا بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما وضع صانعي القرار في مأزق

جديد[1] تجاه الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية يضاف إلى الأزمة السياسية التي بدأت مع 2019 والتي أحدثت عجزا في الميزانية. نلخص أهم الانعكاسات الاقتصادية للجائحة على النحو التالي:

رابعا: انعكاسات أزمة الكوفيد على النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018– 2021 تراجعا على مستوى معدلات النمو الاقتصادي والذي نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (36): تطور معدل النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018–2021

السنة	2018	2019	2020	2021
معدل نمو الناتج المحلي لإجمالي	%1,2	%0,8	%6,1–	%2,4

المصدر: وردة شيبان وسامية مقعاش، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر–دراسة اقتصادية تحليلية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 1، جوان 2022، ص ص (585– 604)، مقال على الخط:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/635/5/1/196882

المطلب الثاني: تحديات الإنعاش الاقتصادي على الصعيد الاقتصادي

سجل النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2020 على غرار معظم بلدان العالم تطورا سلبيا بنسبة 4,6%قبل أن يتعافى في الثلاثي الأول من سنة 2021 حيث بلغ 2,3%. ومن المتوقع أن 3,6% بالنسبة لسنة 2021، و 4% بالنسبة لسنة 2022، مع الإشارة إلى أن هذه التقديرات استندت خصوصا على مدى تطور جائحة كوفيد 19 في الجزائر وفي العالم وعلى وتيرة انتعاش النشاط الاقتصادي في البلدان المتطورة والنامية.

لا يزال الاقتصاد الجزائري يشهد خلال مراحل تطوره العديد من التحديات والمعوقات التي تشكل حجر عثرة أمام تحقيق هدف التنمية والخروج من التبعية النفطية، ويمكن أن نلخص أهم هذه الصعوبات على النحو التالي:

- اعتماد هيكل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بشكل أساسي على قطاع المحروقات،
- عدم تمكن التوسع في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء من تعويض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات الذي سجل تراجعا بسبب تذبذبات الأسعار العالمية للنفط.

[1] خالد تلعيش، مرجع سبق ذكره..

انخفاض الاستثمارات العمومية باستثناء قطاع المحروقات الذي يعتبر ضروري لتوفير الموارد المالية، ومن أجل تدارك الهشاشة الهيكلية للنموذج الاقتصادي الجزائري الناتج عن التبعية الشديدة لقطاع المحروقات فإن الحكومات المتعاقبة تعمل على تغيير هذا النموذج قصد تنويع الاقتصاد لاسيما الصادرات خارج المحروقات، وهو ما سيمكن الجزائر من انتهاج سبيل تنمية اقتصادية قوية وشاملة وتضامنية. كما تعمل على تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي في إطار رؤية إستراتيجية تهدف إلى تنمية القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

يمكن تلخيص أهم التحديات الاقتصادية لإحداث الإنعاش الاقتصادي في الجزائر على النحو التالي:

أولا: الإصلاحات الجبائية وإصلاح المنظومة المصرفية وتنويع مصادر التمويل

يشكل إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وعصرنتها حجر الزاوية لنجاح مختلف الإصلاحات الاقتصادية. كما يشكل ركنا أساس ا لكل الإصلاحات إلى جانب تحسين مناخ الاستثمار، علاوة على أنه من الضروري تحسين هذا الجانب بشكل أوسع من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات لإنشاء مؤسسات وتيسير الحصول على العقار والقروض والخدمات العمومية عالية الجودة، فضلا عن أن تلتزم بالعصرنة ومكافحة الممارسات البيروقراطية المثبطة.

وضمن نفس السياق تعمل الحكومة على توسيع مصادر التمويل وتنويعها من خلال تسخير القدرات الضرورية والصيغ الملائمة وكذلك بعث دور البورصة في النشاط الاقتصادي.

ولضمان تسيير أكثر فعالية للمالية العمومية وتوسيع الوعاء الضريبي لاسيما من خلال الحد من نشاط القطاع غير الرسمي ورفع المردودية الجبائية بشكل فعال وعادل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. كما ستساهم هذه الإصلاحات في استعادة توازن الميزانية.

يعتبر تنويع مصادر التمويل بالنسبة للمنشآت الأساسية من بين أحد أهم التحديات التي تواجه الإنعاش الاقتصادي وذلك للحفاظ على الموارد المحدودة للميزانية وتوجيهها نحو الوضعيات التي تفتقر إلى بديل آخر غير تمويل الميزانية.

ثانيا: ضمان الاندماج المالي والاقتصادي للقطاع غير الرسمي

يمثل الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة واسعة الانتشار على المستوى العالمي، ووفقا لمنظمة العمل الدولية فإن حوالي ملياري (2 مليار) أو ما يقارب 60% من سكان العالم العاملين ينشطون في القطاع غير الرسمي. وينخفض حجم القطاع غير الرسمي ببطء كلما تطورت الاقتصاديات. ويمثل القطاع غير الرسمي حوالي ثلث النشاط الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط و15% منه في الاقتصاديات المتقدمة[1].

نقصد بالقطاع غير الرسمي هو القطاع الذي يضم أنشطة ذات قيمة سوقية من شأنها زيادة الإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج المحلي إذا تم تسجيلها.

ونقصد بالإدماج الاقتصادي للقطاع غير الرسمي التسجيل القانوني للأنشطة الاقتصادية والمشاريع التي تعمل دون تراخيص حكومية وكذلك قصد توسيع الوعاء الضريبي بضم الأنشطة الاقتصادية الموازية.

لقد شهد القطاع غير الرسمي في الجزائر تطورا متزامنا مع المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني، ويشكل حاليا أكثر من ثلث الناتج الوطني. ويشكل تنامي هذا القطاع ضياع جزء كبير من إيرادات الخزانة العامة للدولة كما يؤثر بشكل مباشر على صحة البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية. وفي المقابل يعتقد الكثير من الاقتصاديين أنّ القطاع غير الرسمي يعتبر بديلا وقت الأزمات ومصدرا مهما للطبقة الفقيرة.

يعتبر إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري واحدة من الآليات السياسية التي تبنتها مختلف الإصلاحات الاقتصادية من أجل القضاء على مختلف الاختلالات المرتبطة بالموازنة العامة، ومناخ بيئة الأعمال والاستثمار.

وعلى الرغم من الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي فإنه يمكن تلخيص بعض الآثار الإيجابية التي يحققها كالتالي[2]:

- المساهمة في حل أزمة البطالة، التخفيف من حدة الفقر وانتشار الأمراض والمشاكل الاجتماعية والأمنية،

---

[1] ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟ مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2020 ، مقال على الخط:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2020/12/pdf/basics.pdf

[2] دلال بن سمينة، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36–37، نوفمبر 2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص (405–418).

- سهولة الالتحاق بالقطاع غير الرسمي حيث لا يخضع للأعباء البيروقراطية،
- تقديم الخدمات والسلع التي يحتاجها المجتمع في حياته اليومية،
- مساهمته في الناتج الإجمالي على الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لحجم تلك المساهمة.

ثالثا: التحكم في عمليات التجارة الخارجية وتعزيز قدرة الولوج إلى الأسواق الدولية

سعيا منها لتعظيم منافع الانفتاح التجاري والولوج إلى الأسواق الدولية والاندماج في النظام التجاري العالمي ؛ سارعت الجزائر في اتخاذ الكثير من التدابير والإصلاحات التجارية وسن التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية تمحورت حول إجراءات تحرير ورفع القيود على قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد كان لنظرية النمو الداخلي الدور الكبير في دراسة العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل وذلك من خلال[1]:

- جلب واستيعاب التكنولوجيا،
- تحقيق تخصيص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطية وتقديم منتجات جديدة،
- تحفيز وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية والتي تكون مرفوقة بأساليب التسيير المتقدمة والمهارات التي تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي،
- تشجيع المنتجين المحليين لتطوير منتجاتهم ومنافسة المنتجات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى إبقاء أسعار تكاليف السعر الوسيطية ونصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي بأسعار منخفضة.

إنه وعلى الرغم من أن الجزائر "تزخر بالموارد الطبيعية التي تؤهلها إلى زيادة صادراتها إلاّ أنها تعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى، فهي تركز على قطاع المحروقات بينما تبقى مساهمة باقي القطاعات جد محدودة ومنها القطاع الفلاحي. ومن جانب الواردات فإن أكبر حصة من نصيب المواد نصف المصنعة تليها المواد الغذائية، أما الواردات من التجهيزات الفلاحية فهي شبه معدومة، وهذا راجع

[1] زكريا جرفي، الناصر بو طيب، شهرزاد إسماعيل، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2019 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد2، سبتمبر 2021، ص ص (91–109). مقال على الخط:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/442/5/2/166322

لعدم وجود سياسات اقتصادية مناسبة، والتي تدخل ضمن صلاحيات الحكومة التي بإمكانها تسطير سياسات ملائمة تسمح بدعم النمو الاقتصادي في الآجال الطويلة"[1].

لقد توصلت دراسة **زكريا جرفي، الناصر بوطيب، شهرزاد إسماعيل، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL**، إلى أن الانفتاح التجاري في الجزائر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، بالرغم مما تملكه الجزائر من إمكانيات تسمح لها بالاستثمار في القطاعات الحيوية كالقطاع السياحي والفلاحي ودعم العملية التصديرية، إلا أن سوء التسيير والتخطيط حال دون ذلك.

رابعا: التنويع الاقتصادي

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد على النفط في تمويل ميزانياتها وهو ما يعني أن تذبذب أسعار المحروقات يؤثر على الاقتصاد. ولقد تبنت الحكومة الجزائرية منذ الأزمة النفطية 1986 مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية تهدف إلى الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا وذلك للتخفيف من حدة التذبذبات في أسعار البترول العالمية. وتهدف مختلف التدابير إلى تشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي من خلال التسهيلات والتحفيزات الضريبية وتقديم الدعم للشباب الراغب في إنشاء المشاريع.

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي باختلاف الرؤى والتوجهات الاقتصادية حيث نجد من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، وفريق آخر يربط التنويع بهيكل الصادرات. وتجدر الإشارة إلى أن تنويع سلة السلع التصديرية يعتبر جزءا من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزءا أساسيا من تنويع هياكل الإنتاج وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات[2].

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه:

---

[1] زكريا جرفي، الناصر بو طيب، شهرزاد إسماعيل، مرجع سبق ذكره.

[2] جحنين كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

- تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.
- زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي قد يواجهها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا[1].

من خلال التعاريف السابقة فإنه يمكن تلخيص أهم أهداف التنويع الاقتصادي في تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى. كما يمكن أن نلخص أهمية التنويع الاقتصادي في ما يلي:

- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى وزيادة القيمة المضافة.
- إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي،
- تشجيع القطاع الخاص من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة والاستثمار الأجنبي المباشر،
- الزيادة في استيعاب الرأس مال البشري،
- التمكين من بناء اقتصاد مستدام.
- تعزيز دور الحوكمة في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي حيث تساهم الحوكمة في تصميم وتنفيذ سياسات هادفة في تعزيز القطاعات الناشئة والإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية.

وضمن نفس السياق يؤدي التنويع الاقتصادي إلى رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاستثمار والصادرات والإنتاج ودعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات الخارجية.

---

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص ص (13–36). على الخط:
https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_19/3.dif%20ahmed.pdf

المطلب الثالث: تحديات الإنعاش الاقتصادي على الصعيد الاجتماعي

تلتزم الدولة من خلال سياستها الاجتماعية بتعزيز المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي من حيث الفعالية والإنصاف مع إبلاء عناية خاصة للتكفل بالفئات السكانية الهشة. كما تلتزم بتدعيم القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما من خلال اعتماد مقاربة اقتصادية لسياستها الخاصة بالتشغيل تتمثل في التحفيز على إنشاء مؤسسات ومؤسسات مصغرة في القطاعات الواعدة.

يمكن تلخيص أهم التحديات الاجتماعية لإحداث الإنعاش الاقتصادي في الجزائر على النحو التالي:

أولا: تطوير المرفق العام

لقد تنوع نشاط الدولة وتعددت وظائفها عبر التاريخ إلا أنها كانت دائما تسعى وراء إشباع الحاجات العامة التي كانت في اتساع دائم مما واكبه اتساعا في مجالات تدخل لدولة ونشاطاتها.

ويعتبر المرفق العام نشاطا يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، يمكن تعريفه بأنه "منظمة عامة تقدم خدمة عامة باستخدام أساليب السلطة العامة"[1].

يمكن ذكر أركان المرفق العام كما يلي:

- تلبية الحاجات العامة،
- منظمة لا تهدف إلى تحقيق هدف الربح،
- يرتبط بالإدارة العامة ويخضع لنظام قانوني استثنائي.

تنقسم المرافق العامة حسب موضوعها إلى:

المرافق العامة الإدارية: تنشئها الإدارات العامة لممارسة وظيفتها والمتمثلة أساسا في النشاط التقليدي للدولة مثل التعليم، الصحة الأمن وغيرها.

المرافق العامة الاقتصادية والاجتماعية: نتيجة ازدياد تدخل الدولة في الحياة العامة خاصة في الميادين الصناعية والتجارية؛ ظهر هذا النوع من المرافق العامة مثل الضمان الاجتماعي، التأمينات، الحماية الاجتماعية وغيرها.

[1] المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية ، مجلة أكاديمية محكّمة نصف سنوية تعنى بالنشر في مجال الدراسات التاريخية والقانونية، العدد 1 و2، جوان 2016، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، ص12.

ينبغي المحافظة على البعد التنموي للمرفق العام لمعالجة الاختلالات البنيوية والوظيفية التي يعاني منها المرفق، وإخضاع تسييرها إلى مجموعة من المبادئ والقيم المؤطرة لنشاطها، والعمل على تحسين علاقة المرفق العمومي بالمواطن من خلال:

- الالتزام بدعم أخلاقيات المرافق العامة وتطبيق مبادئ الحوكمة،
- احترام الشرعية ومبادئ دولة الحق والقانون،
- تعليل القرارات.

إن تطور وتتنوع وظيفة الدولة وتدخلها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره فرض عليها التفكير في طرق جديدة لإدارة المرافق العامة خاصة في ظل النقائص التي واجهت التسيير التقليدي لهذه المرافق.

وفي إطار سياستها الانفتاحية منذ 1989 حاولت الجزائر من خلال الإصلاح الإداري تطوير وإيجاد أساليب جديدة تتماشى مع هذه المرافق تحقق النجاعة والفعالية. ومع توسع دائرة العمل وتزايد اتجاه الدول نحو سياسة الاقتصاد الحر والاعتماد على القطاع الخاص بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولية وكفالة حرية تداول رؤوس الأموال بين الدول المختلفة، خاصة في أن الحياة المدنية حديثا تتطلب إيجاد مرافق عامة ذات كفاءة عالية قد تعجز عنها ميزانيات الدول وهو ما يتطلب التوسع في هذه المشاريع عن طريق أساليب جديدة تتماشى مع متطلبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرض ضرورة المواكبة.

ثانيا: تحسين نوعية المعيشة

مصطلح "مستوى المعيشة" من المصطلحات واسعة الاستخدام من قبل مختلف المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالاقتصاد منذ بداية القرن العشرين ومع ذلك لم يتوصلوا إلى تحديد مفهوم دقيق له بسبب اختلاف المعطيات الاقتصادية والاجتماعية للدول. وعموما فإن مستوى المعيشة يهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها للأفراد والمجتمعات.

يمكن أن نعرّف مستوى المعيشة على أنه: " مجموع ما يملكه الفرد والمجتمع من سلع وخدمات سواء كانت مادية أو غير مادية كالتعليم والصحة وغيرها خلال فترة زمنية معينة والتي تم انتقاؤها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ؛ كتوفيرها مجانيا من طرف الحكومة أو من أطراف أخرى، حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة"[1].

[1]كون فتيحة، خليل عبد القادر، دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر 2001–2018، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد1، 2020، ص ص (282–304)، مقال على الخط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/259/8/1/118494

وضمن نفس السياق فقد حاولت **دراسة كون فتيحة، خليل عبد القادر، دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر 2001–2018**معرفة مستوى المعيشة في الجزائر من خلال تحليل وتفسير مجموعة من المؤشرات الدالة عليه للفترة 2001–2020، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الإحصائيات الدولية والوطنية حول المستوى المعيشي في الجزائر كانت في تحسن ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث بذلت الحكومة الجزائرية ما في وسعها من أجل دعم عجلة التنمية وتحسين الإطار المعيشي لسكانها، والحد من ظاهرة الفقر وتحقيق عدالة في توزيع الدخل، ودعم تشغيل الشباب؛ ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب لعدم توفر مجموعة من العوامل من بينها:

- عدم فعالية القطاع الإنتاجي،
- الاعتماد على الجباية البترولية كأهم مصدر من مصادر دخل الدولة.

مما أدى إلى عدم فاعلية زيادة مداخيل المواطنين، لعدم مقابلة تلك الزيادة بالإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تخفيف حدة ارتفاع الأسعار، وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، ومنها تحسين مستوى معيشتهم.

ويُثار التساؤل هنا عن مدى الاستمرارية في هذا التحسن، حيث نرى أنه من أجل المحافظة عليه واستمراره على المدى الطويل لأنه من الضروري تطبيق سياسات تركز على تنمية المورد البشري من خلال:

- الاستثمار في الموارد والأنشطة الاقتصادية التي تولّد الثروة والإنتاج خاصة القطاع الفلاحي وقطاع السياحة،
- الاهتمام بالمعرفة ونوعية التعليم والخدمات الصحية.

ثالثا: الاهتمام برأس المال البشري

مع تحول الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة أصبح رأس المال البشري هو المصدر الأول لإنشاء القيمة المضافة في المؤسسة وبالتالي التميز عن المنافسين،و يرجع ذلك لقدرته على إنشاء المنتجات الجديدة أو تطوير وتحسين المنتجات الحالية– الإبتكار. وفي ظل ثورة المعلومات التي يشهدها العالم أصبحت المؤسسات مفتوحة على معارف عديدة ومتنوعة لا حصر لها، هذا ما أدى بها إلى تصفية وتنقيح ومن ثم استعمال المعرفة المنشِئة للقيمة وللميزة التنافسية. وهي التي يطلق عليها الرأسمال البشري المتعلم.

لقد أصبح الرأس مال البشري مصدرا للربحية والدعامة التنافسية للمؤسسة، فالاهتمام به يعد أمرا حاتميا تفرضه طبيعة التحديات العلمية والتطورات التكنولوجية السريعة والضغوط التنافسية الجديدة، والقدرات الفكرية العالية أصبحت من أهم عوامل التفوق والتميز في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، فكل الإبداعات تبدأ بأفكار خلاقة[1].

رابعا: ما يعرف بمناطق الظل

أُطلق البرنامج المخصص لمناطق الظل في بداية سنة 2020 بناءا على تعليمة السيد رئيس الجمهورية، حيث تلتزم الحكومة بمواصلة تنفيذه بهدف تقليص الفوارق ومظاهر التباين بين المناطق في مجال التنمية وفك العزلة عن المناطق النائية من خلال مواصلة تعميم توصيلها بمختلف شبكات الطرقات والغاز والكهرباء والماء الشروب وغيرها من أجل الاستفادة بشكل أمثل من الخدمات العمومية الأساسية، حيث تلتزم الدولة بمواصلة الجهود الرامية إلى تقليص الفوارق من خلال اعتماد مقارنة شاملة ومتكاملة ومدمجة مع انجاز مشاريع ذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية.

المطلب الرابع: تحديات على الصعيد البيئي

يعتبر التصالح مع البيئة السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية الاقتصادية المستدامة في زمن أصبحت فيه قضية حماية البيئة والمحافظة عليها من كافة أنواع التلوث واحدة من بين أهم قضايا العصر ومن أخطر المشكلات التي تعاني منها جميع دول العالم.

شرعت السلطات الجزائرية–على غرار الكثير من الدول–في وضع القواعد التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل التكفل بموضوع حماية البيئة ودعمتها بسياسة بيئية وإستراتيجية وطنية لتنفيذ هذه السياسة. كما بادرت إلى نشر الوعي البيئي في جميع الأوساط بما فيها المؤسسات الاقتصادية من أجل العمل سويا بطريقة تدريجية على معالجة الأضرار البيئية وتفادي وقوعها مستقبلا من خلال وسائل وطرق أثناء العلية الإنتاجية تكون صديقة للبيئة حسب ما تمليه متطلبات الاقتصاد الأخضر لاسيما تشجيع ومساعدة المؤسسات الاقتصادية لإدماج نظام الإدارة البيئية، وإرساء قواعد الحوكمة البيئية ونشر الثقافة وترسيخ التربية البيئية على جميع المستويات بما يتماشى مع متطلبات الواقع[2].

---

[1] طاري عبد القادر، بن زيدان الحاج، علاقة الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري دراسة حالة مؤسسة الكوبل بسيدي بن ذهبية بمستغانم،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد1، 2019، ص ص (258– 270)، مقال على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/324/12/1/94909

[2]طريق صدار مسعودة، تفعيل السياسات الاقتصادية لمواجهة التلوث البيئي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2018، ص 242.

لقد أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم ضرورة وأهمية حماية البيئة في ظل مساعي تحقيق التنمية المستدامة من خلال نظام إنتاجي يهدف إلى ضمان تحقيق وتوفير الغذاء وتحقيق مستوى مناسب من التشغيل وزيادة الدخل والحفاظ على الموارد الطبيعية والبحث عن البدائل دون الإخلال بالبيئة.

1. واقع الوضع البيئي في الجزائر:

جاء في تقرير البنك العالمي حول الجزائر الصادر في أوت 1989 حول السياق الاقتصادي والاجتماعي أن البيئة في الجزائر تستدعي التعامل معها بجدية أكثر من خلال إعادة النظر في علاقة التفاعل التي تربط الإنسان بالبيئة بالنظر إلى تدهور الأوساط الطبيعية وتلوث المياه والساحل البحري والهواء وتراكم النفايات السامة على مستوى المنشآت الصناعية وتعميم المزابل غير المراقبة التي أصبحت حقائق ملموسة لا يمكن تداركها .

2. أسباب التلوث البيئي في الجزائر:

في الجزائر، تعود أسباب التلوث البيئي في مجملها إلى أسباب مختلفة يمكن أن نلخصها على النحو التالي:

– **أسباب مرتبطة بنموذج التنمية المتبنى:** تميزت الفترة الممتدة من 1970 إلى 1985 ببناء صناعات ثقيلة واسعة سمح لها بتحقيق نصيبا من التقدم حيث سجلت سنة 1977 نسبة نمو في الدخل الداخلي الخام قدرها 7,2%. لقد سمح هذا النموذج بتحسين نوعية حياة المواطنين ولكنه في المقابل كلف تكثيف استغلال الموارد الطبيعية من الطاقات الأحفورية والأراضي الفلاحية والغابات وهو ما شكل انتهاكا للبيئة التي أصبحت تعاني اختلالا في توازن نظمها. ومع استمرار النموذج التنموي أصبح التدهور البيئي واقعا ملموسا وتبين أن عمليات التصنيع واستغلال الموارد الطبيعية إضافة للتوسع العمراني السريع في المناطق الساحلية قد ساهمت في ظهور التنوع البيئي بأنواعه[1].

– **أسباب متعلقة بالنشاطات الاقتصادية:** تعتبر الصناعة محرك بناء قاعدة اقتصادية قوية بحيث لم يكن ينظر للصناعة قبل مؤتمر استكهولم سنة 1972 إلا من هذا الجانب، إلا أنه اليوم قد أصبحت الصناعة مصدر قلق لما تسببه من تلوث للبيئة من خلال النفايات الصلبة والسائلة والدخان المتصاعد الذي يعتبر أحد أهم ملوثات الهواء وبالإضافة إلى النشاط الصناعي هناك النشاط الزراعي ووسائل النقل التي تساهم من جانبها في الإضرار بالبيئة من خلال الممارسات الخاطئة المضرة بالموجودات الطبيعية.

[1] طريق صدار مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

– **أسباب متعلقة بالظواهر الطبيعية:** يتميز الإقليم الطبيعي للجزائر بالتباين وهو إقليم مهدد بالخطر الزلزالي بحكم موقع الجزائر المتواجد فوق خط زلزالي بالإضافة إلى أنّ المنطقة تعاني من اختلالات بيئية أخرى (الصحراء الإفريقية، حوض المتوسط).

3. إجراءات حماية البيئة في الجزائر:

أصبح للدولة أدوارا تتماشى مع متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي فرض نفسه حيث تطمح إلى آفاق التنمية المستدامة من خلال تبني إستراتيجيات جديدة مجملها تصب فيما يعرف بالاقتصاد الأخضر؛ تقوم الدولة من خلال سياساتها بتجسيد دورها بوضع إجراءات وتدابير توجيه الأنشطة في مجال معين دون غيره استجابة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أصبحت مسألة حماية البيئة تستدعي مشاركة الجميع لما تحمله من تأثير على صحة مسار التنمية المتبع.

نقصد بحماية البيئة الصيانة اللازمة للعناصر المكونة لها وعدم تلويثها وحماية البيئة لا تعني القضاء نهائيا على التلوث وعدم السماح بأي نسبة من التلوث فذلك أمر شبه مستحيل في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة ,إنما القبول بحد أدنى من التلوث لا يشكل خطرا كبيرا على المجتمع ويضمن للموارد الطبيعية نقاءها وتجددها. من أجل ذلك تقوم الدول ممثلة في حكوماتها بوضع سياسات بيئية متلائمة مع طبيعة النمط التنموي المتبع وتسعى إلى تجسيدها من خلال استراتيجيات تتبناها وتستعين في ذلك بمجموعة من الأدوات تعمل كلها في اتجاه واحد لمواجهة التلوث البيئي والمحافظة على البيئة.

في إطار حماية البيئة قامت الجزائر بسن مجموعة القوانين وإنشاء هيئات ذات طابع بيئي مهمتها البث في الشؤون البيئية ومعالجة الوضع البيئي الذي آلت إليه البلاد، بالإضافة إلى الإجراءات الاقتصادية المعتمدة والمطبقة من طرف الدولة. كما تعتبر السياسات التي انتهجتها الجزائر في هذا الإطار جزءا من إستراتيجية شاملة لتحقيق تنمية تسهل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

يمكن أن نلخص أهم إجراءات حماية البيئة في الجزائر على النحو التالي:

أ. الإجراءات القانونية:

نذكر منها ما يلي:

- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03–10 والذي تبنى فيه المشرع الجزائري الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة.
- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

– القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو.

ب. الإجراءات الاقتصادية:

نذكر منها:

– **الرسوم البيئية:** والتي تندرج ضمنها الرسوم التالية:

- الرسم على النشاطات الملوثة و– أو الخطيرة على البيئة،
- الرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي،
- الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة،
- الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات المرابطة بأنشطة العلاج،
- الرسم على الوقود،
- الرسم على النفايات المنزلية،
- الرسوم على الأكياس البلاستيكية،
- الرسم على العجلات المطاطية،
- الرسم على الزيوت والشحوم.

ج. الإنفاق الحكومي:

يتمثل الإنفاق الحكومي في الموارد المالية المخصصة لتدابير مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية. وتشمل برامج إنجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية وبرامج تجديد وإصلاح الأراضي واستصلاح السهوب، بالإضافة إلى برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تقتنيها المشاريع العمومية الكبرى في قطاعات الطاقة والصناعة والنفقات المتعلقة بجميع النفايات وطرحها في المَفرغات، ونفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة ونفقات تسيير الوكالات الرئيسية.

ودائما في نفس السياق تعتبر الطاقات المتجددة من أهم الطاقات المحافظة على البيئة، والتي تستعمل كبديل جيد للطاقات التقليدية ملوثة للبيئة وقابلة للنفاذ وفي أي وقت وبما أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة من هذه الطاقات خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، توقعت عدة مصادر أن تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقات المتجددة والبديلة[1].

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية لسنة 2020 حول التحول الطاقوي في الجزائر: http://www.cnese.dz/static/cnes/data/rapportCREFE-2020-transitioenergetiqueenalgérie تاريخ الإطلاع: جوان 2021.

ولذلك اعتمدت الجزائر على عدة مشاريع مستقبلية في مجال الطاقات المتجددة كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم (37):أهم المشاريع المستقبلية في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر

اسم المشروع	طبعة المشروع	مكان المشروع	تكلفة المشروع	الإنتاجية المتوقعة للمشروع
مشروع البليدة 2 (أكبر برج طاقوي عالمي)	برج لتوليد الطاقة الشمسية	البليدة (جامعة سعد دحلب)	30 مليون أورو	توليد الكهرباء، التبريد، تحلية مياه البحر، إنتاج الحرارة الصناعية.
مشروع أكبر برج للطاقة الشمسية في العالم.	برج لتوليد الطاقة الشمسية	المدينة الجديدة سيدي عبد الله	/	إنتاج ما يساوي 20 ميغاواط من الكهرباء.
مشروع ثالث أكبر برج للطاقة الشمسية في العالم.	برج لتوليد الطاقة الشمسية	تيبازة	/	إنتاج ما يساوي 15 ميغاواط من الكهرباء.
مشروع ديزرتيك الأوروبي التوسطي	توليد الطاقة الشمسية	الصحراء الجزائرية	400 مليار أورو	إنتاج 20 ميغاواط من الكهرباء بحصول 2020 إنتاج 100 ميغاواط بحلول 2050 تزويد قارة أوروبا بنسبة 15% من احتياجاتها بالإضافة إلى دول إفريقية.
مشروع سيفيتال	تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية	مناطق الجنوب	8 مليار دولار	إنتاج 2000 ميغاواط طن من الكهرباء.
مصنع السيلسيوم الشمسي	تطوير الطاقة الشمسية	الجزائر	380 مليون أورو	إنتاج 5000 ميغاواط طن من السيلسيوم الشخصي.

المصدر:بن لخضر عيسى ويوسف افتخار، واقع الطاقات المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية، دراسة تقييمية متوفر على الخط:https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/617/3/2/122986، ، تاريخ الإطلاع 2022/12/04، ص 232.

وتهدف الجزائر من خلال استغلالها لهذه الطاقات إلى:

- توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة،
- استغلال أكبر للقدرات المتجددة المتوفرة،
- مساهمة أفضل في تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون،
- تخفيض حصة الطاقات الأحفورية في الحصيلة الطاقوية الوطنية،
- تدعم بها مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني والمورد الأهم الأكبر للخزينة بنسبة تتجاوز 96% تطوير الصناعة الوطنية[1].

[1] بن لخضر عيسى ويوسف افتخار، المرجع السابق، ص 232.

خلاصة الفصل الرابع:

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين أنه في المرحلة الأولى (2015 – 2019)، تم تحقيق بعض الأهداف والإنجازات المتواضعة جدا مع بقاء الميزان التجاري في حالة عجز خلال تلك السنوات أما فيما يخص أهداف التنمية المستدامة فقد عجزت الجزائر على إحصائها ومن تم عدم تحقيقها بالشكل المطلوب باستثناء بعض الأهداف التي تسعى في مواصلة تحقيقها.

ولكن بعد تبني خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020 – 2024)، بقي مصير نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 – 2030) غامضا، في حين أن خطة الإنعاش الجديدة من المفروض أن تواجه التحديات الكثيرة التي تعيق الاقتصاد الجزائري أهمها تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات فقط في التنمية الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى تحقيق تنمية مستدامة تهتم بتحسين ظروف المعيشة للأفراد مع المحافظة على البيئة السليمة والاعتماد على الطاقات المتجددة وذلك في أقصر وقت ممكن ولحد الآن لم تظهر النتائج الفعلية والإيجابية لهذه الخطة للعديد من الأسباب أهمها عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود الإرادة والروح التشاركية في تطوير وتنمية الاقتصاد.

خلاصة الباب الثاني:

ومن خلال ما سبق يتبين أن الجزائر عازمة على استكمال مشوارها فيما يخص إنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني إلا أن أمامها تحديات كبيرة وصعبة تواجهها أو بالأحرى تواجه الاقتصاد الوطني، ففي البداية كانت هناك إرادة سياسية قوية في إنعاش الآلة الاقتصادية وذلك تبين من خلال استعمال جزء من الموارد العائدة من المحروقات في تمويل التنمية بدلا من الاحتفاظ بها في حالة عقيمة بالكامل، تسديد الديون قبل آجال استحقاقاتها، إنجاز بعض الهياكل الإستراتيجية كالطرقات مثلا، تأمين احتياطات الصرف، إنشاء صناديق الضبط التي تساهم في استقرار النفقات العمومية، تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من فئة السكان (السكن الماء، الكهرباء، الغاز، التجهيزات الاجتماعية... إلخ)، تأطير أفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولمسار الخوصصة، الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الحفاظ على البيئة والاهتمام بالمورد البشري أكثر، الخروج من الأزمة الصحية (كوفيد 19) بأقل الخسائر مقارنة مع دول العالم وذلك رغم كشف هذه الأخيرة للحالة المزرية التي يعاني منها القطاع الصحي، عدم اللجوء للاستدانة الخارجية، عدم تأثر الجزائر بالحرب الروسية الأوكرانية خاصة في ما يتعلق بتوفير الطاقة. إلا أنه مع كل هذه الإنجازات تبقى التحديات والصعوبات التي تواجه تطور الاقتصاد الجزائري أكبر بكثير مما تحقق في السابق.

ومن أهم هذه التحديات التحدي الخاص بنقل الاقتصاد الجزائري من بنيته الأحادية المعتمدة على صادرات المحروقات إلى تنويعه، فالجزائر تملك مؤهلات جغرافية لتحقيق نمو سريع ودائم خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تحدي أو عائق كمية البترول حيث يجب ترك في باطن الأرض ما يعادل ثلاثة أرباع عقود من الاستهلاك الداخلي الذي سيتضاعف برقمين، إن لم تقدم الجزائر على وجه السرعة بتنويع مصادرها من الطاقة (المتجددة والصخرية الأقل تلوثا... إلخ).

تحسين التسيير والتنظيم الجيد مع تأهيل المورد البشري لضمان تقديم خدمات عامة جيدة النوعية في مختلف القطاعات (التعلم، الصحة، القضاء، الإدارة... إلخ).

صعوبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغياب القدرة على تقديم معلومات شاملة عن مؤشراتها، وعدم كفاية البيانات لتغطية جميع مؤشرات التنمية المستدامة وضرورة اقتناع السلطات العمومية وبما توصلت إليه النظرية الاقتصادية والتجارب الملموسة، بأن الدولة لا تستطيع أن تفعل أحسن من السوق فيما يتعلق باستخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

ومنه فإن خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2000 – 2024)، أخذت هذه التحديات بعين الاعتبار ولكن هل سوف تنجح في تحقيق نقلة جديدة للاقتصاد الوطني ؟

خاتمة

خاتمة:

قامت الجزائر منذ الاستقلال بتطبيق إصلاحات كثيرة في مجالات مختلفة غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة خاصة تلك المتعلقة برفع مستوى المعيشة والتشغيل والصحة والتعليم وغيرها،حيث عمدت الدولة لضمان تعبئة الموارد الاقتصادية إلى السيطرة على النشاط الاقتصادي عن طريق التأميم، ثم التركيز على الصناعات الكبرى المرتبطة بالنفط والغاز لترقية قطاع المحروقات الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي الذي يجلب لها مداخيل من العملة الصعبة تساهم في النهوض بالقطاعات الأخرى وهو ما يبرّر حجم المبالغ المخصصة لهذا القطاع الاستراتيجي ضمن المخططات الاقتصادية التنموية للجزائر في تلك الفترة.

مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين سجلت الجزائر اختلالات هيكلية؛ عجز في ميزان المدفوعات، ارتفاع معدل التضخم وارتفاع المديونية الخارجية، وهو ما يعني ضرورة العمل على إيجاد حلول للتخفيف من حدّة هذه الاختلالات وهو ما فرض عليها الخوض في برنامج إصلاحات يهدف إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة الخاصة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة ووضع آليات تشريعية تمكّن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظِّم إستراتيجي.

خلال فترة التسعينات من القرن العشرين شهد الاقتصاد الجزائري ركودا اقتصاديا كبيرا نتيجة الظروف السياسية والأمنية السيئة التي ألقت بظلالها على سائر المجالات الحياتية للمواطن حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع نسبة البطالة والمديونية الخارجية وزيادة تدخل المؤسسات المالية والنقدية الدولية في الشأن الاقتصادي الجزائري؛ وهو ما أفرز توجهات اقتصادية جديدة أهمّها الخوصصة وما انجر عنها من تسريح للعمّال وتراجع القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من المواطنين.

كما شرعت الجزائر منذ 2001 في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الناتجة عن التحسّن نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية الممتدة من 2001 إلى 2014.

وبغية تهيئة الأرضية اللاّزمة والمناخ الملائم لبعث النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية المستدامة قررت الحكومة إطلاق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 يتمحور حول الأنشطة الموجَّهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، الفلاحة، الصيد والموارد المائية، النقل، تنمية الموارد البشرية، تعزيز الخدمات العامة وتحسين المستوى المعيشي من أجل تحقيق

التنمية المحلية. يعتبر هذا البرنامج كأداة لمرافقة الإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها البلاد قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي حيث تميّز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية.

لقد تميزت الفترة 2001-2004 بإنعاش مكثّف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن في ربوع وطننا الجزائر، وتجسّد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة تتعلق بحجم الاستثمارات ومعدل النمو وتراجع البطالة وإنشاء الكثير من المنشآت القاعدية وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة وكذلك انخفاض حجم الديون الخارجية من 28,3 مليار دولار أمريكي إلى 22 مليار دولار أمريكي والديون العمومية الداخلية 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري.

من خلال البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 فقد ركزت الحكومة على مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية ليكون الاقتصاد الوطني قادرا ومستعدا على الانفتاح على الاقتصاد العالمي وذلك من خلال محاور البرنامج التي ركزت على تثمين الثروات الوطنية وتطويرها، البنية التحتية، تحسين مناخ الاستثمار وترقيته وتعديل مسار الاقتصاد غير الرسمي، عصرنة المنظومة المالية، التنمية البشرية، النهوض بتنمية مستمرة ومُنصفة في جميع مناطق الوطن مع الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة.

أما فيما يخص البرنامج الثالث توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 فقد اعتبر أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال نظرا للغلاف المالي المخصص له والذي بلغ 21214 مليار دينار جزائري ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي وكان ذلك يهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاع السكك الحديدية والطرق والمياه، كما ركز البرنامج على التنمية البشرية، اقتصاد المعرفة وتحسين ظروف المعيشة والتخفيف من حدة الفقر المدقع.

ولكن بعد انهيار أسعار النفط أواخر سنة 2014 بحوالي 60% حيث وصلت إلى 50 دولار للبرميل الواحد سنة 2015 تبنت الجزائر سياسة التقشف وتجميد العديد من المشاريع الكبرى واعتماد برنامج جديد للتنمية عرف باسم "البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي" للفترة (2016 – 2030)، اهتم هذا الأخير بتنويع الاقتصاد وتحقيق التحول الهيكلي، تنويع الصادرات والتحول الطاقوي، تحديث القطاع الزراعي، مضاعفة الصناعية التحويلية من حيث القيمة المضافة ... إلخ.

حيث تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: مرحلة الإقلاع (2016 – 2019)، المرحلة الثانية: مرحلة التحول (2020 – 2025)، المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار والتوافق (2026 – 2030)، ولكن بعد الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد 2019 وكذا الأزمة الصحية التي شهدها العالم

بأسره (كوفيد 19) تم اعتماد خطة جديدة عرفت بخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020 – 2024) وتمثلت أهدافها في تشجيع الاستثمارات والحد من الفقر والتنويع الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة بصفة عامة.

اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال ما تم عرضه إلى تحديد نتائج الفرضيات والذي نصوغه على النحو التالي:

الفرضية الأولى: انتهجت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي مبررة ذلك بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية – المالية والسياسية والأمنية التي مرّت بها البلاد لبعث حركية الاستثمار والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، إذ استطاعت سياسة الإنعاش أن تشكل بوادر إخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات وهذا في المرحلة الأولى من تطبيق تلك البرامج. إلا أنها تعثرت فيما بعد، وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى التي تبقى مرهونة بضرورة الأخذ بمعطيات الظرف الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

الفرضية الثانية: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير في تمويل مخططات وبرامج النمو والتنمية على مداخيل البترول التي شهدت تقلبات أثرت بشكل مباشر على حجم المداخيل وبالتالي على تمويل هذه البرامج. ولقد عملت برامج النمو والتنمية في الجزائر منذ 2001 على تحقيق مناخ اقتصادي ملاءم يسمح بإحداث التنويع الاقتصادي ونمو اقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وحرصا على التخفيف من التكلفة الاجتماعية وفي ظل تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الوطني عملت الجزائر على تنفيذ سياسة إنفاقية توسعية متمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2019) تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات الإنتاجية والخدماتية للوصل إلى التنويع الاقتصادي وفك ارتباط تمويل الاقتصاد بمداخيل النفط. بيد أن ما تم تسخيره من أموال لا يعكس حجم ما تم تحقيقه بالنظر إلى حجم المبالغ المعتمدة وذلك بسبب قضايا الفساد وعليه نثبت صحة الفرضية الثانية التي تبقى مرهونة بضرورة مكافحة الفساد وتطبيق أقصى العقوبات على من تسول له نفسه الاعتداء على المال العام.

يمكن القول أنه بالرغم من تحقيق بعض الإنجازات في برنامج الإنعاش الأول (2001– 2004) إلا أن بقية البرامج لم تحقق أهدافها.

كما أن هذه الأخيرة أخفقت في القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ولم تحقق هذه أهداف التنمية المستدامة بما فيها المحافظة على البيئة واستخدام الطاقات البديلة والمتجددة.

وما لوحظ كذلك أنه في فترة تطبيق هذه البرامج تغلبت المعطيات السياسية على المعطيات الاقتصادية، وشهدت فترة هذه البرامج انتشار كبير للفساد الاقتصادي بشكل كبير.

النتائج:

إن تقييم نجاح أي سياسة يعتمد على معرفة مدى تحقيقها للأهداف المسطّرة، وما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة التحليلية نصوغه على النحو التالي:

- بعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة الجزائرية وكل الإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول فقد سمح ذلك بتحقيق نتائج إيجابية نهاية عام 2001 والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية إيجابية لم يسبق للجزائر أن شهدتها منذ الاستقلال.
- باعتبار أن التنمية الاقتصادية أحد أهم وظائف الدولة الحديثة فقد سعت الجزائر إلى تغيير ملامح الاقتصاد الوطني عبر برامج تنموية طموحة سُخِّرت لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح هذه البرامج وقد تم استخدام كل السياسات وعلى رأسها السياسة المالية لخدمة البرامج التنموية وهذا بجعل كل الموارد المالية للبلاد في خدمة أهداف البرامج.
- يمكن تقسيم الفترة 2001-2019 إلى فترتين أساسيتين مستندين في ذلك إلى حجم المداخيل النفطية حيث عرفت الجزائر حالة "وفرة-أزمة-وفرة"؛ إذ شهت وفرة مالية غير مسبوقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في ظل وجود مشكلات اجتماعية أبرزها البطالة وعدم كفاية الرعاية الصحية وتدهور التعليم. هذه الظروف تطلبت وضع إستراتيجية تنموية جديدة تحاول تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستمرة ومتزايدة واستدراك ما أغفلته الإستراتيجيات السابقة.
- من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني فقد تبنت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 بميزانية قدِّرت بـ 6 مليار أورو مخصصة للهياكل القاعدية والبنى التحتية والخدمات العمومية، الإنتاج الزراعي وقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تم تجديد برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بميزانية قُدِّرت بـ 45 مليار أورو حيث حقق هذا البرنامج نتائج إيجابية فيما يتعلّق بتطوير الهياكل القاعدية التي أهمِلت خلال الفترة الممتدة 1970 – 2000 حيث كانت تُخصص لها أقل من 25% من الميزانية التجهيزية.

- من أجل تدارك التأخير واستكمال المشاريع قيد الانجاز تم تجديد البرنامج 2005-2009 ببرنامج توطيد النمو 2010-2014 الذي خصصت له حوالي 286 مليار دولار ثم تلاه البرنامج الخماسي 2015-2019 بميزانية قدرت بـ 280 دولار، وقد حققت هذه المرحلة تحسنا في مستوى التشغيل، تراجع معدل التضخم، انخفاضا مستمرا في حجم الديون الخارجية حيث تراجع حجم الديون من 30 مليار دولار سنة 2000 إلى 4,4 مليار دولار سنة 2011، ليتدارك نحو 3,98 مليار دولار سنة 2017. كما شهدت المرحلة أيضا تحسنا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 2002 وتحسنا في ميزان المدفوعات كما عرف النظام البنكي إصلاحات تساهم في تنشيط الاستثمار والتمويل.
- بالرغم من تحقيق بعض الإنجازات والتي تبقى محدودة جدا، إلا أن برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2019) لم تحقق ما كانت تهدف إليه مقارنة بالمبالغ التي رصدت لها. بما في ذلك تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته لمداخيل قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد.
- أخفقت برامج الإنعاش الاقتصادي في القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ولم تحقق هذه البرامج أهداف التنمية المستدامة بما فيها المحافظة على البيئة واستخدام الطاقات البديلة والمتجددة.
- تغلبت المعطيات السياسية في فترة تطبيق هذه البرامج على المعطيات الاقتصادية، حيث شهدت فترة هذه البرامج انتشار كبير للفساد الاقتصادي ممّا أعاق تحقيق الأهداف المسطرة.
- تمكنت برامج الإنعاش الاقتصادي من تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية تشهد على الجهود المبذولة في مجالات مختلفة حيث شهدت الجزائر طفرة نوعية في الفلاحة والصناعة والخدمات من خلال إنشاء عدد هام من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغّرة، وهو ما يعني مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل.
- إن النمو المحقق رغم أنه موجب باستثناء فترة انتشار الوباء العالمي كوفيد 19 إلا أنّه ضعيف جدا مقارنة بالأموال الضخمة التي تم تخصيصها.
- لقد كان لجائحة كورونا (Covid-19) تأثيرا سلبيا عميقا على الاقتصاد الجزائري بسبب تأثر القطاعات الحيوية بالغلق الكلي أو الجزئي بالتوازي مع التراجع القياسي في أسعار النفط المسجلة خلال النصف الأول من سنة 2020؛ حيث تراجعت صادرات السلع والخدمات وتراجعت الواردات لتقتصر بشكل كبير على الغذاء والدواء لتأمين حاجيات السكان أثناء

الحجر الصحي. كما تراجع معدّل النمو ومعدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

التوصيات:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم بعض التوصيات لمن بيده صناعة القرار الاقتصادي والتي نصوغها على النحو التالي:

- الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار وإزالة العقبات البيروقراطية أمام مساهمة القطاع الخاص في إحداث التنمية الشاملة، بالإضافة إلى الحد من العراقيل التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المشار لما له من فوائد على النمو الاقتصادي للبلاد، مكافحة الفساد وزيادة الشفافية.
- تشجيع وتحفيز القطاع الفلاحي لاسيما في مجال الصناعات الزراعية الغذائية لدعم سياسة القضاء على التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وخلق استثمارات منتجة بما يساهم في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني.
- الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري من خلال تطوير البرامج الدراسية وتجنيد الذكاء والعمل على بعث روح الإبداع والمبادرة والتركيز على تنمية المفاهيم والمعلومات والمعارف والمهارات والخبرات وعناصر الأداء والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم في الأفراد مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتحقيق المنافع والفوائد.
- تنويع الاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق إطلاق وتحرير استراتيجيات وسياسات تتعلق بالقطاعات الإستراتيجية كالسياحة، وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتأهيل المقاولاتي، بعيدا عن قطاع المحروقات رهان مستقبل الاقتصاد الجزائري بمدى قدرته على صناعة قرارات بديلة للمحروقات،
- محاولة الاستفادة من عائدات النفط في المشاريع ذات العائد الإنتاجي المعتبر وذلك باستثمارها في بناء مصانع وشراكات جدية محلية وأجنبية وتطوير الزراعة والصناعات الغذائية والتحويلية مع المتابعة المستمرة لهذه القطاعات، مع العمل على ترشيد صب العائدات النفطية مباشرة في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي وذات الناتج الضعيف.
- تهيئة البيئة الاستثمارية داخليا لجلب الاستثمارات الأجنبية والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل أي بوادر الاستثمارات جديدة.

- المحاربة الجدية للفساد المتفشي للبلاد والجرائم الاقتصادية لأن هذه الظاهرة تزيد من تعفن الوضع الاقتصادي وتشجيع الممارسات اللاقانونية واستنزاف الثروات الجزائرية.
- يتطلب الخروج من هذا الارتهان متعدد الأشكال لموارد الريع من الدولة والقطاع الخاص – الالتفات أكثر إلى الطريقة التي أفلتت بموجبها بلدان جنوب شرق آسيا كماليزيا، أندونيسيا وسنغافورة من التخلف، لتتحول إلى أطراف مهمة في العولمة الاقتصادية، بعد أن حققت نسب تشغيل كبيرة لديها وتمكن من منافسة الدول الصناعية في إنتاج وتصدير البضائع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.
- تفعيل مستويات أكبر في التجارة البيئية بين دول المغرب العربي في إطار تطوير التكامل المغاربي والاستفادة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة بين بلدان المنطقة.
- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية على المؤسسات الجزائرية التحكم في المعطيات الجديدة التي يشهدها العالم، بمعنى استيعاب إدارة التغيير ومعرفة كيفية رصد الأحداث من أجل الخروج من الحيز الضيق إلى فضاء آخر يتميز بسباق تنافسي.
- التخلص من العقبات الاحتكارية التي لا تزال تتحكم في الاقتصاد الجزائري، والتي رسخت اقتصاد البازار على حساب الميكانيزمات الفعالة للسوق المتمثلة في المنافسة والابتكار.
- حوكمة الإدارة التي تبني الحكم الراشد نظرا لانتشار الفساد الاقتصادي وتطوره وانتشار السوق الموازية علينا الإسراع في تطبيق مبدأ الحكم الراشد.
- صناعة المعرفة ضرورة السير على ركب الدول المتقدمة والمتطورة اقتصاديا والتي تولي اهتماما كبيرا بالإنتاج المعرفي والبحث العلمي وتحول العالم من البحث عن الموارد النادرة إلى البحث عن أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة ومنها ظهور ما يسمى التنافسية بالمعرفة.
- التحكم في الصناعة الرقمية التكنولوجيا المتطورة أهم ما يميز الألفية الثالثة الانتقال من المرحلة الصناعية إلى مرحلة المعلوماتية مما يقلل تكاليف الإنتاج، الوفرة، تحقيق الجودة.
- تسريع وتيرة البحث عن مصادر بديلة للطاقة والعمل بها مثل الطاقة الشمسية، النووية، الكهربائية، المائية، الرياح... إلخ، لما لها من أثر على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث من جهة ومن جهة أخرى توفير مناصب شغل.

- عمل إصلاحات سياسية جدية وتفعيل المجتمع المدني وتكريس الديمقراطية الفعلية المبنية على التداول السلمي للسلطة.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أنّ الجزائر في المرحلة الرّاهنة تواجه تحديات وتحولات كثيرة وهو ما يتطلب تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي لرسم إستراتيجية طويلة المدى قائمة على أهداف واقعية وقابلة للتحقيق. وفي الأخير نختم بالقول أن الثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط تمثل درعا واقيا للاقتصاد الوطني وذخيرة استراتيجيه للأجيال القادمة وهو ما يفرض حُسن توظيف عوائدها باستثمارها في المشاريع التنموية التي تساهم في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني والوصول إلى مراحل متقدمة في تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

انتهت بحمد الله.

قائمة المراجع

الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الثروة، القاهرة، مصر، ط2، 2001.
2. أبو العش عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية"، الكتاب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.
3. إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية نظريات، نماذج، إستراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
4. بنجامين ستورا، "تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988)"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
5. بول كروجمان، "تحليل النظريات الاقتصادية"، ترجمة رانيا محمد عبد اللطيف، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2007.
6. جمال داود سليمان الدليمي، "التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، سلطنة عمان، 2015.
7. جوزيف ستجلز، النظم الاقتصادية العالمية الجديدة العولمة وآثارها السلبي على الشعوب"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
8. جيفري ماكس، "نهاية الفقر الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحاضر"، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، 2008.
9. حامد أحمد الريفي، "التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الإقليمي إدارة التغير والتجديد، الآفاق، النتائج"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
10. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
11. روبرت سكيدسكي، جون ماينرد كينز – مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم، ط1، مصر، 2015.
12. سعدون بوكيوس، "الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962 – 1989 / 1990 – 2005)"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.

13. طاهر محمد بوشلوش، "التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري"، دراسة ميدانية تحليلية لفئة من الشباب الجامعي"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2017.

14. عبد الحق لعميري، "الاقتصاد الجزائري، الفرصة الأخيرة للازدهار أو الانهيار"، دار الشهاب، الجزائر، 2015.

15. عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

16. عبد الرحيم بودافجي، "التنمية الاقتصادية"، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1977.

17. عبد العزيز قاسم محارب، "التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011.

18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

19. عبد اللطيف بن آشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962–1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985.

20. عبد اللطيف بن آشنهو، "عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

21. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

22. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

23. عدلي أبو الوفاء، "النظام الاقتصادي العالمي والإستراتيجيات الحديثة للتنمية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

24. عصام عمر مندور، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية المنهج النظرية، القياس"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.

25. عمرو محي الدين، "التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975.

26. فاروق طيفور، "لماذا تخلفت الجزائر وتقدمت ماليزيا، رؤية تنموية مستقبلية مقارنة من المشروع الحضاري"، دار الخلدونية، الجزائر، 2015.
27. فليح حسن خلف، "العولمة الاقتصادية"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
28. كمال عياشي، "التجربة الجزائرية في ظل الفكر الجديد"، محبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، الجزائر.
29. كينيشي أوهمي، "الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود"، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2010.
30. مارك كوت، "الجزائر مجال ومجتمع"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2015.
31. محمد بالرابح، "آفاق التنمية في الجزائر"، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، الجزائر، 2007.
32. محمد بلقاسم حسن بهلول، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
33. محمد حسين دخيل، "إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
34. محمد صفوت قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 2008.
35. مدحت القريشي، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2011.
36. منير الحمش، "الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبيرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة"، سلسة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، سوريا، 2003.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بن عامر نبيل، "تشخيص الإستراتيجية التنموية للفترة 2001 – 2013 وآليات تحقيق تنمية شاملة بالاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014 – 2015.

2. جحنين كريمة، "نحو سياسات اقتصادية لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019 – 2020.
3. حمدي باشا رابح، "أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2006–2007.
4. رزاق لبزة محمد الصالح، "السياسات الاقتصادية للاقتصاد السياسي الليبيرالي دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا"، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006–2007.
5. ساطور رشيد، "محددات الإنفاق الاستثماري المباشر ي الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاصة – دراسة قياسية (1970 – 2010)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، 2012 – 2013.
6. سليم حسيبة، "العولمة المالية أثرها على الاقتصاد الجزائري في إطار التحولات والإصلاحات الاقتصادية (حالة القطاع المصرفي والمالي)"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016–2017.
7. شايب يمينة، "دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014–2015.
8. طريق صدار مسعودة، "تفعيل السياسات الاقتصادية لمواجهة التلوث البيئي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017–2018.
9. قطوش بشرى، "حوكمة السياسة المالية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018–2019.
10. مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل– دراسة تحليلية، دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

المجلات:

1. أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، "تقويم تطور لسياسة المالية للجزائر من (1962 – 2019)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، أفريل 2017، المجلد الثاني متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/306/4/1/28005، تاريخ الإطلاع: ماي 2018.

2. أمحمد بن عدة، محمد لكحل، "مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020 – 2030"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 1، 2022، متوفر على خط:
www.asjp.cerist.dz/en/downarticle/469/7/1/196358، تاريخ الاطلاع: نوفمبر 2022.
3. بن لخضر عيسى ويوسف افتخار،"واقع الطاقات المتجددة ي الجزائر وآفاقها المستقبلية، دراسة تقييمية"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 02، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/617/3/2/122986، تاريخ الإطلاع: 2022/12/04.
4. بودخدخ كريم، سلامنة محمد، "أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001 – 2009)"، متوفر على الخط:http ://search.conduit.com/aurestresit تاريخ الاطلاع: 2016/10/15.
5. ثروت جهان، أحمد صابر وكريس باباجورجيو، "ما هو الاقتصاد الكينزي؟"، التمويل والتنمية، سبتمبر 2014. مقال على الخط https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/09/pdf/basics.pdf
6. حاكمي بو حفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، جانفي 2007.
7. خالد تلعيش، "جائحة كورونا (كوفيد 19) وأثرها على مخرجات السياسة العامة بالجزائر، التداعيات والآليات"، مجلة الفكر، المجلد 15، العدد 3، 2020، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/131/15/141075، تاريخ الإطلاع: أكتوبر 2022.
8. داودية وهيبة، "التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016 – 2030)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، متوفر على الخط:asjp.cerist.dz/en/downarticle/9/18/1/181839، تاريخ الاطلاع: نوفمبر 2022.
9. دلال بن سمينة، "انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36 – 37، نوفمبر 2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، متوفر على الخط: https://www.IMF.org/external/arabic/pubs/FT/fandd/2020/12/PDF/basics.pdf2020، تاريخ الإطلاع: أكتوبر 2021.

10. زرمان كريمة، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 27، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2010.

11. زكريا جرفي، الناصر بوطيب، شهرزاد، إسماعيل، "قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 2، سبتمبر 2021، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/442/5/2/166322، تاريخ الإطلاع: نوفمبر 2021.

12. شليغم سعاد، "سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 23، الجزائر.

13. ضيف أحمد، عزوز أحمد، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، متوفر على الخط: https://www.univ-chlef.dz/renaf/articles-renafN°19/3.difo%2@ahmed.pdf، تاريخ الإطلاع: 30 أكتوبر.

14. طاري عبد القادر، بن زيدان الحاج، "علاقة الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، دراسة حالة مؤسسة الكوبل بسيدي بن ذهبية بمستغانم"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، 2019، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/324/12/1/94909، تاريخ الإطلاع: ديسمبر 2020.

15. عثمان غنيم وماجدة أبو زنط، "التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، مجلة الشارق، المجلة 1، العدد 01، 2006.

16. عطية خمخام ومحمد علي الجودي، "خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030)"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07 العدد 2، جانفي 2021، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/510/7/2/142914، تاريخ الإطلاع: نوفمبر 2022.

17. عون فتيحة، خليل عبد القادر، "دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر 2001 – 2018"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 1، 2020، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/259/8/1/11849، تاريخ الإطلاع: ديسمبر 2021.

18. فؤاد مرسي، "المفهوم الحادي للتنمية الاقتصادية"، منشورات مجلة النفط والتنمية، بغداد، العراق، 1977.

19. كربالي بغداد، "نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005.

20. كريمة حبيب، عادل زقرير، "إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش ورية الجديدة للنمو، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/496/3/2/9336، تاريخ الإطلاع: نوفمبر 2022.

21. المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلة أكاديمية محكمة نصف سنوية نعني بالنشر في مجال الدراسات التاريخية والقانونية، العدد 1 و2 جوان 2016، المركز الجامعي، تندوف، الجزائر.

22. محمد الناصر مشري، الشريف بقة، "تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر – دراسة اقتصادية خلال الفترة (2005 – 2015)"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، متوفر على الخط: https://giem.kantakji.com، تاريخ الاطلاع: 2019/07/10.

23. محمد كرفاوي، "الطاقات المتجددة وآثرها على التنمية المستدامة"، Revue d'économie de statistique appliquée, volume 19 N° 3, décembre 2022، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/240/19/3/204056، تاريخ الإطلاع: 2022/12/04.

24. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، العدد 10، ورقلة، الجزائر، 2012.

25. مخالدي يحي، "برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر"، المجلد 16 العدد 1، Revue algérienne d'économie et de gestion، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/154/161/1/196591، تاريخ الإطلاع: 5 ديسمبر 2019.

26. نبيل بو فليح، "دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي ي الجزائر في الفترة (2000–2010)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011.

27. وردة شيبان وسامية مقعاش، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، دراسة اقتصادية تحليلية"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 1، جوان 2022، متوفر على الخط: asjp.cerist.dz/en/downarticle/635/5/1/196882، تاريخ الإطلاع: ماي 2022.

التقارير:

1. التقرير الوطني لسنة 2019 حول التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، متوفر على الموقع: https://www.cnese.dz/static/cnes/data/rapport2019completODD.pdf، تاريخ الاطلاع: فيفري 2019.
2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير الأمم المتحدة السنوي 2020، متوفر على الموقع: https://www.cnese.dz/static/cnes/data/rapport1/20190421.pdf، تاريخ الاطلاع: فيفري 2021.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير الأمم المتحدة السنوي 2020، متوفر على الموقع: https://www.cnese.dz/static/cnes/data/rapportN°4%201904212.pdf، تاريخ الاطلاع: ماي 2021.
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير تقرير محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية لسنة 2020 حول التحول الطاقوي في الجزائر، متوفر على الموقع: https://www.cnese.dz/static/cnes/data/rapport_CREFE-2020-transitionenergétiqueenAlgérie، تاريخ الاطلاع: جوان 2021.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني، سنة 2001.
6. منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، متوفر على الموقع: https://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-vurus/about-covid-19.html، تاريخ الاطلاع: أكتوبر 2022.
7. منظمة الصحة العالمية، متوفر على الموقع:
https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public

8. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1984) و (1985-1989)، جانفي 1985.

الملتقيات:

1. عبد المجيد قدي والجوزي جميلة، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، الأزمة المالية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كتاب الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 08 – 09 ديسمبر 2009.

مواقع الكترونية:

1. إعلان فيينا المتوفر على الموقع:
http://www.ohchr.org/documents/events/ohchr20/vdpa-booklet-ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/01/24.
2. أهداف التنمية متوفر على الموقع:
http://anescwh.org/ites/default/files/event/materials-egypt-arabicتاريخ الاطلاع: 2021/05/24.
3. مصالح رئيس الحكومة، برنامج الحكومة، جويلية 2002، متوفر على الموقع:
www.premier-ministre.gov.dz
4. سي آيلند (الولايات المتحدة الأمريكية) 09 جويلية 2004، مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر، متوفر على الموقع:
http://www.elmouradia.dz/arabe/info/actualite/actualitememouradiam.htm تاريخ الاطلاع: 2016/03/28.
5. الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، متوفر على الموقع:https://www.elbilad.net/ntional/46152 تاريخ الاطلاع: ماي 2021.
6. مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) محركات النمو الجديدة، متوفر على الموقع: https://www.radioalgeria.dr/news/ar/article/20210104/205075.html، تاريخ الاطلاع: جوان 2021.
7. مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021، متوفر على الموقع: premierministre.gov.dz.2021، تاريخ الاطلاع: ديسمبر 2021.

8. البنك الدولي، الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19)، متوفر على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/breif/hapter-1-intraduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis، تاريخ الاطلاع: أكتوبر 2021.

أخرى:

1. أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، بين نعمة الموارد ولعنة الفساد، الفصل 12، محاضرات الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف.
2. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، المجلد 03، مصر، 2004.
3. عبد الله ساقور، محاضرات في تنمية بالمشاركة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2007 – 2008.

المراجع بالغة الأجنبية:

1. Hocine BENISSAD, Algérie restructuration et réformes Economiques (1993-1997), Edition OPU, Alger, 1994.
2. Abdelhamid BRAHIMI, « l'économie Algérienne, défis et enjeux », imprimerie Dahleb, Alger, 1991.
3. Ahmed DAHMANI, « l'Algérie à l'Epreuve », ed. l'Harmattan, 1999.
4. Taib HAFSI, « Le développement économique de l'Algérie expériences et perspectives », Casbah Edition, Alger, 2011.
5. Mokhtar LEKHAL, « Algérie de l'un dépendue à l'état d'urgence », es. l'Harmattan, Paris, 1992.
6. Mustapha MEKIDECHE, « L'Algérie entre économie de vente et économie émergente 1986 – 1999 », ed. Dahleb, Alger, 2000.
7. Situation résumée des opérations du trésor (SROT) 2000 – 2016, ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, disponible sure le lien : http://www.dgpp/mf.gov.dz, consulté le: 01/12/2018.

الملاحق

الملحق رقم (1): أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية والانتقادات الموجهة لها

النظرية	محور اهتمام النظرية	الانتقادات الموجهة لها
النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	إذا سبق التقدم التكنولوجي النمو السكاني تظهر موجة من النمو، مما يؤدي إلى تراكم الرأسمال.	تجاهلت هذه النظرية الطبقة الوسطى وركزت على الرأسماليين (الملاك) والعمال. عدم واقعية مفهوم عملية النمو بافتراضها حالة السكون. ركزت على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي وأهملت عوامل عديدة.
النظرية النيوكلاسيكية في النمو	النمو الاقتصادي حسب مارشال لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا ويعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج ويركز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.	التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو،وإهمال العوامل الاجتماعية، الثقافية والسياسية. التنمية تتم تدريجيا بخلاف من يرى أنه يجب أن تكون دفعة قوية لحدوث عملية التنمية. الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية على المدى القصير.
نظرية ماركس	النمو الاقتصادي عند ماركس يمر عبر مراحل ويتمثل أساسا في فائض القيمة. فائض القيمة نوعان الأول فائض القيمة الحقيقي وفائض القيمة الكامن، ويقصد بالأول زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار والثاني يحقق عندما يكون النظام الاقتصادي في أسمى عطائه.	هذه النظرية أهملت الطلب ودوره في تحديد القيمة واقتصارها فقط على العمل كمحدد للقيمة. ويتوقع زوال الرأسمالي عن طريق الثورة العمالية وحلول الاشتراكية محلها كان تنبؤا خاطئا.
نظرية شوستر للنمو الاقتصادي	النمو لا يمكن أن يحدث إلا من خلال استثمارات جديدة مفاجئة وعلى نطاق واسع وهو عملية متقلبة وغير مستقرة وذلك بسبب: • عدم التأكد والمخاطرة، • وجود فئة قادرة (المنظمون) على تحريك عملية الاستثمار والتنمية بصفة عامة.	إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، مع عدم التعرض للعقبات التي يمكنها أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

نظرية النمو عند كينز	النمو يحدث عند تحريك الطلب الكلي ويكون ذلك إما عن طريق تحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل أو تحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة أو بتحريكهما معا، بالاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي. وحصر كينز الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في: • القدرة على التحكم في السكان. • التصميم على تجنب الحروب. • الإصرار على التقدم العلمي. • معدل التراكم.	النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة ولا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة لعديد من الأسباب منها: • جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض. • لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار. • تعاني الدولة المتخلفة من النزوح الريفي وهو ما يؤدي إلى البطالة في المدن ونقص العمالة في الريف. • سياسة الإنفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف وتكون قصيرة المدى أما في الدول النامية لا تنجح للأسباب التالية: ✓ عدم رشادةالإنفاق الحكومي. ✓ عدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة. ✓ تتطلب سياسة كينز في تحفير عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، مما يستدعي أموال كبيرة وهذا الأمر غير متوفر في معظم الدول النامية.
نظرية مراحل النمو (والت روستو)	مراحل النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة تمر بـــ: • مرحلة المجتمع التقليدي. • مرحلة التهيؤ للانطلاق. • مرحلة الانطلاق. • مرحلة النضج. • مرحلة الاستهلاك الوفير.	لم تثبت هذه النظرية صحة هذه المراحل ولا إمكانية تطبيقها على الدول النامية.

نموذج (هارود – دومار)	يركز هذا النموذج على الاستثمار وأهمية الادخار في زيادة الاستثمار ويوضح سبب تأخر الدول النامية وتحقيقها للنمو والمتمثل في: • ضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي. • ارتفاع معامل رأس المال (رأس المال / الناتج)، وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي. • ارتفاع معدلات النمو السكاني.	هذا النموذج اعتمد في الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، وهذا لا ينطبق على الدول المتخلفة التي تعاني من الفقر، نقص الادخار، ضعف الإدارة، نقص العمال الماهرين، ضعف القدرة على التخطيط ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاجتماعي.
نظرية التحولات الهيكلية (آرثر لويس)	وتركز هذه النظرية على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصاديتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب وذلك عن طريق الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.	رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الغربية إلا أنه يصعب تطبيقها على الدول النامية أو المتخلفة.
نظرية أنماط التنمية (شنري – H. Chenery)	ضرورة الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة. عدم التركيز على الادخار فقط كشرط لحدوث عملية التنمية فعملية التنمية تتطلب كذلك التغير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.	هذه النظرية تركز على ضرورة إزالة التشوه البنياني الذي تعاني منه معظم الاقتصاديات النامية، اعتمادها على قطاع تقليدي يعاني العديد من الصعوبات وهو ما يجعله قطاع ضعيف مستوى الإنتاجية منخفض ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، إلى جانب وجود قطاعا حديثا صغيرا يعتمد على الخارج ومنه لا يمكن تحقيق تنمية في الدول النامية عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى القطاع التقليدي والعمل على تحديثه.
نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد	وتنقسم هذه النظرية إلى نموذجين: الأول: نموذج التبعية للاستعمار الجديد وهو امتداد للفكر الماركسي والذي يرجع استمرار تخلف الدول النامية لهيمنة النظام الرأسمالي	هذه النظرية ركزت على التبعية والاستعمار كسبب رئيسي في التخلف الدول النامية بالإضافة إلى تطبيقها على نماذج اقتصادية غير مواتية لظروفها الاقتصادية والاجتماعية

	على الاقتصاد العالمي. الثاني: نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية بحيث تخلف الدول النامية راجع لتطبيقها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.	لأنه في الأساس تلك النماذج وضعت للدول المتقدمة ولا يصلح تطبيقها في الدول النامية.
النظرية الكلاسيكية الجديدة	تركز هذه النظرية على ضرورة تبني اقتصاد السوق والخوصصة وإزالة القيود والحواجز أمام القطاع الخاص للنهوض بعملية التنمية والتخلص من التخلف. و هناك العديد من النماذج في هذه النظرية أهمها: نموذج سولو (Solow): تركز على تراكم الرأس مال ودوره في عملية النمو والنمو الاقتصادي يتحدد بمعدل النمو السكاني. نموذج كالدور (Caldor): يضيف دالة التطور التكنولوجي كأساس للتطور الاقتصادي.	هذه النظرية ركزت على أهمية التراكم الرأسمالي وتأثيره الكبير على عملية النمو، إلا أنه ليس كافيا لتحقيق النمو، واعتبرت أن النمو الطويل الأجل في حصة العامل من الناتج (النمو) يعتمد على معدل النمو السكاني، في حين أن معدل الذي تتطور به التكنولوجيا هو العامل الحاسم في النمو كما في نموذج Solow، هذه النماذج لم تأخذ بعين الاعتبار التجارة الخارجية وكأن الاقتصاديات المغلقة.
النظرية الجديدة للنمو	تركز هذه النظرية على الادخار والاستثمار كعاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي والاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير إضافة إلى توافر البنى التحتية للاقتصاد الوطني وإعطاء الأولوية للقطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجديدة.	فشلت هذه النظرية في تفسير معدلات النمو الفعلية للبلدان، ضف إلى ذلك أن الدول لا تمتلك نفس المستوى التكنولوجي الأمر الذي ينعكس على مستوى الحقيقة للأفراد.
نظرية الحلقة المفرغة	قدمها كل من نيركسه Nurkse وLiebnstein ومضمون النظرية أن الفقر هو العامل الأساسي لانخفاض معدل النمو الاقتصادي.	فكرة النظرية صحيحة ولكن معناه أن الدول الفقيرة لن تتطور أبدا.
نظرية الدفعة	ضرورة البدء دفعة قوية للاقتصاد وذلك عن	هذا النموذج لا يصلح للدول المتخلفة لعديد

القوية للنمو	طريق تنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي.	من الأسباب أهمها: أنه يستلزم قدرا كبيرا من الموارد. • يلزم لتحقيق هذا النموذج الضغط الشديد على الاستهلاك المنخفض أصلا. • يؤدي إلى عزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد العالمي.
نظرية التنمية الصناعية	إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية بالنسبة للدول المتخلفة.	
إستراتيجية النمو المتوازن (Balance Growth Strategy)	هذه النظرية نيركسه Nuzksa وتشير النظرية أنه يجب أن يكون هناك توازن بين مختلف صناعات الاستهلاك وتوازن بين الصناعة والزراعة.	يجب توفر موارد استثمارية ضخمة والتي غالبا مالا تتوفر في أغلب البلدان المتخلفة. منا أن هذه الإستراتجية تشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح.
إستراتيجية النمو غير المتوازن	ورائدها هو الاقتصادي هيرشمان والذي يرى أنه يجب أن تتركز الدفعة القوية في قطاعات وصناعات إستراتجية رائدة ومحددة.	من صعوبات هذه النظرية: • عدم إيجاد قطاع قائد لعملية التنمية وخاصة في الدول الأقل نموا. • عدم اهتمامها بإمكانية تعرض الاقتصاد إلى التضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.
إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية	اهتمت هذه النظرية بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد والاهتمام برأس المال البشري.	تخصيص الموارد لإشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار. توفير الاحتياجات الأساسية هو مذهب قصير المدى.
التنمية الدائرية المتراكمة (نظرية ميردال)	وفق هذه النظرية فإن النمو الاقتصادي لا يكون إلا عن طريق الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة. قائمة على أساس مجموعة أو خليط من السياسات الاقتصادية الصحيحة والتي من شأنها أن تولد عملية تنموية متواصلة ذاتيا.	أهملت هذه النظرية السياسات الاقتصادية الكلية الشاملة للاستقرار والخوصصة.
نظرية التنمية	هذه النظرية تدعو إلى ضرورة إدراج عنصر	

المستدامة والتنمية الإنسانية	البيئة في التنمية مع زيادة الاهتمام بالحريات الفردية، المرأة، الاتصالات وغيرها.	

المصدر:

- جمال داود سلمان الديليمي، مرجع سبق ذكره، ص ص (27 – 111).
- مدحت القريشي، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار وائل للنشلا، ط2، الأردن، 2011، ص ص (131 – 132).
- حمدي باشا رابح، "أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 – 207، ص ص (141 – 142).
- إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، إستراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- عصام عمر منذور، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية المنهج، النظرية، القياس"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 70.

الملحق رقم (2): مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات البيئية
1. التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. – حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. – حصة الاستثمار الثابت الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي. – صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات **2. تغيير أنماط الاستهلاك:** – نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة. **3. الموارد والآليات المالية:** – رصيد الحساب الجاري نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. – الدين / الناتج المحلي الإجمالي. – مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو الملقاة.	**1.مكافحة الفقر:** – مؤشر الفقر. – عدد السكان الذين يعشون تحت خط الفقر. **2. الدينامية الديموغرافية والاستدامة:** – معدل النمو السكاني. **3. تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:** – معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين. – النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية. **4. حماية صحة الإنسان وتعزيزها:** – متوسط العمر المتوقع عند الولادة. – عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة. – عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية – عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية. – تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. – نسبة السكان في المناطق الحضرية	**1. حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:** – الموارد المتجددة / السكان. – استخدام الحياة / الاحتياطات المتجددة **2. النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:** – نصيب الفرد من الأراضي الزراعية. – نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة. – استخدام الأسمدة. **3. مكافحة إزالة الغابات والتصحر:** – التغيير في مساحة الغابات. – نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

المصدر: طريق صدار مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الملحق رقم (3): أهم المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية (2020 – 2021)

I. المعطيات الرئيسية للاقتصاد الكلي:

المعطيات	الوحدة	2020	توقعات قانون المالية التكميلي 2021
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار	18.723,5	20 471
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	مليار دينار	16.344,4	16 639
نمو الناتج الداخلي الخام	%	4,9 -	4,2
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%	3,6 -	3,1
نسبة التضخم	%	2,4	4,9
سعر الصرف	دينار/دولار أمريكي	126,8	142,2
واردات السلع	مليار دولار أمريكي	34,4	30,4
الجباية البترولية المقيدة في الميزانية	مليار دينار	1.394,7	1 927
القيمة المضافة حسب قطاع النشاط			
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	مليار دينار	2.631,4	2 783,6
المحروقات	مليار دينار	2.378,8	4 101,6
الصناعات	مليار دينار	1.176,4	1 230,3
البناء والأشغال العمومية والري بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية.	مليار دينار	2.462,2	2 561,1
الخدمات التجارية	مليار دينار	5.361,4	5 354,7
الخدمات غير التجارية	مليار دينار	3.166,8	3 505,5

II. المعطيات المتعلقة بسوق التشغيل:

التعيين	الوحدة	ماي 2019
عدد السكان النشطين	ألف	12 730
عدد السكان العاملين	ألف	11 281
التشغيل في مجال الفلاحة	ألف	1 083
التشغيل في مجال الصناعة	ألف	1 450
التشغيل في مجال البناء والأشغال العمومية والري	ألف	1 890
التشغيل في مجال الخدمات	ألف	6 858
الساكنة العاطلة عن العمل	ألف	1 449
معدل البطالة	%	11,4
معدل البطالة لدى الشباب (16 – 24 سنة)	%	26,9

معدل البطالة لدى حاملي شهادات التعليم العالي	%	18,0
معدل البطالة لدى حاملي شهادات التكوين المهني	%	13,5

III. وضعية المالية العمومية والتجارة الخارجية:

التعيين	الوحدة	اختتام السنة المالية 2020	قانون المالية التكميلي 2021
إيرادات الميزانية	مليار دينار	5 150,1	5 331,84
الجباية البترولية	مليار دينار	1 394,7	1 927,05
موارد أخرى	مليار دينار	3 755,4	3 404,7
نفقات الميزانية	مليار دينار	7 152,4	8 642,7
التسيير	مليار دينار	4 752,4	5 664,5
التجهيز	مليار دينار	2 400,0	2 978,18
رصيد الميزانية	مليار دينار	− 2 002,2	− 3 310,85
رصيد الخزينة الإجمالي	مليار دينار	− 2 883,7	− 4 140,4
التعيين	**الوحدة**	**2020**	
المديونية العمومية الخارجية	مليون دولار	1 202,6	
المديونية العمومية الداخلية	مليون دينار	9 333,7	

1. التجارة الخارجية:

التعيين	الوحدة	السداسي الأول لسنة 2021
الصادرات	مليار دولار	16,4
صادرات المحروقات	مليار دولار	14,3
الصادرات خارج المحروقات	مليار دولار	2,03
الواردات	مليار دولار	18,8
رصيد الميزان التجاري (العجز)	مليار دولار	2,4
معدل تغطية الواردات بالصادرات	%	%87,1

2. الوضعية النقدية:

التعيين	الوحدة	2020
السيولة البنكية	مليار دينار	632,33
قروض الاقتصاد	مليار دينار	11 181,30
احتياطي الصرف	مليار دولار	48,16

IV. المنشآت الأساسية:

1. التربية الوطنية:

التعيين	الحظيرة الحالية
الطور الابتدائي	19 583
الطور المتوسط	5 746
الطور الثانوي	2 547
المطاعم المدرسية	11 347

2. التكوين والتعليم المهنيين:

التعيين	الحظيرة الحالية
المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموجهة للتكوين	
مراكز التكوين المهني والتمهين (CFPA)	830
ملحقات مراكز التكوين المهني والتمهين (CFPA)	176
معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني (INSFP)	163
ملحقات المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني (INFSP)	14
معاهد التعليم المهني (IEP)	17
المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري للهندسة والدعم	
مؤسسة الهندسة البيداغوجية	
المعهد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين (INFEP)	01
معهد التكوين والتعليم المهنيين (IFEP)	06
المؤسسات الوطنية لمعدات التكوين التقنية والبيداغوجية (ENETPF)	01
المركز الوطني لامتحانات ومسابقات التكوين والتعليم المهنيين (قيد الإنجاز)	1
المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري	
المركز الوطني للتكوين والتعليم المهنيين عن بعد (CNFEPD)	01
الديوان الوطني للتكوين المتواصل (ONDEFOC)	01
الهيئات الخاصة	
الصندوق لوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل (FNAC)	1

3. التعليم العالي:

التعيين	الحظيرة الحالية
الجامعات + جامعات التكوين المتواصل	54
المراكز الجامعية	09
المدارس العليا	46

الإقامات الجمعية – من بينها 54 إقامة لم تدخل حيز الخدمة	442
مراكز البحث	19

4. الصحة:

مؤسسات الصحة العمومية	الحظيرة الحالية
المؤسسات العمومية الاستشفائية (EPH)	238
المؤسسات الاستشفائية (EH)	9
المؤسسات الاستشفائية الجامعية (EHU)	1
المراكز الاستشفائية الجامعية (CHU)	15
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (EPSP)	273
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة (EHS)	95
العيادات متعددة الاختصاصات	1747
قاعات العلاج	6329
مراكز تصفية الدم	202
عيادات التوليد الجوارية	434
مراكز مكافحة السرطان (CAC)*	13

مؤسسات الصحة العمومية	الحظيرة الحالية
المؤسسات الاستشفائية الخاصة (EPH)	226
عيادات طب العيون وأمراض الأنف والأذن والحنجرة	85
مراكز تصفية الدم	194
مراكز التشخيص الطبي	73
مراكز الأجهزة التجبيرية	10
مراكز إعادة التأهيل الوظيفي	5
عيادات طب الأسنان	24
العيادات الطبية المختصة النهارية (منها عيادتين مخصصتين للتكفل بالأمراض السرطانية)	8
مراكز الإنجاب بمساعدة طبية	18
المؤسسات النهارية المخصصة للتكفل بأمراض السرطان	2
مركز داء السكري	6
مصلحة طب العمل الخاص	3
المراكز الخاصة لمكافحة السرطان:	6
04 على مستوى لمؤسسات الاستشفائية الخاصة مزودة بـ 078 مسرعات خطية	

5. الشباب والرياضة:

التعيين	الحظيرة الحالية
الملاعب	121
المركبات الرياضية الجوارية	658
دور الشباب	935
القاعات متعددة النشاطات	283
بيوت الشباب	230
مدارس المواهب الشابة	5
الملاعب الرياضية الجوارية	3493
أحواض السباحة والمسابح	320

6. السكن:

التعيين	الحظيرة الحالية
الحظيرة الموجودة إلى غاية 2020/12/31	10 049 702
معدل شغل المسكن (TOL)*	4,45
البرامج قيد الإنجاز إلى غاية 2019/12/31	616 016
السكن العمومي الإيجاري (LPL)	141 882
السكن الترقوي المدعم والسكن الاجتماعي التساهمي (LPA/LSP)	105 649
سكن البيع بالإيجار (LLV)	311 276
السكن الريفي	37 840
السكن الترقوي العمومي (LPP)	17 670
التجزئات الاجتماعية (LS)	1 699
ترقيات عقارية أخرى بصدد الإنجاز، منها:	**198 551**
السكنات الوظيفية (LF)	3 533
سكنات لبيع بالإيجار (LV-CNEP)	3 479
السكنات الترقوية التجارية أو الحرة (PL)	166 410
سكنات البناء الذاتي (A.C)	25 129
البرنامج العمومي المسجل والذي لم يتم إطلاقه بعد	270 426
إحصائيات / مؤشرات أخرى: معدل التعمير	71,94

تم تقديره بالنسبة إلى عدد السكان المقدر بـ 44.700.000، وتمثل حظيرة السكنات الحظيرة الإجمالية المحصاة على أساس الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008، التي زادت على إثر تسليم السكنات، بمختلف صيغها، من شهر أفريل 2008 إلى شهر ديسمبر 2020.

7. التجارة:

التعيين	العدد
أسواق الجملة للخضر والفواكه	47
أسوق البيع بالتجزئة	1 471
الأسواق الأسبوعية	645
أسواق الماشية	273
المسمكات وأسواق الأسماك لمجمدة	46
المذابح	358

8. منشآت الري:

التعيين	العدد
السدود قيد الاستغلال	80
السدود قيد الإنجاز	05
محطات تحلية المياه	11

9. منشآت الطرق:

التعيين	كلم
الطرق السيارة	1 132
الطرق الوطنية	31 874
الطرق الولائية والبلدية	96 907

10. منشآت السكك الحديدية:

التعيين	كلم
شبكة السكك الحديدية	4 000
المترو	18,80
الترامواي (06)	93,12
المحطات (العدد)	500

11. منشآت الموانئ والمطارات:

التعيين	العدد
المطارات	
– الدولية	12
– الوطنية	10
– الجهوية	13

الموانئ	
– ميناء مختلط	1
– ميناء المحروقات	02
– ميناء وملاجئ الصيد البحري	36
– ميناء النزهة	01

12. الثقافة والفنون:

التعيين	العدد
دور الثقافة	45
مكتبات المطالعة العمومية الرئيسية	43
مكتبات المطالعة العمومية	144
المسارح الجهوية	18
قاعات السينما	83
المراكز الثقافية	34
– ميناء النزهة	01

13. السياحة:

التعيين	العدد	عدد الأسرة
فندق (*****)	15	7 345
فندق (****)	35	6 824
فندق (***)	69	6 861
فندق (**)	64	5 995
فندق (*)	185	12 724
فندق (بدون*)	173	9 456
إقامة سياحية (**)	02	384
إقامة سياحية (*)	01	313
الموتيلات أو نزل الطريق (**)	02	93
الموتيلات أو نزل الطريق (*)	03	86
نزل ريفي (**)	01	16
نزل ريفي (*)	01	20
قرية العطل (***)	01	274
منزل سياحي مفروش "قنة فريدة"	10	205
النزل العائلية "قنة فريدة"	10	426
محطة استراحة "قنة فريدة"	06	170
هياكل أخرى متخصصة للفندقة	207	9 984

14. التضامن:

التعيين	العدد
مراكز للأطفال المعوقين ذهنيا	162
مدارس الأطفال الصم والبكم والمكفوفين	70
مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية	08
مراكز الحماية المتخصصة	11
مؤسسات الأطفال المسعفين	53

15. الفلاحة والصيد البحري:

التعيين	الوحدة
الإمكانات الزراعية (مليون هكتار)	44
المساحة الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	8,6
عدد المستثمرات الفلاحية	1 270 000
شواطئ الرسو (العدد)	162
مراكز الصيد البحري القاري (العدد)	05
أسواق بيع الأسماك بالجملة (العدد)	06

التعيين	الوحدة/العدد
موانئ الصيد البحري	42 ميناء قيد الاستغلال و 03 موانئ قيد الإنجاز
تجهيزات التجفيف (رصيف جر السفن)	6
أسطول الصيد البحري (العدد)	5 862

16. الشؤون الدينية:

التعيين	العدد
المساجد	20 408
المدارس القرآنية	2 493
المراكز الثقافية الإسلامية وملحقاتها	47

17. المجاهدين:

التعيين	العدد
متاحف المجاهدين	42
مراكز الراحة	23
مراكز التجهيز بالأعضاء الاصطناعية وملحقاته	06
معارض الذاكرة	02

18. البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

الخدمات البريدية	الوحدة	نهاية الثلاثي الأول لسنة 2021
الكثافة البريدية حسب كل مكتب بريدي	السكان / م ب	.10.997
الكثافة البريدية حسب كل شباك	السكان / شبابيك	.3.654
عدد مكاتب البريد – ثابت	وحدة	.3.976
عدد مكاتب البريد – إنترنت	وحدة	.65
عدد مكاتب البريد التي أعيد تأهيلها	وحدة	.1765
عدد الحسابات البريدية الجارية المفتوحة	مليون	.23,6
عدد البطاقات "الذهبية"	مليون	.7,2
عدد الموزعات/ DAB والشبابيك/ GAB للسحب الآلي	وحدة	.1.402

المواصلات السلكية واللاسلكية	الوحدة	نهاية الثلاثي الأول لسنة 2021
نسبة الولوج– الهاتف الثابت	النسبة المئوية للأسر المشتركة[1]	.%48
عدد المشتركين في الهاتف الثابت	مشترك	.4.824.369
نسبة الولوج– الهاتف المحمول	النسبة المئوية للسكان المشتركة[2]	.%105
عدد المشتركين في الهاتف المحمول	مشترك	.46.046.797
نسبة الولوج– الانترنت الثابت	النسبة المئوية للأسر المشتركة[1]	.%39
عدد المشتركين في الانترنت الثابت	مشترك	.3.858.308
نسبة الولوج– الانترنت المحمول	النسبة المئوية للسكان المشتركة[1]	.%90
عدد المشتركين في الانترنت المحمول	مشترك	.39.664.811

(1) قدر عدد الأسر بعشر (10) ملايين في نهاية سنة 2000.

(2) قدر عدد السكان بأربعة وأربعين (44) في نهاية سنة 2000.

المصدر: مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021، متوفر على الموقع: premier.ministre.gov.dz، تاريخ الإطلاع: ديسمبر 2021.